ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
الكويت Kuwait . منذ عام Since 1964

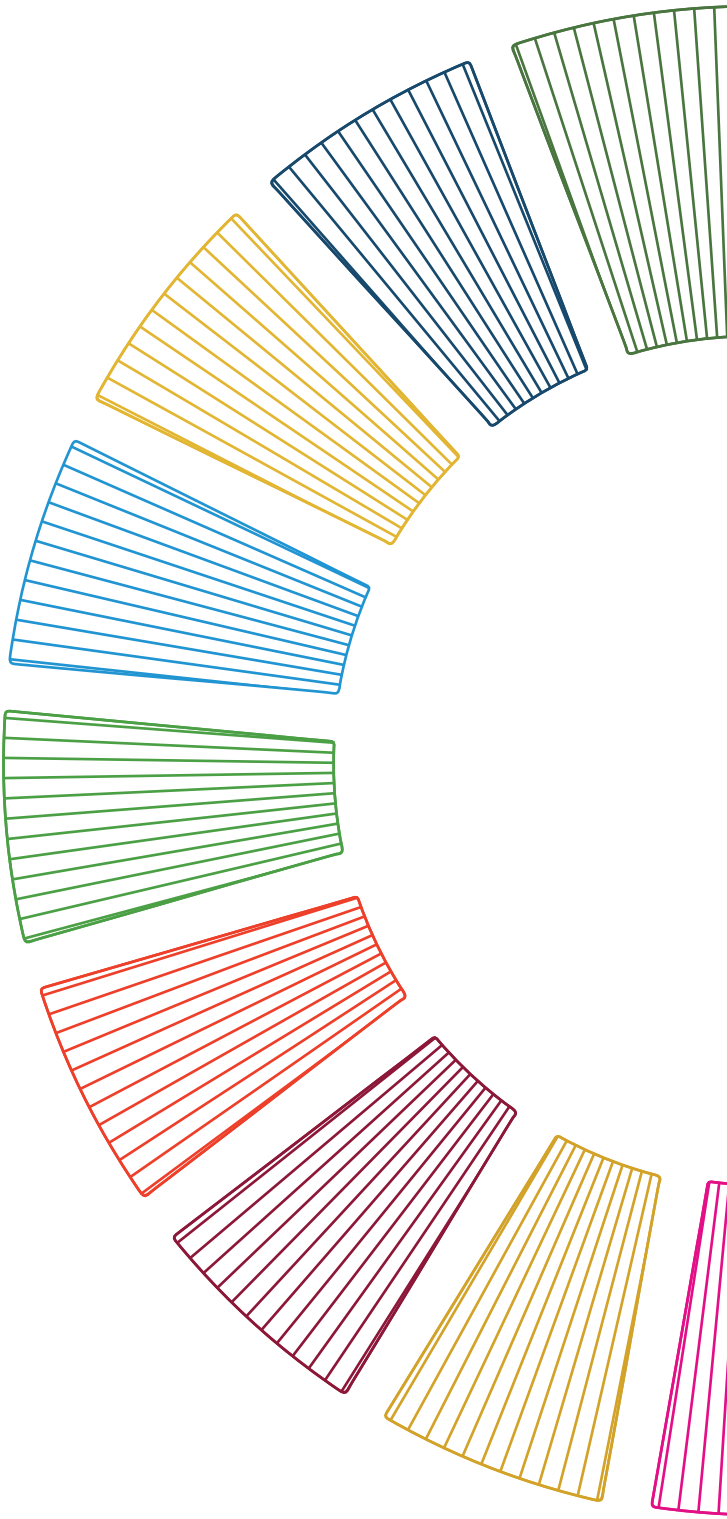

2019
الكتاب السنوي
لديوان المحاسبة

الكتاب السنوي
لديوان المحاسبة

2019 - الإصدار الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

الفهرس	الصفحة
المقدمة	1
القسم الأول لمحة عن ديوان المحاسبة	
لمحة عن ديوان المحاسبة	5
ديوان المحاسبة .. حقائق وأرقام	8
اللقاءات الرسمية للإدارة العليا	11
القسم الثاني التنظيم المؤسسي الداعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	
التنظيم المؤسسي الداعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	25
القسم الثالث جهود ديوان المحاسبة لدعم خطط أهداف التنمية المستدامة	
الهدف 1: القضاء على الفقر	30
الهدف 2: القضاء على الجوع	31
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	33
الهدف 4: التعليم الجيد	34
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	49
الهدف 6 : المياه النظيفة والنظافة الصحية	54
الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة	54
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	58
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية	64
الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة	65
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية ومستدامة	66
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	74
الهدف 14: الحياة تحت الماء	75
الهدف 15: الحياة في البر	76
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	77
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	89

كلمة السيد / فيصل فهد الشايع
رئيس ديوان المحاسبة

عاماً بعد عام يؤكد ديوان المحاسبة ومنسوبيه أنهم على قدر المسئولية والأمانة في أداء أعمالهم على هدى من نصوص القانون رقم 30 لسنة 1964 ومتطلباته في المراجعة والتدقيق والفحص بالإضافة إلى القوانين الأخرى ذات العلاقة، وينطلق الديوان في كافة أنشطته من رسالته "رقابة فعالة على الأموال العامة".

ولتفعيل هذه الرسالة هناك جوانب عديدة يتم التخطيط لها على أكثر من مستوى بدءً من الخطة الاستراتيجية للديوان والخطط الخاصة بالقطاعات الرقابية والقطاعات المساندة إلى الخطط الخاصة بالوحدات الإدارية المتعددة في الديوان، ويقوم على إنجاز هذه الخطط كفاءات مهنية رقابية وخبرات متنوعة في كافة المجالات نعتز بها ونشجع أعمالها ليؤدي ديوان المحاسبة دوره الرقابي.

هذا الزخم الكبير من الأعمال لا يتم دون تناغم الخطط المختلفة والقائمين على تنفيذها مع المتابعة والتقييم الدوري للأنشطة المتعددة للديوان وأهمها النهوض بالعمل الرقابي وثانيهما الاهتمام بالثروة البشرية المتمثلة بالعاملين في الديوان من أصحاب الخبرات ومتوسطي الخبرة وحديثي التعيين حيث هم رأس مال الديوان الأساسي وهم القوى الدافعة لإنجازاته الرقابية وغيرها، حيث يوفر لهم الديوان الاستقرار الوظيفي والحوافز والتدريب المهني كل حسب تخصصه والدعم المعنوي والتشجيع.

إن نتاج ذلك كله نستعرضه في الكتاب السنوي لديوان المحاسبة بإصداره الحادي عشر وبصفحاته الزاخرة بإنجازات عديدة على أصعدة مختلفة تتحدث عن نفسها مع التركيز على جهود الديوان بدعم خطط أهداف التنمية المستدامة، وما كان ذلك ليتم لولا القناعة بأهمية دور ديوان المحاسبة وتفاني العاملين به والدعم من السلطتين التشريعية والتنفيذية والثقة الكبيرة التي يتمتع بها ديوان المحاسبة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه ومن سمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد.

نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي وأن نحقق إنجازات في القادم من السنوات توازي التطلعات وبوثبات واثقة وبكل مهنية وموضوعية، وإلى أن نلتقي بإصدار قادم لكم مني ومن العاملين بديوان المحاسبة التحية والتقدير.

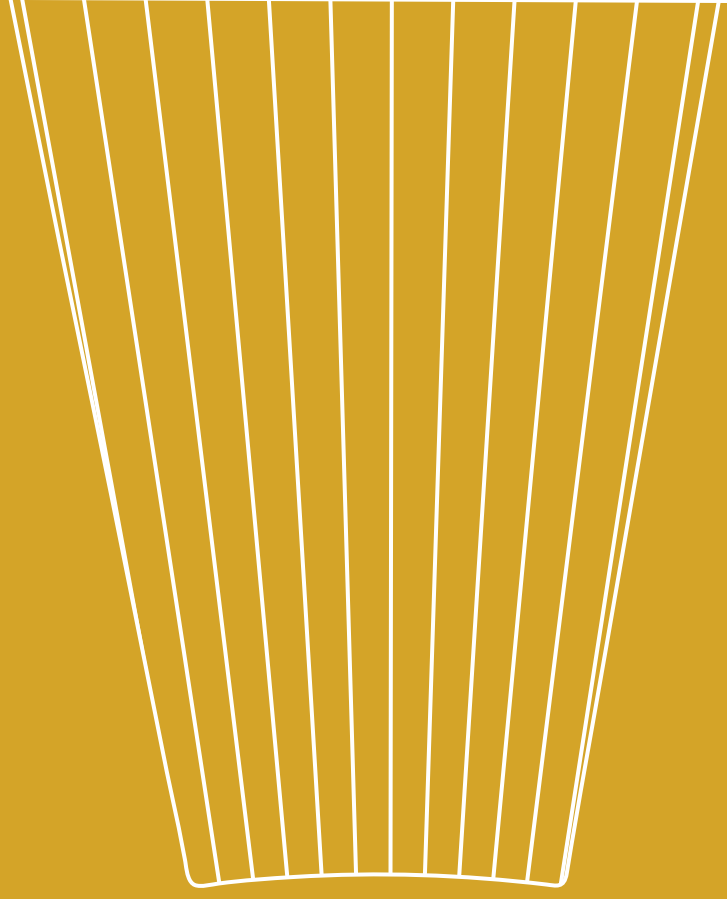

القسم الأول

لمحة عامة
عن ديوان المحاسبة

النشأة:

حرصت دولة الكويت على أن يكون لها جهاز رقابي أعلى مستقل يقوم بمتابعة المال العام أينما وجد والتأكد مما يتم عليه من تصرفات لضمان حسن الاستخدام وفقاً للأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة. وقد نصت المادة (151) من دستور دولة الكويت على أن (ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، ويكون ملحقاً بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته) .وتنفيذاً لذلك، فقد صدر القانون رقم 30 لسنة 1964 بتاريخ 7 يوليو1964 بإنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

الأهداف والاختصاصات:

يهدف ديوان المحاسبة إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة بما يكفل حمايتها وضمان استخدامها الاستخدام الأمثل والتأكد من تحقيق الخطط والبرامج الموضوعة لأهدافها وبلوغ غاياتها وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بموجب قانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته، إذ يتولى الديوان مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة في الميزانية، والاستيثاق من كفاية الأنظمة والوسائل المتبعة لصون الأموال العامة ومنع العبث بها.

وقد حرص الديوان من خلال ممارسته لعمله الرقابي على تكوين علاقات قوية وبناءه مع الجهات المشمولة بالرقابة من خلال تبنيه لشعار« شركاء ورقباء»، وأسهم في معاونة الجهات على انتظام الأعمال المالية والمحاسبية بها، والعمل على إيجاد الحلول لما يواجهها من صعوبات خلال أدائها لمهامها، وذلك من خلال تعاون فعال مع مختلف الجهات المسؤولة بالدولة .

الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة (الواردة بقانون إنشاءه):

تشمل رقابة الديوان المالية الجهات التالية:

- الوزارات والإدارات والمصالح العامة المكونة للجهاز الإداري للدولة .
- البلديات وسائر الهيئات المحلية والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية العامة .
- الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن 50٪ منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .
- الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة أحد المرافق العامة للدولة أو المنوحة امتيازاً

لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

أنواع التقارير الرقابية :

التقارير الدورية لنتائج الفحص والمراجعة على الأعمال والتصرفات المالية والإدارية للجهات المشمولة بالرقابة:

1. التقرير السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية ، ويُقدم لصاحب السمو الأمير ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام.

2. التقارير الدورية ترسل للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على أعمال وحسابات الجهة التي تمت خلال السنة المالية وتقوم كل جهة بإرسال ردها على نتائج الفحص خلال شهر من تاريخ إرسالة إليها.

3. التقارير الخاصة بالتكليفات (مجلس الأمة ، ومجلس الوزراء) وفقاً للمادة (25) من قانون إنشاء الديوان، وتتضمن:

- تقرير سنوي عن الحالة المالية للدولة.

- التقارير الخاصة بتكليف مجلس الأمة عن العقود المخاطبة بأحكام القانون 25 لسنة 1996 بشأن الكشف عن العمولات في العقود التي تبرمها الدولة (وتدرج ضمن التقرير السنوي).

- تقرير دوري عن إصدار السندات الحكومية (ويصدر كل 6 أشهر).

4. تقرير نصف سنوي عن الأموال المستثمرة طبقاً للقانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية المال العام.

5. تقارير خاصة بالرقابة على مستويات الكفاءة والاقتصاد والفاعلية في إدارة موارد بعض الجهات الحكومية والشركات ومدى تحقيق الجهة للمهام الموكلة لها وتحقيق أهدافها المطلوبة.

6. تقارير بدراسات رقابية لموضوعات محددة يتم فيها فحص الموضوع من كافة جوانبه مع دراسة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لهذا الموضوع ، ويدرج الديوان ضمنها النتائج والتوصيات.

7. تقرير المواطن.

8. تقرير بالموضوعات عالية المخاطر.

9. تقرير بأهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات.

مشاركة ديوان المحاسبة في الاجتماعات على مستوى الدولة

مشاركة قطاعات الديوان في اجتماعات لجان مجلس الوزراء

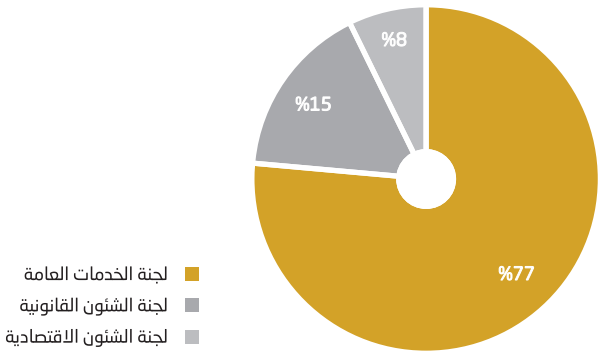

م	اللجـان	عدد المشاركات
1	لجنة الخدمات العامة	10
2	لجنة الشئون القانونية	2
3	لجنة الشئون الاقتصادية	1

مشاركة قطاعات الديوان في اجتماعات لجان مجلس الأمة

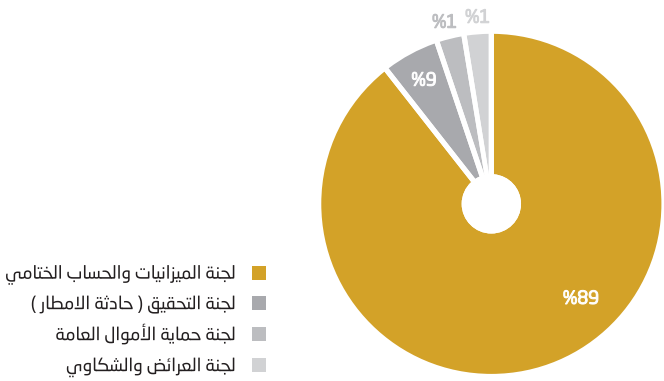

م	اللجـان	عدد المشاركات
1	لجنة الميزانيات والحساب الختامي	83
2	لجنة التحقيق (حادثة الامطار)	8
3	لجنة حماية الأموال العامة	1
4	لجنة العرائض والشكاوي	1

استراتيجيـة ديـوان المحـاسبة 2016 - 2020 :

الرسالة	تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة بالجهات المشمولة برقابة الديوان وفقا لأفضل الممارسات المهنية		
الرؤية	التميز المهني المستدام	**القيم**	الاستقلالية - دعم المساءلة - المهنية - التحسين المهني المستمر
الأهداف	- الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل الإدارة الاستراتيجية لديوان المحاسبة - الهدف الاستراتيجي الثاني: دعم تنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين - الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير وسائل التواصل وتشجيع تبادل وزيادة المعرفة والخبرات		

ديوان المحاسبة .. حقائق وأرقام

- المادة 151 من دستور دولة الكويت تنص على أن " ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، ويكون ملحقاً بمجلس الأمة ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويُقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته " .

- القانون رقم 30 لسنة 1964 ، قانون إنشاء ديوان المحاسبة ، والذي نص في مادته الأولى على أن " تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة ، وتُلحق بمجلس الأمة " .

- 7 **يوليو** 1964 صدور قانون إنشاء ديوان المحاسبة .

- 1968 مشاركة الديوان بعضوية المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الأنتوساي) .

- 1976 شارك ديوان المحاسبة بتأسيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) وقد فاز بعضوية مجالسها التنفيذية منذ التأسيس.

- 1984 مشاركة الديوان في عضوية المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الآسوساي) .

- صدور القرار رقم 73 **لسنة** 2005 بشأن الزام كافة قطاعات ديوان المحاسبة الرقابية باتباع دليل التدقيق العام عند تنفيذ المهام الرقابية للديوان طبقاً لاختصاصاته .

- 1995 العمل باستراتيجية اصلاح المسار الرقابي للديوان وذلك بالخطة الاستراتيجية 1995-2005 .

-2006 العمل باستراتيجية تحسين كفاءة الأداء وذلك بالخطة الاستراتيجية 2006-2011 .

- **مارس** 2006 ، اختار معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز رئيس ديوان المحاسبة الأسبق السيد / براك خالد المرزوق (رحمه الله) لنيل جائزة الشخصية التنفيذية لعام 2006 للقطاع الحكومي مناصفة مع رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

- **مايو** 2006 ، منحت جمعية الفكر المحاسبي الجديد بجمهورية مصر العربية رئيس ديوان المحاسبة الأسبق السيد / براك خالد المرزوق (رحمه الله) عضوية الزمالة الفخرية تقديراً للجهود التي قدمها خلال ترأسه لديوان المحاسبة .

- 29 **مايو** 2006 ، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها في الدعوى رقم 14 لسنة 2005 الذي رسخ مبدأ استقلالية ديوان المحاسبة وفقاً لحكم المادة (151) من الدستور ، وحدد نطاق مفهوم الاستقلالية التي لم يقصرها على مباشرة الديوان لاختصاصاته الرقابية بل امتدت لتشمل استقلالية الديوان في إدارة شؤونه وشؤون موظفيه .

- **سبتمبر** 2006 ، فاز ديوان المحاسبة بانتخابات عضوية مجلس مديري المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا " الأسوساي " للأعوام 2006-2009 ، وذلك خلال مشاركته في الاجتماع العاشر للجمعية العامة للأسوساي .

- 2007 حاز ديوان المحاسبة على جائزة د. يورغ كاندوتش والتي يمنحها المجلس التنفيذي بمنظمة الأنتوساي لأفضل جهاز أعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة نظير جهوده ومساهماته ومهامه وأعماله التي بذلها في مجال الرقابة المالية العامة .

- **أكتوبر** 2009 ، فاز ديوان المحاسبة بانتخابات عضوية مجلس مديري المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا " الأسوساي " للأعوام 2009-2012 ، وذلك خلال مشاركته في الاجتماع الحادي عشر للجمعية العامة للأسوساي .

-2011 العمل بالخطة الاستراتيجية الثالثة لديوان المحاسبة للفترة من 2011-2015 .

- 2018 تدشين الإصدار الأول من " تقرير المواطن " الذي يستهدف توعية المواطنين بدور ديوان المحاسبة ومهامه الرقابية ، وتعزيز المساءلة المجتمعية لتطوير العمل وتحسين الأداء الحكومي ، وغرس قيم النزاهة واحترام القانون لدى المواطنين .

- **سبتمبر** 2018 ، فاز ديوان المحاسبة بعضوية " الأسوساي " للأعوام 2018-2021 ، وذلك خلال مشاركته في الجمعية العامة في جمهورية فيتنام من 19-22 سبتمبر 2018.

- **نوفمبر** 2019 فاز ديوان المحاسبة بالمركز الأول في انتخابات المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " الأرابوساي " خلال مشاركته في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي أقيمت في الدوحة خلال الفترة من 14-10 نوفمبر 2019 .

مرسوم التعيين

صدر المرسوم رقم 276 لسنة 2019 بتعيين السيد فيصل الشايع رئيساً لديوان المحاسبة وذلك بعد أن صوت مجلس الأمة بأغلبية أعضائه على اختيار الشايع في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 2019/10/29.

السيد/ فيصل الشايع، رئيس ديوان المحاسبة يؤدي اليمين الدستورية

مرسوم رقم 276 لسنة 2019

بتعيين رئيس ديوان المحاسبة

–بعد الاطلاع على الدستور،

–وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،

–وعلى المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1979 بشأن مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء،

–وبناءً على ترشيح رئيس مجلس الأمة وموافقة مجلس الأمة بجلسته السرية المنعقدة بتاريخ 2019/10/29،

–وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء،

–وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي

مادة أولى

يُعين / فيصل فهد الشايع – رئيساً لديوان المحاسبة.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم إلى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

صدر بقصر السيف في: 8 ربيع الأول 1441 هـ

الموافق: 5 نوفمبر 2019م

اللقاءات الرسمية للإدارة العليا

أولاً : لقاءات السيد / فيصل الشايع ، رئيس ديوان المحاسبة

لقاء أمير البلاد وسمو ولي العهد لرئيس ديوان المحاسبة

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه كل من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع بمناسبة تعيين الشايع رئيساً للديوان، وذلك بعد تأديته اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الثلاثاء الموافق 12 نوفمبر 2019.

كما استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح كل من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع بمناسبة تعيين الشايع رئيساً للديوان.

وبدوره شكر رئيس الديوان فيصل الشايع في جلسة القسم سمو أمير البلاد ورئيس مجلس الأمة على الثقة، متمنياً أن يكون عند حسن ظن الجميع، كما أكد أنه سيتم تطبيق القانون على الجميع.

لقاءات رئيس ديوان المحاسبة لتلقي التهاني بمناسبة تعيينه رئيساً لديوان المحاسبة

تهنئة رئيس مجلس الوزراء / سمو الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح

تهنئة وزير الدولة لشؤون البلدية / السيد وليد الجاسم

تهنئة وزير الصحة / الشيخ د. باسل الصباح

تهنئة وزير التربية / د. سعود الحربي

تهنئة وزير الداخلية / أنس الصالح

تهنئة وزير التجارة والصناعة / خالد الروضان

تهنئة موظفي ديوان المحاسبة

تسليم رئيس مجلس الوزراء عدداً من التقارير المتعلقة ببعض الوزارات والمشروعات الحكومية في 4 ديسمبر 2019

استقبل رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع حيث سلم رئيس الديوان سموه عددا من التقارير المتعلقة ببعض الوزارات والهيئات والمشروعات الحكومية، وذلك ترجمة وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وحرص سموه الدائم على محاربة الفساد وحماية المال العام.

استقبال السيد/ فيصل الشايع رئيس ديوان المحاسبة لوزير التجارة والصناعة السيد/ خالد الروضان يوم الاحد الموافق 2019/12/8 وذلك لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالوزارة

زيارة رسمية لديوان المحاسبة الكويتي للديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من 10-11 ديسمبر 2019

حيث التقى السيد/ رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع برئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية السيد/ د. حسام العنقري، وتضمن اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

اجتماع السيد/ فيصل الشايع رئيس ديوان المحاسبة بقيادي وزارة المواصلات وذلك يوم الأربعاء الموافق 18 ديسمبر 2019

حيث تمت مناقشة مجموعة من الموضوعات المتعلقة برقابة الديوان على الوزارة، ومنها ما يخص الرقابة اللاحقة والمخالفات المالية والإجراءات التي تمت منها بشأن الاستيضاح عن أفضل سبل المعالجة من حيث الجوانب القانونية والإجراءات المطلوبة .

ثانياً : لقاءات السيد/ عادل الصرعاوي، رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة

تسليم التقرير السنوي لديوان المحاسبة لنائب الأمير وولي العهد ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله- رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي ومجموعة من موظفي قطاعات الديوان ممن شاركوا باعداد التقرير السنوي، حيث قدموا لسموه نسخة من التقرير السنوي لديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية للدولة عن السنة المالية 2019/2018.

وقد أشاد سموه -حفظه الله- بالدور الإيجابي والمتميز لديوان المحاسبة في المحافظة على المال العام وتحسين كفاءة وأداء الأجهزة الحكومية لخدمة مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد متمنيا لهم دوام التوفيق والنجاح.

كما قام الصرعاوي بتسليم نسخ من التقارير إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وكذلك سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح.

زيارة الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية

عقد رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي جلسة مباحثات مع الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية (الأرابوساي) نجيب القطاري، وذلك أثناء زيارة القطاري الرسمية للديوان خلال الفترة من 7 – 9 يناير 2019. تناولت جلسة المباحثات التعاون الثنائي بين ديوان المحاسبة بدولة الكويت ودائرة المحاسبات التونسية والاطلاع على تجربة ديوان المحاسبة بدولة الكويت في مجال التدريب وتقديم تجربة دائرة المحاسبات في هذا الشأن، والاطلاع على تجربة الجهازين في مجال الرقابة بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى استعراض المنظومة المستخدمة من ديوان المحاسبة بدولة الكويت الخاصة بالملف الرقابي وإمكانية استخدامها في الجهاز التونسي وإمكانية تعميم هذه المنظومة في وقت لاحق على جميع الأجهزة الأعضاء في المنظمة.

زيارة رئيس غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان

استضاف رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة رئيس غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان السيد/ فوجار جولامادوف والوفد المرافق له، وذلك في زيارة رسمية خلال الفترة من 12 إلى 13 فبراير 2019 بهدف توسيع أفق ومجالات التعاون المشترك وتعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب في مجال الرقابة والتدقيق، وبحث آليات وسبل تطوير المهارات المهنية، وقد تم خلال الزيارة تجديد توقيع اتفاقية التعاون الثنائية بين كلا الجهازين وإعداد خطة عمل للسنوات 2020-2023.

ويعد إبرام اتفاقية التعاون فرصة ثمينة لتعزيز المعرفة بالجهاز الأذربيجاني، حيث أن الجانبين حريصان على تشجيع التعاون فيما بينهما في مجالات أعمال الرقابة والتدقيق ومجال التدريب المهني.

كما تهدف الاتفاقية إلى تنمية المهارات المهنية والقدرات لمنتسبي كلا الطرفين من خلال المبادرات التدريبية وزيارات الخبراء، إلى جانب تبادل المعلومات الفنية ونتائج الأبحاث وفق برنامج التعاون الفني الذي تم الاتفاق عليه.

اجتماع فريق من قيادي ومدققي ديوان المحاسبة برئاسة رئيس الديوان بالإنابة عادل الصرعاوي بوفد من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني خلال الفترة من 4-6 مارس 2019 لبحث التصنيف الائتماني السيادي لعام 2019.

وجاءت زيارة وفد وكالة فيتش على ضوء الأصداء الإيجابية لإنجازات الديوان ومخرجاته الرقابية والتعرف على تجاربه والنطاق القانوني لاختصاصاته ومدى الزامية قراراته، بالإضافة إلى التعرف على مستوى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة ممثلة بمجلس الامة ومجلس الوزراء وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

كما تطرق الوفد الزائر خلال الاجتماع إلى تقارير الديوان السنوية حيث استعرض ممثلي الديوان نتائج اصدار تلك التقارير التي شهد الديوان من خلالها لسابقه هي الأولى في تاريخه من خلال دعوة مجلس الوزراء لرئيس الديوان بالإنابة والقياديين والفنيين لمناقشه أهم الموضوعات الواردة بتقاريره السنوية، حيث وعدت الحكومة على أثرها بأخذ الملاحظات الواردة بالتقارير بعين الاعتبار واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وإصلاح الإدارة الحكومية ومحاسبه المتسببين فيما إذا كان هناك تقصير أو إهمال أو تعدي على المال العام.

استقبال السيد/ عادل الصرعاوي رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة خبراء من مكتب المدقق العام بجمهورية جنوب إفريقيا

في إطار استضافة ديوان المحاسبة خبراء من مكتب المدقق العام بجمهورية جنوب افريقيا لعقد حلقة نقاشية حول "تنفيذ المعايير الدولية للتأهيل المهني للأجهزة العليا للرقابة" خلال الفترة من 2 – 5 سبتمبر 2019 تنفيذاً لاتفاقية التعاون المبرمة بينهما، والتي تهدف لتنمية وتطوير التعاون بين الجهازين، الأمر الذي يسهم في دعم العلاقة المميزة بين الجهازين وتفعيل التعاون المشترك ما بين الطرفين في مجالات أعمال التدقيق بالإضافة إلى تطوير المهارات المهنية والقدرات لموظفيهم من خلال المبادرات التدريبية وزيارات الخبراء وتبادل المعلومات الفنية والتعرف على نتائج الأبحاث.

زيارة نائب المدقق العام بمملكة تايلاند

استضاف ديوان المحاسبة نائب المدقق العام بمملكة تايلاند السيدة/ د سيرين فانكاسيم والوفد المرافق لها يوم الثلاثاء الموافق 11 يونيو 2019، وذلك لمناقشة أوجه التعاون وخطة العمل المقترحة تمهيداً لتوقيع مذكرة تفاهم بين الجهازين.

واستهدفت الزيارة دعم العلاقة المميزة بين الجهازين في شتى المجالات وتعزيز العلاقات الدولية الثنائية بهدف تبادل الخبرات والتجارب في مجال التدقيق، بالإضافة إلى تطوير قدرات العاملين في الديوان ورفع كفاءة العمل الرقابي.

واستعرض ديوان المحاسبة نبذة تعريفية عن دوره الرقابي في الحفاظ على المال العام، كما قدم الديوان مجموعة من العروض المرئية حيث سلط الضوء على عدة موضوعات منها أهداف التنمية المستدامة والتدقيق المبني على المخاطر، ودور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

وتطرق العرض المرئي الخاص بأهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات ديوان المحاسبة في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة، حيث شكل الديوان فريق عمل لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أكتوبر 2017 وتم إعداد خارطة الطريق لتنمية وتعزيز قدرات المدقق الفنية بالتعاون مع كل من إدارة التدريب والعلاقات الدولية، واللجنة الوطنية التوجيهية لتنفيذ أجندة 2030 (أهداف التنمية المستدامة)، بالإضافة الى إعداد وتقديم دورة تعريفية بالتنمية المستدامة لمدققي الديوان.

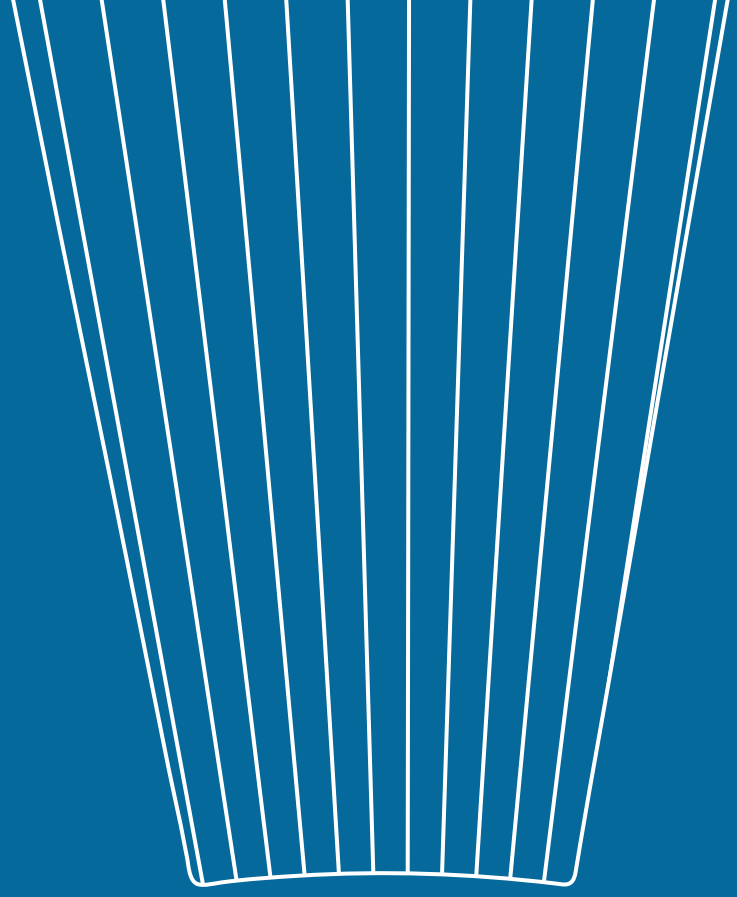

القسم الثاني

التنظيم المؤسسي
الداعم لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة

التنظيم المؤسسي الداعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

عمل ديوان المحاسبة على تهيئة بيئة مواكبة لمتطلبات متابعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسات وأسس عمل انتهجها على مستويات عدة ، جاء من بينها :

على مستوى التنظيم الهيكلي:

في ظل ما تشهده مؤسسات العمل المهني من تغيرات جوهرية في أنظمة العمل وآلياته، وفي إطار مواكبة تطورات المجال المهني ومستجداته والتي أفضت نتائجها إلى إعادة النظر في مكونات الهيكل التنظيمي وتقسيم وتحديد مهام ومسئوليات الوحدات التنظيمية فيه بما يتوافق ومستجدات التنظيم الإداري في الدولة ومؤسساتها وتقسيم الميزانية العامة، حيث أصبح التعامل بمرونة مع تلك المستجدات واستيعاب متطلباتها وتعزيز القدرة على التكيف معها ضرورة تستدعي تنظيم الأعمال ودعمها بمقومات تنظيمية ملائمة، يأتي ذلك في سبيل دعم الجهود الرقابية لحماية الأموال العامة باعتبارها المحرك الفاعل لعملية التنمية، والتركيز على ثقافة التغيير المستمر في أساليب أداء الأعمال لمواجهة التحديات التي تفرضها بيئة العمل المتغيرة وصولاً إلى مخرجات متميزة تدعم تفعيل الأداء المهني وبناء القدرات المؤسسية.

الهيكل التنظيمي:

الهيكل التنظيمي كامل

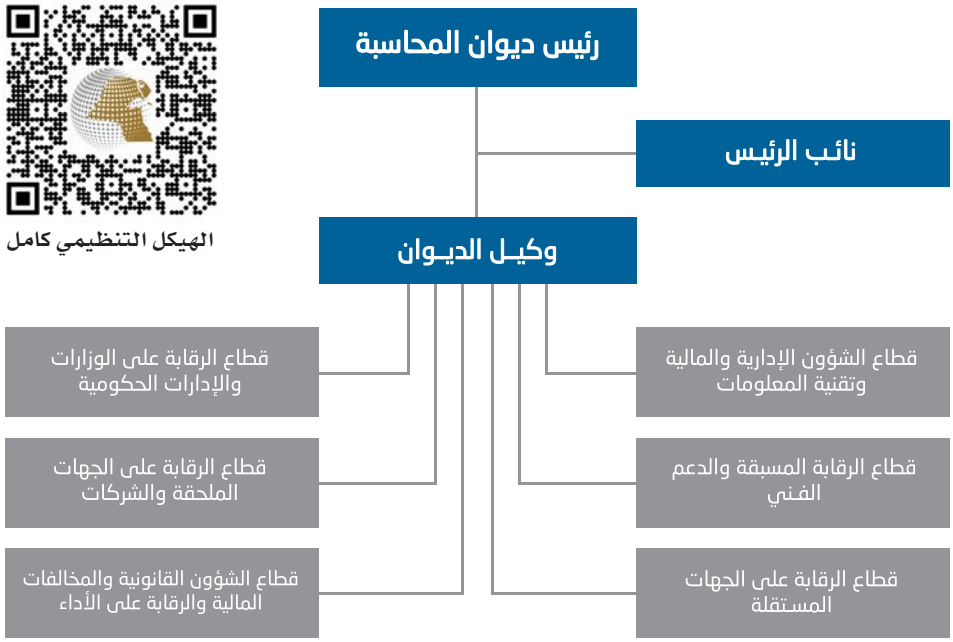

وقد استندت آليات التغيير في التنظيم الهيكلي لديوان المحاسبة على دراسة راعت تحقيق الموائمة بين الهيكل التنظيمي والأهداف التي أنشأ من أجلها الديوان من خلال تحقيق التوازن المطلوب بين التقسيمات التنظيمية الفنية أو المساندة بما لا يدع مجالاً لتضارب أو ازدواجية الاختصاصات وفق الأسس العلمية السليمة مع عدم إغفال الخطة الاستراتيجية للديوان والمعدلات الطبيعية لنطاق الإشراف.

على مستوى التخطيط الاستراتيجي:

لقد مر تطور الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة بأربع مراحل رئيسية تمثلت كل مرحلة منها بتلبية متطلبات التوازن بين تطوير الأداء المهني داخل ديوان المحاسبة ، والتعامل مع التحديات والصعوبات الخارجية للديوان ، وذلك لاستكمال مسيرته الرقابية بكفاءة وفاعلية لتحقيق المهام المكلف بها وفقاً لقانون إنشائه رقم (30) لسنة 1964 ومسؤولياته المحلية والإقليمية والدولية.

على مستوى أدوات تنظيم العمل الرقابي والإداري المساند:

حرص ديوان المحاسبة على تهيئة بيئة مواكبة لمتطلبات متابعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطبيق آليات عمل متطورة تنظم مهامه وتوثق إجراءاته ونتائجه ، حيث كلف فريق صيانة وتحسين العمليات الرئيسة لنظام (UML) ونظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) بصيانة العمليات الرئيسة (UML) ، وصيانة نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS)، حيث عمل على:

- دراسة مقترحات القطاعات لتحسين العمليات الرئيسة وخاصة العمليات الرقابية وإبداء الرأي فيها.

- المراجعة الدورية للعمليات الرئيسة بهدف تعديلها إذا استدعت الحاجة لذلك في ضوء الحالات السابقة المشار إليها بالمنتج الرقابي رقم (2010/36) والتي تستدعي تغيير في العمليات الرئيسة.

- رفع مقترحات الفريق لتعديل النظم المعتمدة بشكلها النهائي مع تفسير واضح لمسببات التعديل وأثره على كفاءة الأداء بالديوان.

- المشاركة في عمليات شرح التعديلات الجديدة على العمليات الرئيسة والتوعية بأهميتها وذلك بالتعاون مع القطاعات على مستوى الديوان.

وفيما يتعلق بصيانة نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS)، فقد عمل الفريق على:

- استلام تقارير فرق المتابعة الربع سنوية بشأن مشاكل استخدام نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) والطلبات التحسينية ودراستها من قبل ممثلي إدارة تقنية المعلومات ومناقشتها واعتمادها باجتماعات الفريق مع الرد على القطاعات برأي الفريق النهائي بشأن التقارير.

- مناقشة ممثلي إدارة تقنية المعلومات عن كيفية تقديم التقارير السنوية في نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) بحضور ممثلين من القطاعات الرقابية.

- متابعة الحالة التشغيلية الفعلية لنظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) ونظام الموسوعة الرقابية المرحلة الأولى والثانية.

- تقديم تقرير حول وثيقة توصيف متطلبات المرحلة الثالثة من مشروع الموسوعة الرقابية والاطلاع على نتائج الدراسة والتحقق من توافق المتطلبات وقواعد العمل الجديدة مع دليل العمليات الرئيسة وفق الطلب المقدم للفريق.

- متابعة الموقف التنفيذي لأعمال التطوير لنظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) مع المختصين بإدارة تقنية المعلومات.

- القيام بأعمال التنسيق فيما يخص الاستفادة من نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) لقطاع الرقابة المسبقة وذلك من خلال الاطلاع على الملفات الجارية والدائمة لفرق قطاع الرقابة اللاحقة.

- التنسيق مع إدارة تقنية المعلومات نحو استخدام نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) لفرق التدقيق التابعة للرقابة على الأداء.

- التنسيق والمشاركة مع المختصين بإدارة تقنية المعلومات لاختبار قاعدة البيانات الخاصة بنظام إدارة العمليات الرقابية (AMS).

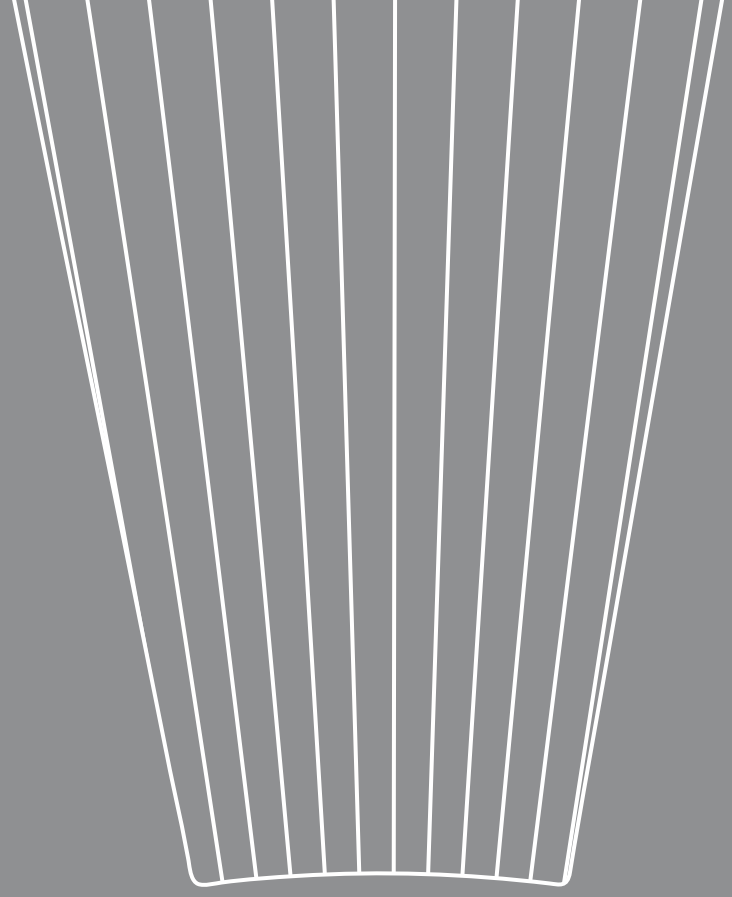

القسم الثالث

جهود ديوان المحاسبة
لدعم خطط أهداف
التنمية المستدامة

يُقدم القسم الثالث من الكتاب السنوي خطط عمل ديوان المحاسبة ونتائجها من زاوية تعكس دور ديوان المحاسبة في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 السبعة عشر وغاياتها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي صيغت ليتم تحقيقها في إطار برنامج عالمي مشترك تحت شعار " تحويل عالمنا ".

وتؤكد نتائج عمل ديوان المحاسبة على دور الديوان الحيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذلك الدور الذي أسنده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A228/69/) الصادر في ديسمبر 2014 بشأن " تعزيز الكفاءة والفاعلية والمساءلة والشفافية للإدارة العامة من خلال دعم الدور الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " ، والذي جمع في إطار مسئولياتها بالإضافة إلى حماية الأموال العامة ، المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتبني سياسات استراتيجية فاعلة لتحقيقها، وتفعيل دورها الرقابي بالتدقيق ومتابعة جاهزية الحكومات ومؤسساتها للوفاء بأدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولن يقتصر البيان على آثار ونتائج أعمال ديوان المحاسبة لعام 2019 في إطار الموضوعات ذات الارتباط بأهداف التنمية المستدامة الأممية ، بل ستوضح موضوعاته أيضاً آثارها وانعكاس نتائج أعماله على أهداف خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت وركائزها ، والتي تبنت رؤية الكويت لعام 2035 ، والتي جاءت لتحمل توجه موحد نحو مستقبل زاهر ومستدام تحت شعار " كويت جديدة ".

الهدف 1: القضاء على الفقر:

يتمتع المواطن الكويتي بمستوى معيشي متقدم ، ومتوسط دخل عال ، حيث أشارت آخر الإحصاءات المنشورة من الإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت (في المجموعة الإحصائية السنوية 2018/2017، واللمحة الإحصائية 2019/2018) إلى ارتفاع نصيب الفرد في أهم المجاميع الاقتصادية ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (7,928 د.ك)، ومن الناتج القومي الإجمالي (9,187 د.ك)، ومن الدخل القومي المتاح (8,214 د.ك). يؤكد على ذلك تصدر المواطن الكويتي لمراكز متقدمة في منظومة الرواتب على مستوى العالم ، وتقدم مستوى النمط المعيشي الذي يتمتع به المواطن الكويتي في ظل ما تقدمه الدولة من خدمات دعم وامتيازات معيشية لصالح المواطن.

وقياساً على ذلك فالهدف التنموي الأول الذي يُعنى بالقضاء على الفقر لا ينطبق على المجتمع الكويتي لعدم رصد حالات فقر به . "وعلى الرغم من عدم انطباقه على المجتمع

الكويتي ، إلا أن مؤشرات دعم المجتمعات الفقيرة على مستوى العالم تسجل مساهمات كويتية عالية ما منحها سمة عالمية كبلد للإنسانية ، وما منح صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه بلقب قائد الإنسانية.

ويمتلك منتسبي ديوان المحاسبة كمجتمع مصغر عن المجتمع الكويتي هذا الحس الإنساني من خلال مبادرات إنسانية تطوعية قدمها منتسبيه خلال مسيرته ، يأتي من بينها ما قدمه فريق عمل ملتقى الشباب الثاني لديوان المحاسبة بمبادرته لإنشاء مدرسة "ديوان المحاسبة" في الهند وذلك مساهمة منه بتأهيل منتسبيها علمياً لدعمهم في تحسين ظروفهم المعيشية وتهيئتهم لاغتنام فرص أفضل للعمل مستقبلاً.

الهدف 2: القضاء على الجوع:

القضاء التام على الجوع

ينصب نطاق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ، وينطبق هذا الهدف جزئياً على دولة الكويت ذلك لعدم رصد حالات جوع في إطاره المجتمعي، وينطبق في جانبه الآخر في مجال تعزيز الزراعة المستدامة.

فقد اتخذت دولة الكويت خطوات بارزة في ترسيخ أمنها الغذائي بتأسيس شركة مطاحن

الدقيق والمخابز الكويتية التي تعني بإنتاج شتى أنواع الخبز والمعكرونة واستيراد الزيوت والحبوب وطحنها لإنتاج الطحين والأعلاف بعدة أنواع ، وديوان المحاسبة بدوره الرقابي ساهم في تحقيق الهدف من التنمية المستدامة بإدراج الملاحظات التي تستفيد منها الشركة وتساهم في استقرارها وتقويم أعمالها ، ومن تلك الملاحظات ما يدعم ارتفاع سعر بيع بعض منتجات الشركة محليا مقارنة بسعر بيعها خارجيا بالرغم من حصولها على دعم لتلك المنتجات بهدف خفض أسعارها بالسوق المحلي . كما أن الشركة التابعة (الشركة الكويتية للتموين) التي تقوم باستيراد المواد التموينية من الأرز والحليب وغيرها ، طورت نظام التموين لديها والتابع لوزارة التجارة والصناعة وفقا لأحدث النظم التكنولوجية العالمية ودخوله حيز التشغيل الفعلي ، وقد استحدثت الشركة ذلك النظام ليعالج كافة أنواع القصور في النظام السابق ويأخذ في الإعتبار كافة الملاحظات المشار إليها في تقرير ديوان المحاسبة.

من جهة أخرى تقوم شركة نقل وتجارة المواشي باستيراد الأغنام الحية واللحوم المبردة ونقلها والإتجار بها وتنشأ الحظائر اللازمة للماشية وإستيراد وتصدير وتصنيع علف الماشية، كما تمتلك مصنعا لإنتاج اللحوم المجمدة والمبردة ، وهي بذلك تعتبر شركة هامة في تحقيق الأمن الغذائي في مجال اللحوم ، وكان الديوان قد طلب من الشركة ضرورة وجود نظام كاميرات لإحكام الرقابة على الحظائر بما يضمن عدم تعرض الأغنام لعمليات سرقة أو أضرار بما يساهم في تقويم أعمال الشركة.

وفي الجانب الآخر من تحقيق الهدف ، وعلى الرغم من تواضع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في دولة الكويت في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمحدودية المساحات الزراعية ولعدم ملائمة الظروف المناخية، إلا أن اهتمام الدولة في دعم القطاع الزراعي وتطويره في تزايد ليلبي الاحتياجات الغذائية للسكان ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الناتج المحلي للإنتاج النباتي.

وقد عمل ديوان المحاسبة على دعم جهود الدولة في هذا المجال من خلال الدور الرقابي في دعم القطاع الزراعي في الكويت ، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة وتمثل دور الديوان في متابعة إنجاز الخطط الموضوعة من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بشأن تحقيق الأمن الغذائي والمتعلقة بتوزيع القسائم الزراعية والحيوانية والدعم المقدم لها.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه:

يأتي الهدف الثالث ليدعم توفير ضمانات الحصول على خدمات صحية متكاملة ورعاية صحية لكافة فئات المجتمع، ذلك لتعزيز مفهوم الصحة العامة ودعم مقومات استمرارها لحماية المجتمع وأفراده.

وقد شهدت السنوات الأخيرة في دولة الكويت حركة نشطة على مستوى دعم النظام الصحي ورفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلاله ، جاء ذلك في إطار عدد من المشاريع الصحية التي بلغ عدد أبرزها تسعة عشر مشروعاً ، والتي صيغت لتحقق معاً النمو والتكامل نحو تحسين الصحة العامة للمجتمع وتوفير الرعاية الصحية المتطورة لأفراده ، بما يساهم في تعزيز أنماط الحياة الصحية.

وفي هذا الإطار يأتي دور ديوان المحاسبة الرقابي في دعم هذا التوجه من خلال متابعة تنفيذ وتقييم المشاريع في المجال الصحي وذلك في مجال الأجهزة الطبية حيث تمت دراسة عدة مواضيع مستوفية فنيا بالإضافة إلى مواضيع قيد الدراسة بمبلغ إجمالي 52,000,000 دينار تقريبا، متعلقة في تحسين الصحة العامة، مثل توريد أجهزة تصوير طبي وعلاج إشعاعي ، وتجهيز غرف عمليات وأجهزة طب الأسنان بالإضافة إلى أنظمة معلوماتية وأنظمة اتصالات طبية ، إلى جانب أجهزة تتم زراعتها (AIMD)، وأجهزة خاصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ، وأنظمة المختبرات الطبية وأجهزة التعقيم الطبي ، هذا إلى جانب عقود صيانة أنظمة ومعدات طبية وذلك من عدة جهات مثل وزارة الصحة والحرس الوطني الكويتي والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ومعهد الأبحاث.

وقد راعت الدراسة الفنية عدة جوانب أهمها توفر الاعتمادات العالمية للأجهزة وملحقاتها مما يعزز مستوى سلامة المرضى والطاقم الطبي ، إلى جانب مراعاة تحقيق عروض الشركات للمتطلبات الفنية لتحقيق الهدف المطلوب منها .

ومن جانب آخر يعمل ديوان المحاسبة على دعم جهود الدولة في توفير أنماط عيش صحية للجميع وتمثل دور الديوان في رفع فعالية مختبرات فحص الأغذية المستوردة من خلال عمل ومتابعة فريق الفحص على أعمال الهيئة العامة للغذاء والتغذية .

الهدف 4: التعليم الجيد:

حرص ديوان المحاسبة على ترسيخ الثقافة المهنية المتخصصة لمنتسبيه والتي تعد أساساً وقاعدة علمية وعملية لبناء الخبرات ورفع كفاءتها، من خلال تطوير أدواته التنموية الموجهة لتأهيل وتنمية الموارد البشرية وتطوير مهاراتها العلمية والمهنية بما يرتبط بشكل وثيق وموازي مع التوجهات المهنية، حيث عمل على تطبيق أفضل الأنظمة وآليات العمل التي من شأنها رفع مستوى الأداء المهني وتحسين الأداء المؤسسي نحو بلوغ التميز المستدام كرؤية طموحة نحو مستقبل واعد لديوان المحاسبة ، فأولى اهتمامه بتوفير المرجعية العلمية والمعرفية المتخصصة بتوفير الأدوات ذات الأثر الفاعل بتطوير وتنمية المهارات المهنية وصقل خبرات منتسبيه بمتابعة التطور العلمي في مجال الاختصاص والقضايا المهنية الحاضرة والمستجدة في الواقع المحاسبي المهني ، فعمل على تسليط الضوء عليها وتوجيه اهتمام منتسبيه للإطلاع على مضامين حقول المعرفة ومستجداتها لتُعرض من خلال البرامج التدريبية والندوات وورش العمل ، أو تُطرح كموضوعات بحثية في إطار مسابقة البحوث العلمية والتطبيقية المنظمة على مستوى قطاعات ديوان المحاسبة ، أو يُشكل لدراستها وبحثها فرق تحت مسمى " فرق مشاريع التطوير "، أو تُنشأ لها نوافذ الكترونية في الموقع الالكتروني الداخلي " بوابة الديوان ". فقد حظيت موضوعات التنمية المستدامة ، والذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية والبيانات الضخمة وغيرها من الموضوعات الجديدة والمتجددة على اهتمام المختصين في ديوان المحاسبة فاتخذت مجموعة البرامج التدريبية مستجدات المعرفة كمحاور رئيسية تستقي منها موضوعاتها ، فجاءت البرامج التدريبية وورش العمل في إطار مجال التنمية المستدامة والتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي والحوكمة والمعايير المهنية وغيرها من الموضوعات أساساً تتحقق من خلاله أهداف خطة التدريب السنوية لديوان المحاسبة للسنة المالية 2020/2019 لتساهم في تأهيل منتسبي الديوان ومساعدتهم على الوفاء بمسئولياتهم في الإبقاء على المعرفة والمهارات اللازمة المواكبة للتطورات المستمرة في مهنة المحاسبة والمراجعة والمجالات العلمية والمهنية المساندة لها .

في إطار التأهيل المهني، عمل ديوان المحاسبة على إنجاز خطط عمل لتأهيل المعينين الجدد على رأس العمل.

ينظم المختصين من أصحاب الخبرة في القطاعات المختلفة في ديوان المحاسبة برامج زيارات ميدانية للجهات وذلك للتواصل مع المدققين وتدريبهم على رأس عملهم ولمعاونتهم فنياً.

و في مجال التدريب المهني وتنمية المهارات، فقد أنجز الديوان التدريب وتنمية المهارات المهنية على مستوى خطة التدريب السنوية والأنشطة خارج خطة التدريب.

لضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع ، عمل ديوان المحاسبة على إعداد (خطة تدريبية بناء على الاحتياجات التدريبية للقطاعات يشارك فيها منتسبي الديوان وموظفي الجهات المشمولة برقابته ومنتسبي الأجهزة الرقابية الصديقة ، هذا بالإضافة إلى عقد أنشطة تدريبية خارج نطاق الخطة التدريبية ، برامج الحاسب الآلي ICDL، برامج تأهيل المعينين الجدد ، برامج تواصل يقدمها مدربي الديوان للجهات المشمولة برقابته ، برامج إيفاد منتسبي الديوان للمشاركة بأنشطة تدريبية تنفذها مؤسسات وهيئات حكومية ومعاهد ومراكز متخصصة وهيئات وجمعيات نفع عام ، بالإضافة إلى تدريب طلبة المؤسسات الأكاديمية من جامعات وكليات ، إلى جانب عقد العديد من الندوات لمواكبة آخر المستجدات الحديثة في المواضيع الرقابية التي تهم الديوان).

أولاً: برامج الخطة التدريبية:

خلال الفترة من 1/1 – 2019/12/31 تم تنفيذ عدد (39) برنامجا تدريبيا موزعة وفق التالي:

- عدد (20) برنامج وورشة عمل تخصصية.
- عدد (6) برامج قانونية.
- عدد (3) برامج في الأدلة المتخصصة.
- عدد (3) برامج إشرافية.
- عدد (5) برامج في المجال السلوكي والإداري.
- عدد (2) برنامج في البحث العلمي.

شارك فيها عدد (845) مشارك من منتسبي الديوان ومن منتسبي جهات خارجية وفق التالي:

عدد المشاركين	برامج تخصصية	برامج قانونية	الأدلة المتخصصة	برامج إشرافية	برامج سلوكية وادارية	برامج البحث العلمي	الإجمالي
من داخل الديوان	364	142	45	69	115	49	784
من خارج الديوان	50	0	7	0	0	0	57
من خارج دولة الكويت	4	0	0	0	0	0	4
الإجمالي	418	142	52	69	115	49	**845**

استعان ديوان المحاسبة بكوادر ذات كفاءة وتميز من المدربين اذ بلغ عددهم (48) لتنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بديوان المحاسبة ، يأتي تصنيفهم على النحو التالي :

- مدربون من داخل الديوان ، وبلغ عددهم (35) مدرب :

– الحاصلون على شهادة مدرب معتمد من مبادرة تنمية الأنتوساي IDI.

– الحاصلون على شهادة اختصاصي تدريب لدى ديوان المحاسبة.

– خبراء ومستشارون من الديوان.

– المدققون من ذوي الخبرات.

- مدربون من خارج الديوان بلغ عددهم (13) مدرب:

– مدربين خبراء ومستشارون.

– مدربين من ذوي الخبرات.

ثانياً: برامج تعقد خارج الخطة:

قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية خلال الفترة من 1/1 – 2019/12/31 بتنفيذ عدد (11) نشاط تدريبي بما يستجد من متغيرات جديدة مهنية أو إدارية أو قانونية أو فنية مما تتطلب حاجة قطاعات الديوان لعقد برامج تدريبية بشأن هذه المستجدات حيث شارك (260) مشارك من داخل الديوان وفق الآتي:

النشاط التدريبي	تاريخ الانعقاد	عدد المشاركين
ورشة عمل تطبيق دليل حوكمة القطاع العام ودليل حوكمة الشركات	2019/3/3	16
	2019/3/4	16
	2019/3/5	12
	2019/3/6	11
	2019/3/7	18
إعداد وتأهيل مدربين على رأس العمل	2019/3/14-3 نظري	16
	2019/3/24-18 عملي	
تخطيط وتنفيذ عمليات تدقيق الأداء	2019/3/21-10	28
دعم البنك الدولي لديوان المحاسبة الكويتي لتعزيز قدراته	2019/4/1-3/31	9
أنواع وأدوات الاستثمار المالية	2019/4/9-7	17
Primavera	2019/4/18-14	14
ورشة عمل التدقيق المبنى على المخاطر	2019/4/18-14	24
دور ديوان المحاسبة في الرقابة على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2019/11/21-17	25
محطات حوارية في مجال الفكر والتخطيط الاستراتيجي - مؤشرات قياس الأداء	2019/11/5-4	17
مقدمة في التدقيق الأخلاقي	2019/11/12-10	11
مجال الإحصاء لتنفيذ الدراسات الاحصائية	2019/12/12-8	12
إعداد وتأهيل مدربين على رأس العمل	2019/3/14-3 نظري	14
	2019/3/24-18 عملي	
الإجمالي		260

ثالثاً: الندوات:

تحرص إدارة التدريب والعلاقات الدولية على تقديم ندوات لمواكبة آخر المستجدات الحديثة في المواضيع الرقابية التي تهم الديوان وخلال عام 2019 تم عقد عدة ندوات وكانت فيها الدعوة

عامة لأغلب الندوات لكافة منتسبي الديوان وبمختلف الموضوعات المتخصصة.

رابعاً: الشهادات المهنية :

تعتبر الشهادات المهنية أحد علامات التأهيل والتميز المهني في المجالات المتخصصة وبالأخص ما يصدر منها من منظمات دولية تلقى الاعتراف العالمي، ودعما لاستراتيجية الديوان في بناء القدرات المؤسسية لدعم وتحسين مستويات وخبرات أعضاء الديوان وتشجيعهم على التطوير الذاتي عالي الكفاءة فقد حرص الديوان على تحقيق الحد الأمثل من المهارات والمعارف والخبرات التدريبية والخبرة الوظيفية الضرورية لمنتسبيه من خلال تشجيعهم لنيل الشهادات المهنية ، حيث بلغ عدد الحاصلين على شهادات مهنية بديوان المحاسبة للسنة المالية 2020/2019 (29) موظفاً من القطاعات الرقابية والمساندة.

خامساً: الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ICDL:

بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات تقوم الإدارة بإعداد خطة تدريب سنوية في مجال الحاسب الآلي تتضمن برامج تأهيلية للحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي وذلك لاجتياز الاختبارات الخاصة بها، وتعقد كخطة متكاملة على شكل حزمة برامج في مقر ديوان المحاسبة ويقوم بتنفيذها ذوي الخبرة من إدارة تقنية المعلومات بواقع (3) حزم كل حزمة تحوي (7) برامج شارك فيها عدد (187) مشارك خلال السنة.

ساساً: خطة المعينين الجدد:

تولي الإدارة العليا اهتماماً خاصا للمعينين الجدد بهدف إكسابهم المهارات والمعارف والسلوك المهني، وبما ينعكس على جودة الأداء المهني للعمل بديوان المحاسبة وتحقيق أهدافه المنشودة. من خلال التدريب النظري التأسيسي وفق التالي:

خلال عام 2019 قامت إدارة التدريب والعلاقات الدولية بتصميم وتنفيذ خطة تأهيل المعينين الجدد فئة الإداريين للسنة المالية 2020/2019 (مجموعة 25) وفق التالي:

تم تصميم هذه الخطة لعدد (26) متدرب خلال الفترة من 2019/3/24 إلى 2019/4/21 لتكون مدخلاً أساسياً للعمل الإداري في ديوان المحاسبة والتي تهدف إلى تعريفهم بقطاعات الديوان، وتضمنت الخطة مجموعة من البرامج التعريفية والتأسيسية ذات العلاقة بطبيعة العمل لإكسابهم معارف ومهارات أولية تصلح لمساعدتهم في أعمالهم الجديدة، وقام بتقديم برامج الخطة نخبة من المدربين الأكفاء ذوي الخبرة من العاملين بالديوان بلغ عددهم (36) مدرب.

سابعاً: برامج التواصل مع الجهات المشمولة برقابة الديوان:

من منطلق حرص ديوان المحاسبة على تدعيم أواصر التعاون مع الجهات المشمولة برقابته، فإن إدارة التدريب والعلاقات الدولية عقدت برامج خاصة بالتنسيق مع هذه الجهات وبناء على طلبها، وخلال الفترة من 1/1 – 2019/12/31 تم تنفيذ عدد (5) برامج تواصل وفق الجدول التالي:

الجهة الراغبة بالتدريب	اسم البرنامج	التاريخ	المشاركين
مجلس الأمة	تنمية مهارات أعمال الفحص والمراجعة لأعضاء إدارة التدقيق الداخلي في مجلس الأمة	2019/1/10-6	موظفي مجلس الأمة
جامعة الكويت كلية العلوم الادارية	ندوة ثقافية بكلية العلوم الادارية	2019/3/27	طلبة كلية العلوم الادارية
مؤسسة الموانئ الكويتية	ورشة عمل تعريفية بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في ديوان المحاسبة	2019/4/29-28	موظفي مؤسسة الموانئ الكويتية
كلية القانون الكويتية العالمية	إعداد قانوني وفق متطلبات سوق العمل	2019/4/29	موظفي كلية القانون الكويتية العالمية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	تدريب القانونيين حديثي التخرج بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2019/10/10-9	قانونيين حديثي التخرج

ثامناً: إيفاد بعض منتسبي الديوان لبرامج تدريبية تنظمها جهات تدريبية معتمدة:

في إطار تقديم خدمة تدريبية متميزة، تحرص إدارة التدريب والعلاقات الدولية على تسهيل التحاق منتسبي الديوان بالبرامج التدريبية المتنوعة، من خلال الاحتياج التدريبي للإدارة المعنية وتكون خارج إطار الخطة التدريبية للديوان ويقوم بتنفيذها المؤسسات والمعاهد والمراكز المتخصصة أو هيئات أو جمعيات نفع عام حيث يتم تعميمها على القطاعات المختلفة كل حسب طبيعة عمله، وبما يضمن تحقيق الأهداف من التدريب. وخلال الفترة من 1/1 – 2019/12/31 تم الحاق موظفي الديوان بعدد من الأنشطة التدريبية وفق الآتي:

- التعاون مع الجهات غير الهادفة للربح:

في إطار التعاون مع المنظمات غير الهادفة للربح فقد تم التواصل مع صندوق النقد الدولي لإشراك موظفي الديوان في البرامج وورش العمل التي يعقدها حيث شارك بها عدد (2) من

موظفي الديوان في برنامج واحد.

- البرامج التدريبية التي تعقدها مؤسسات ومعاهد ومراكز متخصصة:

تم خلال السنة تدريب عدد (478) متدرب شاركوا ببرامج محلية وفق الجدول التالي:

الجهات المحلية	الاجمالي
معاهد تدريبية	122
معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية	28
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	114
جامعة الكويت - كلية الآداب	4
كلية القانون الكويتية العالمية	6
جمعية المهندسين	8
معهد الدراسات المصرفية	4
مركز عبدالعزيز حمد الصقر- غرفة تجارة وصناعة الكويت	5
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	24
وزارة المالية	40
ديوان الخدمة المدنية	53
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	5
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	21
هيئة مكافحة الفساد	2
بنك الكويت المركزي	8
جمعية الشرق الأوسط لإدارة المرافق بالكويت	1
وكالة الأنباء الكويتية كونا	2
المعهد العربي للتخطيط	21
الجامعة العربية المفتوحة	4
معهد الكويت للأبحاث العلمية	6
الإجمالي	**478**

تاسعاً: التدريب الميداني لطلبة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية:

تقوم إدارة التدريب والعلاقات الدولية بالتنسيق مع بعض إدارات ديوان المحاسبة باستضافة عدد من طلبة المؤسسات الأكاديمية سواءً من جامعة الكويت أو الجامعات الخاصة أو الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لتدريبهم ميدانياً لدى الديوان، حيث يتم تدريبهم على أساليب العمل المتبعة بالديوان وتكليفهم ببعض المهام المرتبط بتخصصاتهم بهدف إكسابهم المهارات العملية التي تساعد على الارتقاء بمستواهم وتسهل عملية التحاقهم بسوق العمل وخلال الفترة من 1/1 – 2019/12/31 تم تدريب عدد (57) من الطلبة وفق الجدول التالي:

الجهة	فترة التدريب	عدد المتدربين	المشاركين
جامعة الشرق الأوسط الأمريكية	2019/1/10-6	3	إدارة الرقابة على الإنتاج والتصنيع للجهات النفطية
		2	إدارة الرقابة على الشركات
		4	إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية
	2019/11/27-9/8	1	إدارة الشؤون الإدارية
		3	إدارة الشؤون المالية
		6	إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية
كلية الشرق الأوسط الامريكية	2019/5/16-2/3	1	إدارة الشؤون المالية
جامعة الكويت كلية الآداب	2019/5/7-1/27	3	إدارة الاعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات
	2019/12/23-9/17	1	
جامعة الكويت كلية العلوم الادارية	2019/5/5-1/27	3	إدارة التسويق والاستثمار للجهات النفطية
		1	
	2019/7/18-6/9	2	إدارة الشؤون الإدارية
		5	إدارة الرقابة على الدفاع والأمن والشؤون العامة
	2019/12/5-9/8	3	إدارة الرقابة على الشركات
		2	إدارة الشؤون الإدارية
جامعة الكويت كلية علوم وهندسة الحاسوب	2019/12/12-9/15	2	إدارة تقنية المعلومات
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - المعهد العالي للخدمات الإدارية	2019/8/1-6/9	5	إدارة الشؤون الإدارية
		4	إدارة تقنية المعلومات

تابع الجدول ..

الجهة	فترة التدريب	عدد المتدربين	المشاركين
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - المعهد العالي للخدمات الإدارية	2019/8/1-6/9	4	إدارة الاعلام والعلاقات العامة ومركز المعلومات
جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا	2019/7/4-5/12	2	إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية
المجموع		57	

مشروع التعليم المهني المستمر.

تضمن دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة الإصدار الثاني 2014 الصادر بقرار رئيس الديوان رقم (29) لسنة 2014، مفاهيم التعليم والتطوير المستمر، حيث ورد بالبند (175) أنه " يتعين على الديوان أن يضمن أن لدى أعضائه الفنيين الكفاءة المهنية من خلال استمرارية التعليم والتدريب "، وتماشيا مع استراتيجية ديوان المحاسبة 2016-2020 التي تضمنت الهدف "دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين" فقد تم إصدار قرار رقم (322) لسنة 2018 بشأن تطبيق القواعد الواردة بدليل التعليم المهني المستمر (الإصدار الثاني 2018) بديوان المحاسبة، والقرار رقم (22) لسنة 2019 والخاص بتفعيل تطبيق قواعد التعليم المهني المستمر بتاريخ 2019/1/2 حيث يلزم دليل تطبيق قواعد التعليم المهني المستمر جميع الأعضاء المهنيين بالديوان للوظائف الرقابية (مدققين/ اشرافيين/ أعضاء المكاتب الفنية) باستكمال عدد (80 نقطة) تعليم خلال ثلاث سنوات ميلادية على أن لا تقل سنويا عن (20 نقطة) تعليم ، وذلك من خلال الحصول على برامج تدريبية وغيرها من أنشطة التعليم في ضوء القواعد التي يصدرها الديوان وذلك لمساعدة الأعضاء المهنيين بالديوان على الوفاء بمسئولياتهم في الإبقاء على المعرفة والمهارة الملائمة للتطورات المستمرة في مهنة المحاسبة والمراجعة.

ولتحقيق هذا الأمر ، فقد تم إعداد نظام خاص لاحتساب نقاط التعليم المهني المستمر لرصد نقاط التعليم المهني المستمر ومتابعة احتساب النقاط المستحقة عن المشاركات في الأنشطة وإعداد تقارير بنتائج المشاركات لقطاعات الديوان الرقابية وذلك بهدف المتابعة حيث تمت مخاطبة جميع القطاعات الرقابية بأسماء المدققين والإشرافيين وأعضاء المكاتب الفنية الذين لم يستوفوا نقاط التعليم المهني المستمر لتمكينهم من استكمال النقاط المطلوبة قبل 2019/12/31 وذلك لارتباطها بالترشيح لرئاسة الفرق الرقابية والترقية للمسميات الرقابية بالديوان.

التدريب المهني وتنمية المهارات والخبرات لمنتسبي الديوان (التدريب الخارجي).

في مجال التأهيل والتدريب المهني التعاوني وتنمية الخبرات للمختصين فقد أولى ديوان المحاسبة اهتماما كبيرًا للمشاركة في كافة الأنشطة التي تقام على مستوى المنظمات المهنية وأجهزة الرقابة العليا في مجال التدريب المهني ونقل وتبادل الخبرات ، حيث شارك من الديوان عدد (183) مشارك من كافة قطاعات الديوان في (37) نشاطاً تدريبياً لعام 2019 ما بين برامج وورش عمل ولقاءات تدريبية وعلمية تنوعت مواضيعها وفق التالي:

- رقابة الأداء
- التدقيق الداخلي
- التنمية المستدامة
- تكنولوجيا المعلومات
- الدين العام
- الموارد البشرية
- الرقابة البيئية
- المعايير الدولية
- التدقيق المبني على المخاطر
- الحوكمة
- التدقيق المالي
- القطاع النفطي

اسم المنظمة	عدد الأنشطة	عدد المشاركين من الكويت
الأنتوساي	5	9
الأسوساي	6	21
الأرابوساي	9	33
الأمانة العامة لمجلس التعاون	5	5
البرامج والأنشطة في إطار خطط عمل اتفاقيات التعاون	12	117
الإجمالي	**37**	**185**

في مجال التأهيل والتدريب المهني التعاوني وتنمية المهارات والخبرات للمتخصصين:

التعاون مع مكاتب التدقيق لدعم آليات تأهيل المعينين الجدد.

يعد هذا التعاون استكمالاً لبرنامج تأهيل المعينين الجدد، ويتم تدريب المعينين الجدد في أحد مكاتب التدقيق ذات الخبرة المميزة بدولة الكويت لإكسابهم المهارات التطبيقية من

خلال خطة يتم وضعها من قبل الديوان ، وخلال سنة 2019 تم تشكيل اللجنة الفنية لمتابعة التدريب الميداني بمكاتب التدقيق بقرار رقم (153) للسنة المالية 2019/2018 حيث تولى مكتب البزيع وشركاه RSM عملية التدريب لعدد (30) متدرب من فئة المحاسبين للفترة من 2/1 – 2019/5/2 . وقامت اللجنة بمتابعة دوام المتدربين بناء على القرار رقم (92) لسنة 2013 من خلال الزيارات الميدانية ، بالإضافة إلى التزام اللجنة برفع تقارير شهرية وتقرير نهائي يشمل أداء كل من (المتدرب/المشرف الفني/مكتب التدريب) .

مجال التعاون في مجال البحث العلمي والدراسات المتخصصة:

التعاون البحثي على مستوى دولة الكويت.

اعتمدت اللجنة الفنية لمسابقة البحوث العلمية والتطبيقية بديوان المحاسبة التوجه المؤسسي التعاوني في مجال البحوث والدراسات حيث عملت خلال عام 2019 على مد جسور التعاون مع قطاع البحوث والدراسات في جامعة الكويت للإستفادة من تجربتهم في مجال رعاية حركة البحث العلمي ، حيث اطلعت على قواعد إعداد البحث العلمي والأكاديمي المعتمد لديها، وضوابط تقييم البحوث وإجازتها .

التعاون البحثي على المستوى الإقليمي والعربي والدولي.

شارك ديوان المحاسبة في البحوث العلمية التي تطرح على مستوى المنظمات الرقابية العربية والاقليمية ، وذلك دعما منه للأنشطة الثقافية التي تُنظم بهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية للمتخصصين، وتأتي مشاركات الديوان على النحو التالي:

مسابقة البحوث الرابعة على مستوى مجلس التعاون الخليجي:

شارك ديوان المحاسبة في المسابقة الرابعة للبحوث والدراسات في مجال الرقابة والمحاسبة للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون للفترة من 2016 / 2019، التي اشتملت على ثلاثة موضوعات فنية مقسمة لفئتين وفقاً لسنوات الخبرة . حيث تقدم عدد (7) مشاركين ممثلين عن الديوان لعدد (6) بحوث وتم إعلان النتائج بفوز عدد (3) مشاركين من ديوان المحاسبة بالمركز الأول والمركز الثالث.

مسابقة البحوث على مستوى المنظمة العربية (الأرابوساي):

في نطاق تشجيع العاملين بالأجهزة الرقابية أعضاء المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) للمشاركة في مجال البحث العلمي التي تطرح كل 3 سنوات، تقدم عدد (4) مشاركين من ديوان المحاسبة بالمشاركة في تلك المسابقة ، وتم إعلان النتائج خلال اجتماع المجلس التنفيذي 58 المنعقد في تونس خلال الفترة من 12 – 14 نوفمبر 2019، والجدير بالذكر أن ديوان المحاسبة عضو في لجنة التحكيم المكونة من (الكويت، فلسطين،

ليبيا، مصر، عمان، الجزائر).

مشاركات الديوان في بحث المنظمة الآسيوية (الأسوساي):

يشارك الديوان في مشروع بحث المنظمة الآسيوية الثاني عشر حول موضوع "التدقيق على أهداف التنمية المستدامة" (بما في ذلك الاستفادة من البيانات الرقمية أو الضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة) بعدد (4) مشاركين.

إعداد الإصدارات المتخصصة :

يعمل ديوان المحاسبة على إدارة موارده بفعالية من خلال توفير البيئة المهنية المناسبة للكوادر المهنية المتخصصة وتوظيف الإمكانيات والخبرات التراكمية لها لدعم حركة الإنتاج الفكري وتشجيع الاسهامات العلمية والفكرية بما يضمن تحقيق قيمة مرجعية مضافة لمخرجاتها تمثلت بسلسلة متواصلة من الإصدارات العلمية والمهنية المتخصصة في إطار بحث وتقديم تغطية مرجعية لموضوعات الساعة ، وفي مجال تحديث أساليب العمل وسياساته ومنهجياته ووضع الأطر التنظيمية لأعمالها، وقد جاء من بين إصدارات ديوان المحاسبة خلال عام 2019 ما يلي :

- دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة (الإصدار الأول 2019).

- تقرير تقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات الحكومية في الحد من انتشار العمالة الهامشية (الإصدار الثاني 2019).

- مجموعة الارشادات الرقابية لمباشرة اختصاص الرقابة المسبقة (الإصدار الرابع 2019).

- سياسات دعم التكامل والتعامل مع اختلاف الرأي في ديوان المحاسبة.

- تقرير تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بمكافحة التصحر (الإصدار الثاني 2019).

- دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة على القطاع العام المشمول برقابة ديوان المحاسبة.

بالإضافة إلى :

- دليل العمليات الرئيسة (الإصدار الثاني):

عمل فريق صيانة وتحسين العمليات الرئيسة (UML) على مستوى الديوان على إعداد دليل العمليات الرئيسة للقطاعات الرقابية والإدارات المساندة والجديدة (الإصدار الثاني) ، ونظم الفريق عدد من الأنشطة للتعريف بالإصدار والتسويق له، شملت :

- عرضا مرئياً للجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية لاعتماده .

- ندوة بعنوان "دليل العمليات الرئيسة/ الإصدار الثاني 2019" لجميع موظفي ديوان المحاسبة.

- تقديم ورشة عمل بعنوان "تفعيل استخدام دليل العمليات الرئيسة" لأعضاء الفريق استعداداً للبدء بعملية تدريب جميع القطاعات الرقابية والمساندة بالديوان من قبل أعضاء الفريق.

- تدريب جميع القطاعات الرقابية والمساندة بالديوان على استخدام دليل العمليات الرئيسة (الإصدار الثاني) من خلال عقد عدد (9) ورش عمل بعنوان "تفعيل استخدام دليل العمليات الرئيسة" .

- تدريب المعينين الجدد بالديوان على دليل العمليات الرئيسة الـ(UML) .

- الدليل الالكتروني لشئون التوظف (قرارات وتعاميم منظمة للموضوعات محل الفحص)، والملاحظات والمخالفات الشائعة .

- الموسوعة القانونية والقضائية للضريبة في دولة الكويت في إطار سلسلة الدعم المرجعي المتخصص.

ندوات ومحاضرات وعروض مرئية :

استناداً إلى المبدء السابع بإعلان المكسيك (الإنكوساي 2007) الذي أوصى بضرورة وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وما تتطلب من إجراءات تصحيحية ، فقد نظم ديوان المحاسبة ندوة وتبعها بعرض مرئي حول "دراسة التطوير المؤسسي بشأن تطبيق الخطط التصحيحية بالعمليات الرقابية لدى ديوان المحاسبة" سعياً لتحقيق الهدف الثاني من الخطة الاستراتيجية في دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة، قدم خلالها قطاع الرقابة المسبقة و الدعم الفني شرحاً حول دراسة التطوير المؤسسي بشأن تطبيق الخطط التصحيحية بالعمليات الرقابية لدى ديوان المحاسبة"، وتهدف الدراسة إلى نقل تجارب بعض أجهزة الرقابة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في

مجال الخطط والإجراءات التصحيحية من خلال استعراض تجربة كل من المجر وبلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية، وإعداد نماذج أولية لخطط الإجراءات التصحيحية تتماشى مع التقرير السنوي لديوان المحاسبة للأخذ بها كجزء من تقييم جدية إجراءات الجهات في معالجات الملاحظات والمخالفات الواردة بالتقرير السنوي لديوان المحاسبة «معالجة الملاحظات والمخالفات بخطة تصحيحية».

وقد تم توضيح نماذج مقترحة للخطط التصحيحية وكيفية تقييم خطط الإجراءات التصحيحية، ومن أهم مكونات الخطط التصحيحية (رقم وترميز (Code) الملاحظة ، تعقيب الجهة على الملاحظة، تصنيف الملاحظة، أولوية الملاحظة، الإجراءات التصحيحية، الجهة المسئولة عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية، التاريخ المتوقع لإنجاز الإجراءات التصحيحية، النتائج المتوقعة من تنفيذ الإجراءات التصحيحية، أسباب وجذور الملاحظة). ومن ثم تم الحديث عن ضرورة تحديد الأهمية النسبية لكل ملاحظة لزيادة فاعلية تقييم جدية الجهة في معالجة الملاحظات، ولتحقيق ذلك فإن تصنيف الملاحظات حسب موضوعها تعتبر الخطوة الأولى وتليها تحديد مدى أولوية وأثر كل موضوع على الصالح العام والدولة، وقد تتعدل أولويات المواضيع سنوياً تبعاً للتغييرات المستمرة لاحتياجات الدولة وخطط التنمية.

ولدعم التوجه القائم على تأكيد مفهوم التعلم الذاتي فقد أنشأ الديوان عدداً من النوافذ الالكترونية لعدد من الموضوعات الحديثة كمواقع فرعية في إطار البوابة الالكترونية لديوان المحاسبة ليتم من خلالها تسليط الضوء على المفاهيم المعرفية المتخصصة ومستجداتها لتُقدم تغطية مستقاة من المراجع العلمية والمهنية للتعريف بالموضوعات كمصطلحات علمية مرفقة بالمراجع العلمية ونافذة ارشادية لروابط المواقع الالكترونية التي تغذي مجالاتها .

- الموقع الفرعي للتنمية المستدامة . - الموقع الفرعي للمراجعة البيئية .
- الموقع الفرعي لأدوات الآي كات (ICAT) . - الموقع الفرعي للذكاء الاصطناعي .

من جهتها حرصت إدارة التدريب والعلاقات الدولية كجهة مختصة بالتعاون مع اللجنة الفنية لمسابقة البحوث العلمية والتطبيقية بديوان المحاسبة على متابعة مستجدات العلم والمعرفة من خلال طرح الموضوعات البحثية لمسابقة البحوث العلمية والتطبيقية العشرون لعام 2019 في إطار عدد من الموضوعات ذات الأهمية في مجالات المحاسبة والرقابة والإدارة والعلوم المتصلة بها ، بهدف تشجيع العاملين بالديوان على البحث العلمي وتطوير مهاراتهم البحثية والعلمية حيث تم طرح المسابقة العشرون للبحوث على مستوى جميع قطاعات الديوان لعام 2019 وقد اشتملت المسابقة على ستة موضوعات فنية هامة في مجال الرقابة التي يمارسها الديوان، حددت على النحو التالي:

الموضـوعات	
أولا: الموضوعات الفردية و المشتركة:	
الموضوع الأول	دور فرق العمل في تطوير العمل الرقابي بديوان المحاسبة
الموضوع الثاني	مسؤولية الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية للدولة، و دور ديوان المحاسبة الرقابي بشأنها
الموضوع الثالث	ضريبة القيمة المضافة و الضريبة الانتقائية، ودور ديوان المحاسبة في التدقيق عليها
الموضوع الرابع	الرقابة على العقود الإدارية و ما له من آثار إيجابية في المحافظة على المال العام
الموضوع الخامس	استخدام الأدوات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات و أثرها في تطور مهنة التدقيق
ثانيا: البحث الجماعي:	
الموضوع السادس	التعديلات الجوهرية التي تضمنها القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة و الدور الرقابي المناط بديوان المحاسبة بشأنها

ويأتـي دور مجلـة الرقابـة في هـذا الجانـب حيـث أفـردت صفحاتهـا لعـدد مـن الموضوعـات في إطـار مسـتجدات العلـم والمعرفـة فتنـاول العـدد السـادس والخمسـون الصـادر في ينايـر 2019 أحـد المشـروعات التطويريـة والمتمثـل في مشـروع إنشـاء وتطويـر وتطبيـق إطـار الأداء الوطنـي لديـوان المحاسـبة ، ومقالـة حـول إدارة المخاطـر الفعالـة في المؤسسـات الماليـة وهيئـات أسـواق المال المحليـة والعالميـة ، وتغطيـة لإصـدار ديـوان المحاسـبة حـول الموضوعـات عاليـة المخاطـر . في حـين تنـاول العـدد السـابع والخمسـون الصـادر في ابريـل 2019 في إطـار بـاب التشـريعات موضـوع حـق الطعـن علـى قـرارات الهيئـة التأديبيـة المشـوبة بالغلـو.

وطـرح موضـوع العـدد تغطيـة للنـدوة التـي نظمهـا ديـوان المحاسـبة حـول تنفيـذ أجنـدة 2030 للتنميـة المسـتدامة ، ومقالـة حـول إدارة المخاطـر وارتباطهـا بمكافحـة غسـيل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب ، في حـين اسـتعرض بـاب المشـاريع التطويريـة موضـوع التدقيـق المبنـي علـى المخاطـر والتعـرف علـى المعاييـر والأدلـة والأنظمـة المعلوماتيـة المتعلقـة بالأعمـال الرقابيـة المعمـول بهـا في الديـوان ، وقـدم بـاب رؤيـة رقابيـة موضـوع الابتـكار في مجـال التدقيـق . في حـين تضمـن العـدد الثامـن والخمسـون الصـادر في يوليـو 2019 رؤيـة رقابيـة حـول أهميـة الرقابـة في تصحيـح مسـار السياسـة العامـة في الـدول ، وضريبـة القيمـة المضافـة (VAT) ماهـي ؟ وكيـف يتـم تطبيقهـا. وجـاء موضـوع الـذكاء الاصطناعـي والتدقيـق الداخلـي كموضـوع في بـاب رقابـة وحاسـوب ، ومقالـة حـول تدقيـق التنميـة المسـتدامة. أمـا العـدد التاسـع والخمسـون الصـادر في أكتوبـر 2019 فقـد اسـتعرض رؤيـة رقابيـة حـول الأجهـزة العليـا للرقابـة الماليـة والمحاسـبة والتطـورات الحديثـة في تكنولوجيـا المعلومـات ، والتنميـة المسـتدامة ودورهـا في الحفـاظ علـى المـوارد الاقتصاديـة للدولـة ، ومفهـوم الـذكاء الاصطناعـي وتطبيقاتـه ، وتقنيـة البلـوك شـين ، ومقالـة حـول الصناديـق

العقارية المدرة للدخل ، وتقريراً حول مكافحة الفساد المالي والإداري ، وصدر مؤخراً العدد الستون في ديسمبر 2019 الذي تضمن دراسة حول التحقيق الإداري في المخالفات المالية ، وتقريراً حول التدقيق على البعثات الدبلوماسية في الخارج ، ودراسة حول العولمة وتأثيرها على استراتيجيات إدارة الموارد البشرية ، وبحث حول أساليب الرقابة المتزامنة مع المشاريع الإنشائية بعد توقيع العقود وأثناء التنفيذ.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ديوان المحاسبة يمتلك عدداً من الكفاءات العلمية التي حرصت على إتمام تعليمها خلال فترة انتسابهم لديوان المحاسبة حيث بلغ عددهم (47) موظفاً ، ويأتي توزيعهم على النحو التالي :

القطاع	دبلوم إلى جامعي	جامعي إلى ماجستير	ماجستير إلى دكتوراه	المجموع	النسبة المئوية
رئيس ديوان المحاسبة	1	1	-	2	% 3.6
وكيل ديوان المحاسبة	-	-	1	1	% 1.8
الشؤون القانونية والمخالفات المالية والرقابة على الأداء	-	4	-	4	% 7.3
الرقابة على الجهات المستقلة	-	11	-	11	% 20
الرقابة على الجهات الملحقة والشركات	-	11	-	11	% 20
الرقابة على الوزارات والإدارات الحكومية	-	7	2	9	% 16.4
الشئون الإدارية والمالية وتقنية المعلومات	2	6	1	9	% 16.4
الإجمالي	3	40	4	47	% 100

الهدف 5: المساواة بين الجنسين:

يؤكد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على مبدأ المساواة بين الجنسين ، ويدعوا إلى تمكين المرأة بتوفير فرص متكافئة في العمل والمشاركة الفاعلة في القيادة وصنع القرار، وإبراز دورها الفاعل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتكمن أهمية هذا الهدف في توافقه مع المبدأ الدستوري الذي دعى إليه الدستور الكويتي ، والذي أكد على تكافؤ الفرص وساوى بين الرجل والمرأة في

الحقوق والواجبات ، ذلك ما جاء في المادة (8) التي نصت على أن تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين ، والمادة (29) من الدستور التي نصت على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين) .

امتيازات كفلها الدستور للمرأة الكويتية ، لتأتي مؤسسات الدولة على تطبيق مضامينه في مجال العمل المهني من خلال تحقيق التوازن ما أمكن ذلك في قوة العمل ، فمن خلال تحليل الموارد البشرية في ديوان المحاسبة المنتسبة لقطاعات ديوان المحاسبة ، وفي ضوء استراتيجية الديوان الموجهة لتحديد أنواع الوظائف والتخصصات والأعداد اللازمة لاستيفاء متطلبات العمل ومهامه بالكفاءة والفاعلية المطلوبة بما يساهم في تحقيق الديوان لأهدافه ، يأتي تصنيف قوة العمل ليؤكد على دور المرأة وتمكينها لتبوء المناصب المناسبة لكفاءتها الفنية وخبرتها المهنية ، ويأتي بيان ذلك من خلال :

- إحصائيات القوى البشرية (الإناث) ، حيث يبلغ إجمالي منتسبي ديوان المحاسبة من الإناث عدد (579) موظفة من إجمالي تركيبة القوى العاملة والبالغة 1197 موظفاً ، أي بما يعادل 49% من قوة العمل .

- وتبلغ إحصائيات المناصب الإشرافية التي تتبوءها الإناث (30) منصباً إشرافياً من إجمالي (109) منصباً للذكور بما يعادل 27.5% من إجمالي المناصب.

التمثيل الرسمي على مستوى الدولة:

تقديم التقرير السنوي لرئيس مجلس الوزراء.

المشاركة في اللقاءات الرسمية : ضمت لقاءات تسليم تقارير الحساب الختامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وولي العهد سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ، ورئيس مجلس الأمة السيد/ مرزوق الغانم مشاركة عدد من الموظفات المنتسبات لقطاعات الديوان الرقابية وذلك بهدف بيان دور المرأة العاملة ومشاركتها الفاعلة في تحقيق الإنجازات.

المشاركة في اجتماعات (مجلس الأمة ، مجلس الوزراء) : حيث مثلت المرأة العاملة في الديوان خير تمثيل في إطار التمثيل الرسمي لديوان المحاسبة في الاجتماعات المنعقدة على مستوى مجلس الأمة والاجتماعات المنظمة على مستوى مجلس الوزراء وذلك لمناقشة نتائج العمل الرقابي ومتابعة إنجازاته.

التمثيل الرسمي على مستوى المنظمات المهنية:

المشاركة في اجتماعات وأنشطة ولجان وفرق عمل المنظمات المهنية الدولية ، المنظمات العربية و المنظمات الإقليمية :

حرص ديوان المحاسبة على إبراز دور المرأة الفعال عن طريق التمثيل الرسمي في كافة الأنشطة والفعاليات التي تنفذ في نطاق المنظمات المهنية والرقابية المختلفة وذلك تشجيعا لها ولدورها في صنع القرار .

اللجان وفرق العمل على مستوى ديوان المحاسبة :

رئاسة اللجان وفرق العمل :

في إطار تنظيم لجان وفرق العمل التي يتم تشكيلها لإنجاز الأعمال والمهام ذات الأولوية ، ومشاريع التطوير التي تستهدف مجاراة التطور المهني وتطبيق آليات ومستجدات العمل الفني وأدواته فقد أوكل للمرأة العاملة في ديوان المحاسبة مهام رئاسة عدد من اللجان وفرق العمل التي يأتي من بينها :

لجان وفرق عمل المشاريع التطويرية
فريق عمل متابعة أهداف التنمية المستدامة
فريق إعادة تقييم التقرير السنوي لديوان المحاسبة وإعادة النظر في تصنيف وهيكلة التقرير السنوي
لجان وفرق عمل المنظمات الرقابية
فريق عمل لإعداد تقرير ديوان المحاسبة حول تقييم الأداء باستخدام قياس إطار أداء الأجهزة العليا للرقابة
فريق مجموعة عمل الأنتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات
فريق عمل قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "إحداث الفارق في حياة المواطنين"
لجان وفرق عمل ديوان المحاسبة
فريق تطوير الموقع الالكتروني لديوان المحاسبة
فريق عمل ملتقى ديوان المحاسبة للشباب الثاني

في حين شاركت بعضوية عدد من اللجان وفرق العمل ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

لجان وفرق عمل مشاريع التطوير	عدد الأعضاء	الإناث	الذكور
فريق نشر الثقافة المعرفية حول دور ديوان المحاسبة في الحفاظ على المال العام	12	7	5
فريق عمل لدراسة الدور المناط بديوان المحاسبة بشأن التدقيق على الضرائب	8	1	7
فريق عمل متابعة أهداف التنمية المستدامة	12	4	8
فريق عمل متابعة مشروع دعم نظم الرقابة الداخلية بالجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة وتعزيز قدرات وحدات التدقيق	12	4	8
اللجنة الفنية لإعادة النظر في القواعد والمعايير المتبعة في تحديد مدى جدية إجراءات الجهات المشمولة برقابة الديوان في معالجة الملاحظات والمخالفات المالية المسجلة على حساباتها الختامية	6	2	4
فريق إعادة تقييم التقرير السنوي لديوان المحاسبة وإعادة النظر في تصنيف وهيكل التقرير السنوي	8	4	4
لجان وفرق عمل المنظمات الرقابية	**عدد الأعضاء**	**الإناث**	**الذكور**
اللجنة الفنية للتعليم المهني المستمر	9	4	5
فريق عمل لإعداد تقرير ديوان المحاسبة حول تقييم الأداء باستخدام قياس إطار أداء الأجهزة العليا للرقابة	12	7	5
اللجنة الفنية للتعليم المهني المستمر	11	9	2
فريق عمل المخطط الاستراتيجي	8	6	2
لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية بديوان المحاسبة	13	8	5
فريق لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة	12	7	5
فريق عمل الرقابة البيئية بديوان المحاسبة	10	7	3
فريق عمل قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة " إحداث الفارق في حياة المواطنين "	7	5	2
لجان وفرق عمل ديوان المحاسبة	**عدد الأعضاء**	**الإناث**	**الذكور**
فريق تطوير الموقع الالكتروني لديوان المحاسبة	8	7	1
فريق عمل ملتقى ديوان المحاسبة للشباب الثاني	26	16	10
فريق ملتقى ديوان المحاسبة الدوري مع الجهات المشمولة برقابته	13	12	1

الهدف 6 : المياه النظيفة والنظافة الصحية:

المياه عصب الحياة ، وعامل فاعل في استمرار الحياة وبقاء الكائنات الحية ، ويشهد عالمنا اليوم أزمة مياه، حيث يُعد شُح المياه ، وتفاقم معدلات التلوث به أحد أهم وأبرز التحديات التي تواجه البشرية. ولتفادي الآثار السلبية التي ستترتب على استمرار هذه الأزمة ، فقد سعت دول العالم جاهدة نحو معالجة هذا التدهور وإيجاد حلولاً ناجحة له . وتأتي دولة الكويت من بين دول العالم التي عملت على تكريس الجهود لتحقيق إدارة فاعلة للموارد المائية وخدماتها . ويأتي الدور الرقابي لديوان المحاسبة ليُكمل جهود الدولة في هذا المجال ، ويدعم نجاح مشاريعها وبناء القدرات الوطنية في مجال النشاط البيئي المتعلق بالمياه وحمايتها من خلال ما تقدمه القطاعات الفنية ذات الاختصاص لجهات ومؤسسات الدولة المعنية بقطاع المياه ومشاريعه وخدماته ، حيث يعمل ديوان المحاسبة على دعم مشاريع إدارة المياه وخدماتها على مستوى الدولة والمساهمه في رفع مستوى أداءها وزيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين إدارتها . يأتي ذلك من خلال رقابته على شركة تعبئة مياه الروضتين التي تشرف على إنتاج المياه النظيفة القابلة للشرب من خلال مصانعها وذلك من حقل الروضتين الذي يحتوي على أكبر مخزون من المياه في دولة الكويت ، وتمتاز مياهها بأنها نقية وتجمعت بها تلك الخواص من مياه الأمطار والسيول التي تجمعت من سنين عديدة.

الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة:

زيادة عدد السكان والتوسع العمراني وتزايد استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم ، ساهم بشكل مؤثر في توفير ضمانات استمرار فاعلية منظومة الطاقة وخدماتها ، ما جعل من جهود دعم استدامتها وتحسين كفاءة استخدامها هدفاً أممياً تعمل دول العالم كافة على تحقيق توجهاته . ومن جهتها تعمل دولة الكويت على تعزيز الأولويات الوطنية في مجال الطاقة بكافة أنواعها ، وتعمل على تحسين أداء أدواتها ومستوى خدماتها من خلال عدد من مشاريع الطاقة . ليأتي دور ديوان المحاسبة لتفعيل نجاح جهود الدولة وتحقيق غاياتها التنموية في هذا المجال من خلال أطر الرقابة والمتابعة والتقييم.

دور ديـوان المحاسـبة فـي تعزيـز الأولويـات الوطنيـة فـي مجـال الطاقة الكهربائية:

عمل ديوان المحاسبة على إعداد دراسة حول مدى فاعلية الجهات في الكويت لتطبيق الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأثرها على تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد لإنتاج طاقة كهربائية متجددة ، ولتحقيق هذا الهدف تم التركيز على الأهداف الفرعية التالية :

- مؤشر دولة الكويت الحالي لتحقيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- تأثير تحقيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة على رؤية سمو الأمير الخاصة بإنتاج 15% من الطاقة الكهربائية للكويت من مصادر متجددة بحلول عام 2030.
- بيان الأثر البيئي لاستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية ومدى مساهمتها في حل مشكلة التلوث في الكويت وما ينعكس على ذلك من أثر مالي.
- تكلفة تطبيق تقنية الألواح الكهروضوئية في الكويت ومقارنتها مع مثيلاتها في السوق العالمي.
- التجارب المستفادة من تجربة تطبيق تقنية الألواح الكهروضوئية في الكويت وإقليميا.

وقد اتخذت المحاور التالية للوصول لهذا القياس :

- مدى قدرة دولة الكويت لتحقيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة بحلول عام 2030.
- مدى مساهمة هذا الهدف في تحقيق رؤية سمو الأمير حتى تصل نسبة انتاج الطاقة المتجددة الى 15% من إجمالي الطاقة الكهربائية الناتجة في دولة الكويت بحلول عام 2030.
- بحث ما إذا كانت هذه الطاقة المستدامة المستخدمة موثوقة وبأسعار معقولة مقارنة مع الأسعار العالمية.

دور ديوان المحاسبة بتقييم وتفعيل مشاريع الطاقة المتجددة في دولة الكويت:

محطة الشقايا مشروع الطاقة الشمسية في الكويت.

تتجه دولة الكويت وبناء على الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بتنويع مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية لتصل إلى نسبة 15% في حلول عام 2030 لمواجهة معدل زيادة استهلاك الكهرباء مستقبلا ولتوفير طاقة كهربائية نظيفة قد تؤثر إيجابيا على البيئة والمناخ والاقتصاد. وقد تم الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال الطاقة المتجددة (الكويت) وتم عرض المرحلة الأولى والمتمثلة بإنشاء محطة تجريبية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية KISR بقدرة إجمالية 70 ميغاوات على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.

الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال الطاقة المتجددة ، ودور أجهزة الرقابة في تدقيق وإدارة تلك المشاريع:

مشروع الطاقة الشمسية بسلطنة عمان.

حرص ديوان المحاسبة على الاستفادة من الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال الطاقة المتجددة لدى الكثير من الدول والمؤسسات الرقابية المتميزة بما يسهم في الارتقاء بالعمل الرقابي وتعزيز التعاون بين مختلف الدول . وبناء عليه تم التنسيق بين ديوان المحاسبة الكويتي وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان الشقيقة وشركة تنمية نفط عمان لزيارة مشروع مرآة للطاقة المتجددة للاطلاع والاستفادة من تجارب هذا المشروع كطاقة بديلة وأحدث ما توصلت إلية التكنولوجيا في هذا المجال ، ونقل الخبرة بما يتناسب مع مشاريع دولة الكويت للطاقة المتجددة ، ورفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين بديوان المحاسبة.

وتمت الزيارة باستضافة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالتعاون مع PDO (سلطنة

عمان) لمشروع مرآة وهو مشروع حيوي للطاقة الشمسية الحرارية ، تم تنفيذه في حقل أمل في منطقة مرمول جنوب سلطنة عمان لإنتاج 1021 ميجاواط حراري عن طريق توليد البخار بالطاقة الشمسية الحرارية لاستخراج النفط الثقيل ، وقامت بتبني المشروع شركة نفط عمان بالشراكة مع الشركة الأمريكية Glass Point Solar ، حيث يُعد مشروع "مرآة" من أكبر المحطات بالعالم في هذا المجال .

محطة نور المرحلة الرابعة الكهروضوئية التابعة لوكالة الطاقة المستدامة / المغرب.

تأتي الزيارة التي قام بها وفد ديوان المحاسبة لمحطة نور ورزازات في المملكة المغربية الشقيقة التي تمت في يناير من عام 2019 استكمالا لجهود الديوان في دراسة مساهمة الكويت في تحقيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وذلك من خلال المقارنة بين المشاريع المنفذة في الكويت مع مثيلاتها عالميا . وتأتي محطة نور في المملكة المغربية الشقيقة كواحدة من أهم المشاريع المقاربة لما تم تنفيذه في الكويت وذلك لموقعها الصحراوي ولتنوع التكنولوجيا المستخدمة فيها .

وخلال تلك الزيارة تم عرض التالي :

- قدم المجلس الأعلى للحسابات عرضا مرئيا بعنوان تقييم فعالية الطاقة في المملكة المغربية Evaluation of energy efficiency policy.
- قدمت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة MASEN وهي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة عرضا مرئيا يشرح كيفية ترسية مشروع محطة نور

ورزازات، كما تم أخذ الوفد في جولة تعريفية على محطة نور 4 الكهروضوئية.

- تم تقديم تقرير الطاقة المتجددة في الكويت الخاص برقابة الأداء للمجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية الشقيقة.

وقد حققت هذه الزيارة الأهداف المرجوة من حيث جمع بيانات تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة المشابهة لظروف الكويت مما سيساهم في إثراء الدراسة الخاصة بمساهمة الكويت في تحقيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .

مؤتمر الطاقة الرابع عشر حول أحدث أنظمة الطاقة والتكنولوجيا المتطورة في التشغيل / الجمعية الأمريكية لمهندسي الميكانيك ، الولايات المتحدة الأمريكية .

انطلاقا من رغبة ديوان المحاسبة بمتابعة تطبيق أهداف التنمية المستدامة تمت المشاركة بمهمة تطويرية لحضور مؤتمر الطاقة الرابع عشر 2019 (ASME Power conference & Exhibition) والذي تم تنظيمه من قبل الجمعية الأمريكية لمهندسي الميكانيك .

وقد استهدف المؤتمر التعرف على أحدث الأساليب التكنولوجية التي تساعد الباحثين في مجال الطاقة على التشغيل بكفاءة لتحقيق أعلى مستوى من الجودة وتقليل التكلفة وترشيد الطاقة ، حيث ساعدت المهمة على رفع مستوى المعرفة من خلال عرض العديد من البحوث الخاصة بتطوير الكفاءة الإنتاجية للطاقة وتوليد الكهرباء بطرق تختلف عن الطرق التقليدية الحالية ، مثل مدى الاستفادة والجدوى من تخزين الطاقة عن طريق البطاريات على المستوى التجاري واستخدام الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء .

تضمن المؤتمر مناقشة عدة محاور في مجال الطاقة الكهربائية أهمها قضايا التشغيل والصيانة والمعدات وقياس الأداء والمشاكل التي يمكن مواجهتها داخل محطات توليد الكهرباء، ومناقشة القضايا البيئية في مجال الطاقة ، بالإضافة إلى التعرف على أحدث أنظمة الطاقة المتجددة ، وذلك من خلال المحاضرات وورش العمل والجلسات العامة التي تم عقدها خلال المؤتمر.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد:

النمو الاقتصادي المطرد والشامل الذي يشهده عالم اليوم يتطلب تظافر الجهود لتعزيز السياسات الموجهة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويعمل ديوان المحاسبة على تفعيل دوره الحيوي في المحافظة على المال العام ودعم اقتصاد الدولة وتعزيز السياسات الموجهة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية التي يأتي تنويع مصادر الدخل أحد أهم أولوياتها.

وتعتبر الضرائب من مصادر التمويل الأساسية لأنشطة ونفقات الدولة ، وتلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لما لها من أهمية في توفير الأموال للخزينة العامة وتمكين الإدارة الحكومية من مواجهة التزاماتها، وفي ضوء وجود توجه عام لدى دول الخليج العربية نحو فرض ضريبة القيمة المضافة وتبني عدد من السياسات الضريبية الأخرى التي من شأنها تعظيم الإيرادات غير النفطية وما سوف يترتب على ذلك من زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الديوان، فقد تم تشكيل فريق عمل بالقرار رقم 255 لسنة 2017 لدراسة كل ما يتعلق بالدور المناط بديوان المحاسبة في شأن التدقيق على الضرائب . الذي عمل على حصر التعاميم والقرارات الصادرة عن قطاع الضريبة خلال السنوات الخمس الأخيرة لمقارنتها بالقرارات والتعاميم الواردة بالدليل الحالي للتدقيق على الضرائب ، وجمع الدراسات والإصدارات الجديدة ذات الصلة بالضرائب والصادرة عن المنظمات الدولية . وعمل على التنسيق مع قطاع الضريبة بوزارة المالية بشأن المواضيع المتعلقة بالضرائب وخاصة الإجراءات المتخذة حيال إصدار قانوني ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية. وبدأ بإعداد المسودة الأولية لدليل التدقيق على ضريبة القيمة المضافة وتم وضع المرتكزات والنقاط الأساسية وذلك بناء على دليل لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية . ويعمل الفريق على تطوير دليل التدقيق على الضرائب المعمول به بالديوان ، من خلال تنفيذ عدد من النقاط التي تتضمن :

- إضافة الهيكل التنظيمي واختصاصات قطاع الضريبة .
- تنفيذ البند الخاص بالتخطيط للتدقيق .
- تنفيذ البند الخاص بالتدقيق المبني على المخاطر .
- تنفيذ البند الخاص بطريقة التدقيق .
- تنفيذ البند الخاص بالاجتماع المبدئي أو التمهيدي مع الجهة وكذلك الاجتماع النهائي (محضر الاجتماع) .
- تنفيذ البند الخاص بتقرير التدقيق والتوثيق .
- تنفيذ البند الخاص بمتابعة الملاحظات .
- تنفيذ البند الخاص برقابة الأداء .
- تنفيذ البند الخاص بالرقابة الداخلية .
- تحديث الدليل بالقرارات والتعاميم الصادرة عن قطاع الضريبة خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- إضافة فقرة جديدة عن التفهم والتعرف على نظم المعلومات الآلية في الجهة .

من جهة أخرى يعمل ديوان المحاسبة على دعم النمو الاقتصادي بشكل مطرد وعلى زيادة مستويات الإنتاجية وحيث أن دولة الكويت تعتمد في إقتصادها على النفط كسلعة رئيسية ، فكان لابد من تطوير الاقتصاد وبما يستوجب التنوع في مصادر الإيرادات ، ويأتي الاستثمار واحداً من أهم أدوات تنوع الموارد الاقتصادية ، ويأتي دور ديوان المحاسبة الرقابي في هذا الجانب من خلال :

- إعداد تقارير عن الأموال المستثمرة طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة طبقاً لهذا القانون عن الفترتين المنتهيتين في 2018/12/31 و 2019/6/30.

- فحص كافة الإخطارات الواردة عن العمليات الاستثمارية التي أجرتها الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة واستيفاء البيانات المطلوبة وفقاً للإجراءات التي تقضي بها المادة (6) من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .

- تشكيل فريق للتدقيق على مكتب الاستثمار الكويتي في لندن وتقديم تقرير بنتائج الفحص والمراجعة وتم إدراجه بالتقرير السنوي للديوان للسنة المالية 2019/2018.

ومن جهة أخرى فقد تم وضع خطة رئيسية لذلك منبثقة عن تصور صاحب السمو أمير البلاد لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035 ، وتم إدراج عدد من المشروعات الرئيسية لتحقيقها منها على سبيل المثال إعادة تنظيم أملاك الدولة وإدارتها ومقدر تاريخ الإنتهاء من ذلك المشروع خلال سنة 2020 ، وتمثل شركة المشروعات السياحية إحدى الجهات الرئيسية الخاضعة للفحص وتدير أملاك ذات مواقع متميزة ، لذا يعتبر ديوان المحاسبة من خلال دوره الرقابي معينا للشركة في تحقيق ذلك المشروع من خلال إبداء ملاحظاته ليتم تحقيقها طبقا للقوانين واللوائح الصادرة من أجهزة الدولة .

وتعتبر شركة إدارة المرافق العمومية إحدى الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة والتي تدير أملاك الدولة حيث تشرف على المواقف التابعة لأملاك الدولة ، كما أنه بموجب العقد المبرم بتاريخ 2016/10/3 مع وزارة المالية (شؤون أملاك الدولة) ولمدة (20) سنة تقوم بإدارة وتشغيل وصيانة مشروع مدينة العمالة الوافدة بمنطقة الشدادية ، ورقابة ديوان المحاسبة على الشركة يسهم في تحقيق ذلك الهدف من التنمية المستدامة في تلك الشركة .

ودعماً للاستراتيجيات الوطنية لتوفير فرص العمل اللائق وتوظيف الطاقات الشبابية للحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع وتشجيع المشاريع ودعم نموها . وأكد الدستور الكويتي في مواده الدستورية على أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون ، ذلك ما نصت عليه

المادة (16) من الدستور ، وجاءت المادة (41) منه لتنص على أن لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه ، وأكدت على أن العمل واجب على كل مواطن وتعمل الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه . وتتكامل جهود ديوان المحاسبة الرقابية وأنشطته الإدارية مع جهود الدولة في تحقيق ذلك من خلال عدد من نتائج العمل الرقابي والجهود الإدارية الداعمة لهذا التوجه ونلخصها في الآتي: في مجال توفير فرص العمل اللائق يعمل ديوان المحاسبة في إطار استراتيجية محددة لتنمية وتطوير موارده البشرية ، حيث اتسم نظامه الإداري بانتهاج سياسة التحسين المستمر في إدارة موارده البشرية ، وذلك من خلال الحفاظ على مكانة الديوان كجهة نموذجية جاذبة للعمل، واستقطاب الكفاءات المهنية القادرة على التفاعل مع أساليب الفكر الرقابي المتطور ، وتطوير بيئة العمل وتعزيز فرص الأمان والاستقرار الوظيفي بها ، وذلك لما للموارد البشرية من أهمية كمرتكز أساسي لدعم التطور المؤسسي .

- وقد عمل ديوان المحاسبة على تطوير آليات التسجيل للتقدم لشغل الوظائف الشاغرة من خلال تطوير خدمة التوظيف الكترونياً لتسهيل عملية التقدم للوظائف الشاغرة خلال عام 2019 ، حيث تم فتح ثلاث إعلانات للتوظيف.

- وبنظرة شاملة لتطور القوى العاملة بديوان المحاسبة وتنامي أعدادها بما يتوافق وحجم الأعباء والمهام المناطة بديوان المحاسبة يتضح بأن التطور جاء على نحو تدريجي وذلك لارتباط مراحل نمو تركيبة القوى العاملة بدراسات وبحوث تطويرية تُعد من قبل إدارة الشئون الإدارية في إطار توجهات الإدارة الاستراتيجية بديوان المحاسبة مما ساهم في تحقيق التطور النوعي القائم على استقطاب الكفاءات القادرة على النهوض بأعمال العمل الرقابي والارتقاء بمستوى الأداء المهني .

تفعيل السياسات الداعمة لمعالجة مشكلة البطالة :

تولي دولة الكويت اهتماما متزايدا بتوظيف مواطنيها وإيجاد فرص عمل لهم ، ولا تألوا جهدا في إصدار التشريعات والقرارات التي تهدف إلى القضاء على البطالة وتكويت الوظائف الحكومية وحماية حقوق العمالة الوطنية، ويأتي هذا إيمانا منها بمسئولياتها نحو توفير الأمن والأمان الاجتماعي للمواطن الكويتي وتلبية احتياجات المجتمع، والتزاما بأحكام الدستور حيث نصت المادة رقم (41) منه على " لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".

وتفعيلا للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والرامي إلى توفير العمل اللائق وخلق

فرص العمل للجميع ، واتخاذ التدابير الفعالة في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة في المجتمعات . وهذا ما يؤكد عليه مجلس الأمة من خلال دعم تكويت الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص، وإيجاد فرص عمل جديدة لشباب الكويت وتحقيقا لهذا الهدف وإعمالا لحكم المادة (25) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته ورد للديوان كتاب السيد / رئيس مجلس الأمة بالإنابة رقم (2019__38446__KNA) المؤرخ 9 ابريل 2019 والمتضمن رغبة لجنة الميزانيات والحساب الختامي تزويدها بدراسة حول العقود التي أبرمتها الجهات الحكومية مع أطراف خارجية لتوفير عمالة وموظفين وتعد مصاريفها ذات طبيعة مرتبطة بالباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) عن السنوات المالية من 2016/2015 حتى 2019/2018. حيث تم تشكيل فريق عمل لإعداد وتقديم تلك الدراسة وانتهت نتائجها إلى ضرورة الزام مؤسسات الدولة المختلفة بالاهتمام بالعنصر البشري الوطني والذي يعتبر عماد الوطن ومستقبله ، وذلك من خلال الاعتماد على الموارد البشرية وتطوير وتدريب العاملين لتعزيز ثقافة الولاء والارتباط الوظيفي وخلق بيئة عمل تضمن تطوير العاملين ونموهم الوظيفي، وضرورة التزامها بجميع القوانين واللوائح والتعاميم المتعلقة بالكوادر الوطنية والتي من شأنها أن تحقق الأهداف الاستراتيجية وخطط الدولة الإنمائية ، واقتصار تعيين العمالة الوافدة في الجهات والإدارات الحكومية من ذوي التخصصات النادرة وأصحاب الخبرات المالية للاستفادة منهم في المجالات العلمية والعملية المختلفة ولنقل الخبرات ، مع ضرورة قيام الجهات بدراسة وتجميع احتياجاتها الفعلية قبل توقيع العقود وذلك لتلافي تحميل الميزانية العامة أعباء مالية إضافية دون مبرر.

مشروع بصمة رقابي / برنامج تدريب وتأهيل الخريجين من الكويتيين للعمل في مجال التدقيق الداخلي.

اهتم ديوان المحاسبة بخدمة المجتمع حيث تم إقرار مشروع "بصمة رقابي" والذي يُعنى بتأهيل الخريجين الجدد من تخصص المحاسبة والتمويل وتطويرهم في المجال الرقابي دعما من الديوان لمخرجات التعليم المحاسبي وتزويدهم بالأسس والمعايير العالمية في التدقيق مما ينعكس إيجابيا عليهم كأفراد وعلى المجتمع بوجود خبرات مميزة يمكنها العمل في مختلف القطاعات بكفاءة. وقد عمل الديوان على تطوير عملية التسجيل آليا من خلال الموقع الالكتروني للطلبة الراغبين بالالتحاق بالتدريب على التدقيق ، بالإضافة إلى تطوير نوافذ في البوابة الالكترونية لمتابعة عملية التسجيل والتواصل المباشر مع المستفيدين من خلال البوابة الالكترونية ، مع توفير إمكانية استخراج تقارير لكل إعلان تدريبي بسهولة ويسر.

شارك في البرنامج عدد من الخريجين الجدد من تخصص (محاسبة/ تمويل) الحاصلين على تقدير عام (جيد) والذين بلغ عددهم (25 متدرب) حيث تم العمل على تأهيلهم واكسابهم المهارات اللازمة كمدققين داخليين؛ من خلال برنامج تدريبي متخصص بهدف تزويد سوق العمل المحلي بكوادر وطنية مؤهلة للعمل بإدارات التدقيق الداخلي لدى جهات الدولة ولتعزيز قدرات هذه الوحدات إيمانا من الديوان بمنحهم فرصة لإثبات قدراتهم ونجاحهم، ويشتمل البرنامج على مرحلتين تجمع ما بين الجانب النظري والجانب العملي وهي :

المرحلة الأولى : (التدريب النظري)

وهي عبارة عن برامج وورش عمل تخصصية في مجال التدقيق الداخلي يقدمها مجموعة من مدربي الديوان من ذوي الكفاءة ، وتخلل هذه البرامج حلقات نقاشية استضاف فيها الديوان جهات متميزة في التدقيق الداخلي من القطاع الحكومي والخاص لعرض تجربتهم وخبرتهم الواقعية في هذا المجال ومنهم (بنك الكويت المركزي/ مؤسسة البترول الكويتية/ بيت التمويل الكويتي).

المرحلة الثانية : (التدريب الميداني)

في هذه المرحلة تم توزيع المتدربين على جهات رائدة في التدقيق الداخلي بدولة الكويت حيث تم تدريبهم بناء على خطة معتمدة من الديوان وبالتنسيق مع الجهات التالية : (بنك الكويت المركزي/ مؤسسة البترول الكويتية/ بيت التمويل الكويتي/ بنك وربة) إيمانا منهم بمشروع الديوان والمسئولية الاجتماعية المتبادلة ، وتبع هذه المرحلة إعداد عروض تقديمية من قبل المتدربين Presentations لتقييم مدى استفادة كل متدرب من التدريب الميداني ، حيث يعد تقديم العروض التدريبية متطلب أساسي لإتمام المشاركين للبرنامج ، وتم تقييم العروض التقديمية من قبل لجنة من ذوي الخبرة في ديوان المحاسبة . وبنهاية البرنامج تم منح المشاركين شهادة اجتياز معتمدة من قبل ديوان المحاسبة.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية:

يحقق الاستثمار في البنى التحتية بكافة أشكالها ، وجهود تطويرها وتحديثها والمحافظة على ديمومتها نتائج تنموية مثمرة تساهم في تحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع ، وتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي .

ويُعد إقامة البنى التحتية القادرة على الصمود كخدمات النقل وخدمات معالجة المياه والتزويد بها وخدمات الطاقة بأشكالها وخدمات الإتصالات وغيرها، وجهود تحفيز التصنيع الشامل والمستدام ورفع كفاءة استخدام الموارد وتحسين مستوى الإفادة والاعتماد عليها في القطاعات الصناعية ، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي وزيادة عدد العاملين في مجالاته عناصر حيوية ذات أثر مباشر وانعكاس إيجابي مؤثر في تحقيق التنمية المستدامة . ما يدفع الدول إلى توجيه اهتمامها لدعم جهود مؤسساتها الحكومية والخاصة لتعزيز كفاءتها وتحسين قدراتها في إدارة مشاريع هذا القطاع .

وفي هذا الإطار تعمل دولة الكويت على تنفيذ عدد (26) مشروعاً في إطار التنوع الهيكلي لهذا القطاع ، ما يتطلب من ديوان المحاسبة توفير الدعم الرقابي اللازم لتحقيق هذه المشاريع لأهدافها .

ويركز الهدف التاسع على الإستثمار في الصناعة والبنية التحتية والإبتكار وهي عوامل حاسمة للنمو الاقتصادي خاصة في المدن ، ويأتي النقل الجماعي كمثال واحداً من أهم عوامل تحقيق الهدف المذكور ، وتعتبر شركة النقل العام الكويتية إحدى الشركات المشمولة برقابة الديوان والتي تعمل بدورها على توفير خدمة النقل البري والبحري وبذلك فهي إحدى أعمدة النقل في الدولة ، والتي تساهم من خلالها رقابة ديوان المحاسبة على تحقيق ذلك الهدف من التنمية المستدامة .

التدقيق على أعمال تطوير وصيانة البنى التحتية ومشاريع الخدمات لدعم وتحسين مستوى أداءها.

قام ديوان المحاسبة برقابته المسبقة بدراسة المواضيع المتعلقة بتطوير وصيانة البنية التحتية للدولة والعمل على التحقق من صحة الإجراءات التي اتبعتها الجهات المشمولة برقابة الديوان المسبقة في ترسية الممارسات التي تمت إجراءات ترسيتها في الجهة ، ولم تتم تحت رقابة الجهاز المركزي للمناقصات العامة لحصول الوزارة على إذن منها للقيام بإجراءات طرح وترسية الممارسات .

وتبين من خلال دراسة هذه المواضيع بأن هذا الإذن مشروط من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة بأن تكون الممارسة محصورة بين الشركات ذات تصنيف معين يستدعي

أسس ومعايير لضمان قدرة الشركات المؤهلة على إتمام هذه العقود كاملة ، وذلك لأهمية هذه العقود في تحسين مستوى أداء مشاريع الخدمات ورفع كفاءتها .

ويأتي دور الديوان من خلال التدقيق على استيفاء الجهات المشمولة برقابة الديوان المسبقة لما جاء بالشروط التي جاءت بموافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة للسير بإجراءات الترسية من قبل الجهة ، وذلك من خلال التدقيق على صحة العطاءات المقدمة من قبل الشركات ومدى استيفاءها للشروط الفنية المطلوبة لتنفيذ هذه للمشاريع ، كوجود المعدات والآليات اللازمة ووجود الأيدي العاملة الكافية بالإضافة لشهادات الخبرة الخاصة للمقاولين مقدمي العطاءات ، وكذلك يقوم الديوان بالتدقيق على صحة استبعاد هذه العطاءات التي لم تستوفي متطلبات تنفيذ المشاريع ، من خلال التأكد من عدم إضافة الجهة لشروط تأهيل إضافية من شأنها استبعاد لعطاء مستوفي جميع الشروط الفنية .

و بناءً على تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة عمل المختصين على دراسة كافة الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بتداعيات الأمطار عام 2018 ، وتقديم التقرير النهائي الذي يتضمن كافة الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحي ومحطات الضخ الصحي والمعالجة ، وتحديد مدى علاقتها بحادثة تداعيات الأمطار لسنة 2018 وذلك لكل من (منطقة صباح الأحمد السكنية – نفق المنقف – منطقة الفحيحيل) وما ترتب على عدم تصريف مياه الأمطار بالطرق من آثار تتعلق بتأثر الأسفلت وتطاير الحصى .

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة:

على المستوى الوطني ، أشار الدستور الكويتي إلى مبدأ المساواة كأحد دعامات المجتمع الكويتي ، حيث نصت المادة السابعة منه على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، وجاءت المادة (29) لتؤكد على أهمية هذا المبدأ حيث نصت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنسية أو الأصل أو اللغة أو الدين" . وعلى المستوى العالمي نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى على أن "يولد الناس ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق والكرامة " . وعليه فالمساواة مبدأ اجتماعي يتحقق بوجوده ضمانات الحياة الكريمة لكافة أفراد المجتمع ومختلف فئاته .

وتعمل دولة الكويت على دعم وتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق هذا المبدأ على المستوى الوطني والعالمي ، فتنوعت جهودها في هذا المجال ليأتي دور ديوان المحاسبة ليدعم نجاح هذه الجهود وتحقيق أهدافها .

الدور الرقابي لتحقيق الرفاه من خلال تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من الرعاية الاجتماعية والسكنية والصحية والتعليمية . مثال :

مشاريع الرعاية الصحية في مجال توفير الأجهزة التعويضية ، وخدمة النزيل لذوي الاحتياجات الخاصة.

تم عرض موضوع المناقصة رقم هـ ع ش د إ (1) 2018-2019 خدمة النزيل لذوي الاحتياجات الخاصة عدة مرات من قبل الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة على ديوان المحاسبة وكان آخرها بتاريخ 2019/10/24 حيث تبين من خلال جدول تحليل أسعار المناقصة وجود بند خاص بالتكاليف الأخرى وبقيمة مرتفعة وعليه طلب الديوان تحليل سعر لهذا البند حيث تبين وجود بنود يجب أن لا يتم تحميلها على المناقصة مثل تحميل نسبة العمالة الكويتية للشركة على العقد وكذلك التغير بسعر البنزين والتغير بأسعار الإيجار ، حيث تم إلغاء هذه البنود بناء على ملاحظة ديوان المحاسبة الأمر الذي أدى إلى تحقيق وفر مباشر للخزانة العامة للدولة بقيمة (200 /95,806 د .ك).

كما لوحظ في أحد شروط المناقصة أن تكون الشركة تمتلك عقد جاري في الوقت الحالي وبقيمة نصف مليون دينار وأكثر لنفس أعمال المناقصة ، علما بأن خدمة النزيل تقدم من شركة واحدة فقط عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية وبالتالي طلب ديوان المحاسبة مراعاة تعديل الشرط ودراسة تأهيل الشركات المختصة بالمناقصات المستقبلية حتى تتم المنافسة بين أكثر من شركة.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية ومستدامة:

يوجه الهدف الحادي عشر الجهود الدولية نحو تعزيز التوسع الحضري الشامل والمستدام بما يحقق ضمانات الحصول على مساكن آمنة ، وتوفير نظم نقل مأمونة ، وتحسين السلامة على الطرق ، والتقليل من الأضرار الناتجة عن الكوارث بما فيها المتصلة بالمياه ، والعمل على الحد من الأثر البيئي السلبي للمدن بإيلاء الاهتمام بنوعية الهواء وإدارة النفايات ، بما يُساهم في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة . وللدور الرقابي الذي يمارسه ديوان

المحاسبة أثر فاعل في تحقيق توجهات هذا الهدف من خلال دعم جهود مؤسسات الدولة ذات الاختصاص .

الدور الرقابي في دعم تحقيق التكامل في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

أسهمت دراسة الرقابة المسبقة للعقود الخاصة بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في تحقيق وفورات مالية لميزانية الدولة ، وذلك من خلال التدقيق المالي والحسابي على العقود المزمع إبرامها مع الشركات التي تنفذ مشاريع الدولة . ويتلخص دور الديوان بتحقيق تلك الوفورات بمراجعة جداول الأسعار وجداول الكميات الخاصة بتلك العقود وضمان عدم إدراج أي محملات على العقد المزمع إدراجه أو تكرار لبنود أسعار تتعلق بالجداول المسعرة من قبل الجهة ، وكذلك القيام بمراجعة الحاجة لعمل موازنات تثمينية من شأنها ترشيد ما قد يتم صرفه على عقود الصيانة لتكون مصروفات الدولة تصرف على الحاجة الفعلية لها .

بالإضافة إلى قيام الديوان بدراسة مدى مطابقة العطاءات المقدمة لشروط المناقصات ومتطلبات الجهات المعنية مثل وزارة الأشغال العامة ووزارة الكهرباء والماء ، مع اشتراط أن تقوم هذه الجهات بالتنسيق المسبق والتأكد من عدم وجود أي عوائق فنية لتنفيذ هذه المشروعات ، والتزام المتعاقدين بتوريد المواد من الشركات المعتمدة في دولة الكويت ، مع دراسة فئات الأسعار حتى تتلاءم مع أسعار السوق السائدة .

ويشترط الديوان بموافقاته على إلزام الجهات بتوقيع العقد خلال (90) يوما من تاريخ صدور موافقة الديوان على العقد المزمع إبرامه ، وذلك لتجنب انتهاء صلاحية الكفالة الأولية للشركات أصحاب العطاءات الأقل سعراً ، مما قد يسبب انسحاب تلك الشركة وتكبيد المال العام لخسائر بسبب انسحاب الشركة صاحبة العطاء الأقل سعرا .

الدور الرقابي في دعم تحقيق سياسة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

لديوان المحاسبة دور بارز في دراسة كافة المشروعات المقامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعتبر من أهم وسائل بناء الاقتصاد الوطني الذي يقوم على العدالة الاجتماعية ، فقد قامت هذه المشاريع على فكرة المبادرة ، والمشروع الذي يستلزم عنصر الاستثمار لموضوع العقد على المدى الطويل مع حصول الجهة العامة على مقابل لحق الانتفاع وحصول المستثمر على الريع الناتج من استثماره للمشروع طوال مدة العقد ، ويشترط أن يكون المشروع ذو أهمية استراتيجية للاقتصاد الوطني .

وقد باشر ديوان المحاسبة رقابته المسبقة الوقائية على مشاريع العقود والارتباطات المتعلقة بالمشاريع المقامة بنظام الشراكة التي عرضت علية ، وتم رد أوراق موضوع :

- مشروع تقديم خدمات استشارية لمشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة وتحليه المياه – المرحلتين الثانية والثالثة .
- مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة وتحليه المياه – المرحلة الأولى لمخالفة المادة (53) من القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المتعلقة بصحة الترسية .
- مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة – موقع كبد لعدم وجود اعتمادات مالية صحيحه تتفق مع قواعد الميزانية العامة وكذا ملاحظات فنية متعلقة بالشروط ومتطلبات التعاقد .

وكذلك ورد لديوان المحاسبة كتاب مجلس الأمة رقم (KNA-31090-2018) بتاريخ 2018/12/2 بشأن طلب إعداد تقرير برأي الديوان وتوصياته عن المشروعات المقامة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمعرفة هل حققت الدولة في تقديم خدمة عامة لها أهمية اقتصادية أو اجتماعية أو تحسين خدمة عامة ، وبذلك باشر الديوان رقابته على جميع المشاريع المقامة بنظام الشراكة وحصر الملاحظات التي شابت المشاريع التي تم إيقاف العمل بها ، والملاحظات الواردة على المشروعات المقامة بنظام الشراكة بموجب عقود أو تراخيص على أملاك الدولة قبل العمل بالقانون رقم (116) لسنة 2014 والتي أخضعت له والتي بلغ عددهم (9) مشاريع ، و كذلك تم دراسة و إبداء الملاحظات التي شابت المشروعات قيد الطرح والمقامة بنظام الشراكة لعدد (11) مشروع وقد شملت الدراسة جميع الجوانب الإجرائية والفنية ، لكل مشروع على حده و إبداء الملاحظات المتعلقة بالاعتمادات المالية والشروط الفنية ومعرفة أوجه الخلل في التنفيذ وأسباب التأخير في إنجاز المشاريع ورفع التوصيات المتعلقة بكل مشروع بحسب الأطر القانونية والإجراءات الإدارية الخاصة به للأخذ بها مستقبلاً ، كذلك تقييم أداء الهيئة من حيث نجاحها في المهام المناطة بها من حيث إنجاز المشاريع وتذليل العقبات أمامها وتحديد طرق المتابعة وتقييم أداء مشروعات الشراكة التي تتم الموافقة عليها ، إلا أنها لم تنجح بإنجاز المهام المناطة بها واقتصر دورها على التعاقد لإعداد دراسات جدوى للمشاريع ، بالإضافة إلى تعثر كافة المشاريع ، ويعتبر ما قدمه الديوان من دراسة وملاحظات عامة بداية لإصلاح أوضاع هذه المشاريع .

منها مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة (كبد) :

عرضت الهيئة العامة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على رقابة الديوان المسبقة مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة في موقع كبد بنظام الـPPP (تطوير ، تمويل، تصميم ، هندسة ، ضمان ، إنشاء، بناء ، تشغيل ، صيانة ، تحويل)، يهدف المشروع إلى تحويل ما يعادل 3,275 طن يوميا من النفايات البلدية الصلبة المنزلية والتجارية والزراعية إلى طاقة كهربائية باستخدام المحارق وطمر الرماد المتبقي في مردم نفايات صحية .

ويرتبط المشروع ارتباطاً مباشراً بتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة (هدف رقم – 11 والخاص بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، نظرا لما يسعى له المشروع من تحقيق أهداف بيئية مرتبطة بتوفير الأراضي المخصصة لردم النفايات ، وانتاج طاقة كهربائية نظيفة من عمليات حرق النفايات ، بالإضافة إلى توفير مرادم صحية للتخلص من مخلفات الحرق .

وقد أصدر ديوان المحاسبة رأيه بشأن الموضوع بعدم الموافقة على التعاقد نظرا لوجود عدة ملاحظات متعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية والارتباطات المالية للمشروع مما ترتب عليه تحقيق وفر مالي للدولة بقيمة 886,800,000 د .ك، وذلك استنادا لعدة أسباب نوجزها بالآتي:

- عدم وجود غطاء قانوني للتغطية المالية ، حيث وافقت وزارة المالية بتاريخ 2017/11/1 على إدراج المشروع ضمن المشاريع السنوية للسنة المالية 2019/2018 دون تكاليف مالية .
- تجميع النفايات من قبل البلدية يرتكز على كمية النفايات وليس النوعية في حين أن فكرة المشروع ترتكز على نوعية النفايات ، مما سيسبب عبء على البلدية في توفير نوعية النفايات المطلوبة واللازمة لتشغيل المحطة أو تعويضها عن طريق استخدام الوقود وبالتالي تشكيل عبء مالي وبيئي .
- تحميل الدولة أعباء مالية إضافية نتيجة نقل النفايات عن طريق عقود البلدية الخاصة بذلك ، وليس عن طريق المستثمر .
- المشروع لا يحقق أي إيرادات للدولة على الرغم من إمكانية ذلك .
- عدم وضوح قيمة الدفعات التي ستدفعها الدولة للمستثمر مقارنة بالقيمة المعلنة بالعرض والتي أفادت الهيئة بردودها أن هذه القيمة بهدف التقييم فقط ، كما أن قيمة الدفعات الفعلية التي سيتم صرفها للمستثمر قد تكون قابلة للزيادة عن مبلغ 886,800,000 د .ك الوارد بموافقة وزارة المالية .
- قدم المستثمر بيانات تصميم مصنع إعادة تدوير بسعة 162,500 طن، ولم يتم تضمين المستندات الهيكل القانوني والاقتصادي للتعامل مع المواد الناتجة من عملية الحرق والتعامل مع المواد القابلة للتدوير ، ولم يدخل ذلك في تقيم عطاءات المستثمر بينما قد يحرم الدولة من فرصة الحصول على إيرادات هائلة من تلك المواد ، مما أعطى المستثمر حق التفرد باستغلال تلك الموارد لعدم وجود غطاء قانوني ولوائح بشأن سوق المعادن المستردة بدولة الكويت .
- تقديم Complete ESIA كاملة بعد توقيع اتفاقية PPPA وبحسب بنود الاتفاقية سيتم اعتبار أي متطلبات جديدة أو إضافية تنتج عن هذه الدراسة أمرا تغييريا، مما قد يترتب عليه أعباء مالية جديدة غير منظورة حاليا .

- عدم وجود غرامات أو عقوبات صريحة ومنها فيما يخص عدم الالتزام بالمواصفات الفنية المطلوبة ، أو تركيب معدات بخلاف المتفق عليه أو عدم تقيد المستثمر بنسبة العمالة الوطنية والبالغة 70%.
- ورد ببنود الاتفاقية أن يحق للجهة القيام بتعديلات على التصميم وغيره ، وستقوم الجهة بدفع تكاليفها أو طلب تمويلها من المستثمر ، وعليه من الممكن أن يترتب على ذلك زيادة قيمة الدفعات المستحقة للمستثمر .

الدور الرقابي في تطوير شبكة الطرق .

لقد ساهم ديوان المحاسبة من خلال أعمال الرقابة المسبقة في دراسة عدد من المواضيع المرتبطة بتطوير شبكة الطرق والموافقة لطلب وزارة الأشغال العامة للتعاقد خلال عام 2019 منقسمة على نوعين كالتالي:

1. عقود ومشاريع جديدة:

حيث تم دراسة وتدقيق عدد 3 عقود جديدة، منها عقدين لإنشاءات جديدة تتعلق بكل من إنشاء وإنجاز وصيانة شارع الغوص من الطريق الدائري السابع إلى طريق الفحيحيل والأحمدي 212 بمبلغ 59,780,000/00 د.ك وإنشاء وإنجاز وصيانة طرق وجسور وصرف أمطار لقطاعات من الطريق الدائري الخامس وطريق الملك فهد في محيط منطقة جنوب السرة وبمبلغ وقدره 25,878,862/00 د.ك بالإضافة إلى عقد الصيانة العامة لطرق وساحات محافظة الجهراء (القصر) بمبلغ وقدره 2,700,000/000 د.ك.

2. أوامر تغييرية لعقود الصيانة الجارية:

بعد تضرر الطرق من موسم الأمطار بالعام الماضي نتيجة لفشل الخلطة الأسفلتية فقد صدر القرار الإداري رقم (571) لسنة 2019 من قبل وزارة الأشغال العامة بتاريخ 2019/2/17 والخاص بالإجراءات المتعلقة بتحسين أعمال تنفيذ وإنشاء وصيانة الطرق بدولة الكويت والذي استلزم إصدار عدد من الأوامر التغييرية على عقود صيانة الطرق ، وقد قام الديوان بدراسة تلك الأوامر التغييرية بوجه السرعة وأصدر موافقته المسبقة لعدد (19) أمراً تغييرياً بقيمة إجمالية تقديرية بلغ صافيها 24,722,951/ 480 د.ك وذلك لعدد (19) عقد من عقود الصيانة الجارية .

وكان للرقابة المسبقة دوراً مهماً في دراسة الموضوعات الخاصة بتطوير شبكة الطرق في دولة الكويت حيث يتم من خلالها التحقق من صحة تسعير جداول الكميات والأسعار والتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم موازنة تثمينية تتلاءم مع أسعار السوق المحلية السائدة وذلك

لضمان الحفاظ على المال العام من خلال إيجاد أقل الأسعار لتنفيذ تلك الأعمال.

ويستكمل الديوان دوره الرقابي الذي يسبق توقيع العقود بالإيعاز للمختصين بالوزارة للتحقق من قائمة مقاولي الباطن واستيفائهم لمتطلبات المشروع قبل اعتمادها، مع التأكيد على ضرورة قيامها بالتنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة بالمرافق وخدمات الربط الرئيسية والخدمات القائمة لتفادي أي تعارض مع الخدمات القائمة والمستقبلية كوجود معوقات في مواقع العمل أو تأخر اصدار التراخيص اللازمة، مما قد يسبب تأخير في المشاريع التنموية للدولة أو تعريض المال العام لخسائر بسبب تعويضات قد تترتب على الدولة بسبب سوء التنسيق بين الجهات ذات الصلة.

دور ديوان المحاسبة في تقييم كفاءة وفاعلية شبكة الطرق والاستعداد لموسم الأمطار " خطة الطوارئ " .

قام ديوان المحاسبة من خلال أعماله بالرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة ومنذ وقوع مشكلة تداعيات الأمطار للموسم الماضي بالمشاركة في دراسة أسباب ومبررات المشكلة بغرض تلافي وقوعها مرة أخرى ، وذلك من خلال مساهمته بالقيام بالتكليف الوارد إليه من مجلس الأمة لدراسة مبررات وأسباب المشكلة ووضع توصياته بشأن تلافي الوقوع بتلك المشكلة بالسنوات القادمة حيث رفع تقريره بهذا الخصوص إلى مجلس الأمة في أبريل 2019 وأيضا شارك الديوان في لجان التحقيق المشكلة من مجلس الأمة الخاصة بتلك التداعيات.

هذا وقد كان للديوان دوراً آخر في دراسة وتدقيق خطة الطوارئ للحلول المؤقتة لموسم الأمطار القادم من خلال دراسة عدد (5) أوامر تغييرية على عدد 5 عقود إنشاء جارية وإصدار الموافقة المسبقة بشأنها والتي بلغ إجماليها مبلغ تقديري وقدره 6,102,482/433 د .ك. والجدير بالذكر أنه نتج عن دراسة الديوان لتلك الأوامر التغييرية والعقود المرتبطة بالاستعداد لموسم الأمطار تحقيق وفر مالي مباشر يبلغ مقداره (614,077/557) دينار كويتي.

وقام ديوان المحاسبة بدراسة الأوامر التغييرية الخاصة بالاستعدادات لموسم الأمطار لعدد من المواضيع، وذلك للتحقق من مدى جاهزية وزارة الأشغال العامة وقيامها بإعداد دراسة وخطة متكاملة لتطوير شبكة الطرق ورفع كفاءتها. ونتج عن دراسة الديوان مجموعة من التوصيات المهمة تتعلق بضرورة تعاون الجهات المعنية ذات العلاقة للتنسيق مع فريق الدراسات الجيولوجية للتأكد من ملائمة الحلول المطروحة مع تنفيذ الخطة وكذلك الأخذ بملاحظات هيئة البيئة عند تصميم وتنفيذ الحلول الخاصة بالاستعدادات لموسم الأمطار، وأن تتزامن أعمال الأوامر التغييرية المرتبطة بتلك العقود مع الأعمال المطلوبة بالخطة المتكاملة التي سيتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية ذات العلاقة بناء على التكاليف

الصادرة من مجلس الوزراء بهذا الشأن والسعي لإنجازها بصورة متكاملة قبل حلول موسم الأمطار القادم ، وأيضا بأن تتحقق الوزارة من أن أوامر العمل المزمع إصدارها على العقود المرتبطة بأعمال الاستعداد للموسم القادم تتم لغرض تلافي الأضرار والتداعيات الناجمة عن الأمطار والسيول والحماية من الأضرار الناتجة عنها وذلك حسب توصيات اللجان الحكومية الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (115) والمتخذ في اجتماعه رقم (4/2019) بتاريخ 2019/1/28 .

ومن أبرز المواضيع:

1. عمل ديوان المحاسبة من خلال رقابته المسبقة بدراسة الأمر التغييري رقم (2) على العقد ه ط / 264 والخاص بمعالجة التداعيات الناجمة عن السيول والأمطار بما يتعلق بنفق المنقف، وذلك بناء على التكليفات الصادرة من مجلس الوزراء والخاصة بتطبيق الحلول لتحقيق الحماية المطلوبة للمناطق الحضرية بدولة الكويت من أضرار السيول وتجمعات الأمطار خلال مواسم الأمطار القادمة.

وقد تضمن الأمر التغييري تنفيذ قناة مائية لاستيعاب فيضان شبكة صرف الأمطار بمنطقة الصباحية ومنع انتقالها إلى نفق المنقف والتي تعتبر من المناطق الحرجة والأكثر تضررا، كما أن المقترح المزمع تنفيذه عبارة عن جزء من المقترح المتكامل لتخفيف آثار السيول والأمطار على منطقة الصباحية والمنقف قبل موسم الأمطار القادم والذي ستشترك فيه عدة جهات من الوزارات المعنية وذلك لحين تنفيذ الحلول الدائمة لحماية هذه المناطق من السيول.

2. وقام بدراسة الأمر التغييري رقم (1) للعقد ه ط / 223 والخاص بمعالجة التداعيات الناجمة عن السيول والأمطار في منطقة الدائري السابع بمنطقة التقاطع مع طريق كبد الصليبية، وذلك بناء على التكليفات الصادرة من مجلس الوزراء والخاصة بتطبيق الحلول لتحقيق الحماية المطلوبة للمناطق الحضرية بدولة الكويت من أضرار السيول وتجمعات الأمطار خلال مواسم الأمطار القادمة.

وقد تضمن الأمر التغييري تنفيذ مقترح عبارة عن بحيرات صناعية لاستيعاب مياه الأمطار والسيول بمنطقة جنوب الدائري السابع وتقاطعه مع طريق كبد الصليبية والتي تعتبر من المناطق الحرجة والأكثر تضررا، كما أن المقترح المزمع تنفيذه عبارة عن جزء من المقترح المتكامل لتخفيف آثار السيول والأمطار في منطقة الدائري السابع قبل موسم الأمطار القادم والذي ستشترك فيه عدة جهات من الوزارات المعنية وذلك لحين تنفيذ الحلول الدائمة لحماية هذه المناطق من السيول.

الـدور الرقابـي فـي تقييـم إجـراءات وخطـط مواجهـة الكـوارث وطريقـة بنـاء الخطـط والإجـراءات والاحتياطـات التـي تتخذهـا الجهـات لضمـان اسـتمرارية الأعمـال الرئيسـية بهـا .

قـام ديـوان المحاسـبة بدراسـة مـدى جاهزيـة 69 جهـة حكوميـة للتعامـل مـع الكـوارث مـن أصـل 88 جهـة مشـمولة بالرقابـة مـا يشـكل 78% مـن اجمالـي الجهـات الحكوميـة حيـث تم عمـل دراسـة لتوعيـة متخـذي القـرار بالجهـات الحكوميـة بأهميـة التخطيـط لاسـتمرارية الأعمـال واسـتعادة الأوضـاع بعـد حـدوث الكـوارث، وتبنـي أفضـل الممارسـات، وتزويدهـم بمعلومـات عـن الحالـة العامـة للجهـات الحكوميـة ومـدى جاهزيتهـا ممـا يشـكل أسـاس لقيـاس مواطـن الضعـف لـدى الجهـات الحكوميـة والتركيـز علـى وضـع حلـول تسـاهم برفـع جاهزيتهـا والتقليـل مـن المخاطـر لضمـان اسـتمرار الأعمـال وتقـديم الخدمـات وتجنيبهـا مـن التعـرض لأضـرار جسـيمة ناتجـة عـن وقـوع الكـوارث ممـا يحقـق للجهـات القـدرة علـى التعامـل مـع أي طـارئ بأسـلوب سـريع وفعـال ومنهجـي والتمكـن مـن تقـديم الخدمـات والمهـام الضروريـة كحـد أدنـى وذلـك قبـل وخـلال وبعـد التعـرض للكـوارث وضمـان الاسـتمرار في ذلـك إلـى أن يتـم التعـافي التـام مـن توقـف الأعمـال أو الضـرر الـذي لحـق بهـا والعـودة إلـى الوضـع الطبيعـي مـن خـلال التركيـز علـى عـدة محـاور تتركـز علـى التخطيـط لاسـتمرارية الأعمـال التـي تحقـق اسـتمرار الأعمـال في الجهـات الحكوميـة وعـدم توقفهـا وضمـان توفـر المسـاعدات اللازمـة لاسـتمرارية الأعمـال مـع العمـل بأسـلوب مخطـط وقابـل للسـيطرة عنـد وضـع إجـراءات الاسـتمرارية في تقـديم الأعمـال والمهـام والخدمـات الحيويـة في حـال التعـرض لطـارئ مـا وإعـداد خطـة فعالـة لإدارة اسـتمرارية الأعمـال علـى مسـتوى تقنيـة المعلومـات في الجهـات الحكوميـة والإبقـاء علـى البيانـات وضمـان توفرهـا في حـال الكـوارث وحمايـة المعلومـات مـن التلاعـب أو الضيـاع.

وقـد تم اسـتخلاص وعـرض نتائـج الدراسـة لـكل جهـة مـن خـلال أربعـة مؤشـرات تمثلـت في المؤشـر العـام لجاهزيـة اسـتمرارية الأعمـال ونسـبة الخطـر في الخدمـات والبيانـات علـى حسـب أهميتهـا مقارنـة بمسـتوى الجاهزيـة وتقييـم كل محـور مـن محـاور الدراسـة الأربـع (وجـود الخطـة إدارة الخطـة – شـمولية الخطـة – التدريـب والاختبـار) كمـا تم تفصيـل عناصـر التقييـم وبيـان مـدى اسـتعداد الجهـة لمواجهـة الكـوارث واسـتمرار الأعمـال لـكل عنصـر مـن عناصـر الدراسـة.

ومـن جانـب آخـر بحـث ديـوان المحاسـبة برقابتـه المسـبقة عـدد مـن الأوامـر التغييريـة المرتبطـة بخطـة تحسـين الطـرق والخلطـة الاسـفلتية التابعـة لهـا وتطبيـق المواصفـات المحسـنة لهـا وذلـك لأعمـال الصيانـة العاجلـة والطارئـة للطـرق السـريعة ، وبعـد البحـث اشـترط الديـوان بعـد الموافقـة علـى عـدة شـروط مـن شـأنها رفـع الكفـاءة الفنيـة لهـذه الأوامـر التغييريـة وكذلـك إتمـام الهـدف الأول مـن انشـاء ديـوان المحاسـبة بالحفـاظ علـى المـال العـام . وتتلخـص أهـم هـذه الشـروط في أن يتـم اسـتخدام الزيـادة المطلوبـة في الأوامـر التغييريـة المطلوبـة علـى العقـود للغـرض الـذي تم

أخذ الموافقة عليه وهو (حماية الأرواح والممتلكات وسلامة مرتادي الطرق وتخفيف معاناة المواطنين من خلال البدء الفوري في تنفيذ أعمال تطوير وتحسين الخلطة الاسفلتية بمشاريع صيانة وتنفيذ الطرق المدرجة بميزانية وزارة الأشغال العامة وذلك تحقيقا للمصلحة العامة وحفظ الممتلكات العامة والخاصة)، و ضمان صحة لجوء الوزارة لاستخدام الخلطة الاسفلتية المحسنة كحل أمثل لتفادي مشكلة تطاير الحصى وتماسك رصف الطرق الاسفلتية، وكذلك ضمان سلامة تطبيقها واجتيازها للاختبارات المطلوبة.

واشتمل دور الديوان على التحقق من أن اللجوء لتنفيذ هذه الخلطة لن يترتب عليه هدر بالمال العام وضمان تلافي الأضرار الناتجة عن سوء الرصف، مع عدم تداخل وتكرار أعمال خطة الأمر التغييري موضوع البحث مع خطة العمل الأصلية وخطط العقود الجارية وضمان عدم تداخلها مع المواقع المتضررة والمواقع التي مازالت خاضعة للضمان العشري.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:

تحسين جودة الحياة للجميع ، هدف أممي يتم تحقيقه من خلال دعوة مشتركة لتبني ممارسات مستدامة للحفاظ على البيئة والموارد والطاقة ، من خلال تعزيز الجهود لدعم تطبيق أنماط الاستهلاك وأساليب الإنتاج الصديقة للبيئة وتقليل كمية النفايات وزيادة معدلات إعادة التدوير الوطنية ، وخفض استخدام الموارد وتقليل تدهورها لتحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

وفي هذا الإطار ، تعمل دولة الكويت على تبني سياسات وخطط عمل ومشاريع تنموية داعمة لتحقيق هذا الهدف ، ويعمل ديوان المحاسبة على مساندة هذه الجهود ودعم تحقيق أهدافها، ونظرا لحيوية الأمن المائي للبلاد وتماشياً مع الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الذي يؤكد على ضرورة ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة لزيادة الإنتاج وجودته وخفض تكلفته والحد من آثاره على البيئة ، وطبقاً لتوجه ديوان المحاسبة في المشاركة في التدقيق التعاوني على حماية البيئة المائية لمجموعة عمل التدقيق البيئي للأسوساي وخطة عمل فريق الرقابة البيئية بديوان المحاسبة الكويتي 2019/2017 ودوره في التدقيق على دور الجهات الحكومية في الحفاظ على البيئة الكويتية ، وفي إطار رقابة ديوان المحاسبة اللاحقه تم إعداد تقرير بيئي بعنوان " تقييم كفاءة وفاعلية وزارة الكهرباء والماء في استدامة المياه العذبة "، حيث اقتصر الفحص على الوحدات الإدارية المختصة بالمياه بوزارة الكهرباء والماء، وهدف الفحص إلى :

- تقييم كفاءة وفاعلية وزارة الكهرباء والماء بإنجاز مشاريع المياه وفي توفير مياه عذبة عالية الجودة دون ضرر بيئي.
- تقييم جهود وزارة الكهرباء والماء في ترشيد استهلاك المياه العذبة في ظل القوانين واللوائح والسياسات المرتبطة بها .

– وقد تناول التقرير المحاور التالية :

- تقييم فاعلية وزارة الكهرباء والماء في توفير احتياجات دولة الكويت من المياه العذبة عالية الجودة.
- تقييم كفاءة وزارة الكهرباء والماء بخفض تكلفة انتاج المياه العذبة والحد من الضرر البيئي لمحطات التحلية.
- تقييم جهود وزارة الكهرباء والماء في ترشيد استهلاك المياه العذبة.
- تقييم وزارة الكهرباء والماء بإنجاز أهم المشاريع الإنمائية والإنشائية لإنتاج المياه العذبة.

الهدف 14: الحياة تحت الماء:

يدعو الهدف الرابع عشر إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ويكمن الإطار العام لتحقيق هذا الهدف في دعم آليات إدارة المياه كمورد عالمي بتفعيل سياسات الحماية والحد من التلوث البحري بجميع أنواعه .

وفي هذا الإطار تحرص دولة الكويت على تنفيذ خطط قائمة على العلم في إدارة هذا المورد تقوم على تقييم الوضع البيئي البحري وتحديد مشاكله وآثارها ، وتعمل على إيجاد الحلول المستدامة لقضاياه بهدف المحافظة على البيئة البحرية والحياة البحرية والتنوع البيولوجي فيها .

دعم مشاريع المحافظة على التنوع البيولوجي في البيئة البحرية .

سعى ديوان المحاسبة من خلال إدارة التدريب والعلاقات الدولية إلى دعم مشاريع المحافظة على التنوع البيولوجي في البيئة البحرية ، من خلال إدراج المواضيع ذات الصلة في هذا المجال ضمن خطط عمل اتفاقيات التعاون مع الأجهزة الرقابية ذات الخبرات الناجحة في هذا المجال منها مكتب التدقيق الوطني الاستوني حيث تم استضافة الندوة المشتركة مع الجهاز الاستوني حول موضوع "قضايا إدارة النفايات الطبية والخطرة : التلوث البحري وأثره على المخزون السمكي " خلال الفترة من 25–26 مارس 2019 ضمن المرحلة الثالثة من اتفاقية التعاون المبرمة مع الجهاز الاستوني .

كما شارك عدد (3) من موظفي ديوان المحاسبة في فريق عمل التدقيق التعاوني لحماية البيئة المائية التابع لمنظمة الأسوساي والذي عقد اجتماعه الثاني خلال الفترة من 22-2019/1/24 في بانكوك تايلند ،كما عمل الديوان على ترجمة العديد من الإصدارات بهذا الشأن.

الهدف 15: الحياة في البر:

يحتل البعد البيئي مساحة كبيرة في النمط العام الذي صيغت من خلاله أهداف التنمية المستدامة ، حيث تنصب مجالات عدد من الأهداف التنموية على اعتماد مفهوم حماية البيئة كأساس يحدد إطارها ويوجهها ، لتأتي حماية النظم البيئية ومن بينها الإدارة الفاعلة للنظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام واحداً من أهم أهدافها ، ذلك لتأمين قاعدة الموارد الطبيعية والبيئية والحفاظ عليه للحفاظ على حق الأجيال القائمة والقادمة في العيش في بيئة نظيفة ومتوازنة .

دعم مشاريع المحافظة على التنوع البيولوجي .

انطلاقا من اهتمام ديوان المحاسبة بدوره في تحقيق التنمية المستدامة وأن يكون رائداً ونموذجا يحتذى به في نشر المسؤولية البيئية والمجتمعية، فقد حرص الديوان في إطار متابعته لاتفاقية تصميم المبنى الشمالي الجديد لديوان المحاسبة أن يكون المبنى صديقا للبيئة ويحقق مواصفات المباني الخضراء المستدامة. ومن هذا المنطلق يسعى

الديوان للحصول على المستوى الفضي لشهادة الاعتماد الأمريكي للمباني الخضراء Leadership in Energy and Environmental Designs (LEED) والتي تعتبر أكثر نظام قياسي معترف فيه دوليا للمباني الخضراء، ويهدف هذا النظام إلى زيادة كفاءة المبنى في استخدامات الطاقة والمياه لتوفير الموارد القابلة للنضوب وحماية وتحسين التنوع البيولوجي مع تقليل تأثير المبنى على تغير المناخ والنظام البيئي بالإضافة إلى المحافظة على صحة الموظفين وسلامتهم.

كما قام ديوان المحاسبة في إطار نشر الوعي بأهمية المباني الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بحضور برامج تدريبية لإعداد مهندسي الديوان للحصول على الشهادات المهنية المرتبطة بالمباني الخضراء ومنها النظام الأمريكي LEED والنظام القطري GSAS وذلك بغرض زيادة كفاءة العاملين بالديوان وإلمامهم بمتطلبات المباني الخضراء وأهميتها في تحقيق المدن والمجتمعات المستدامة.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية:

يُساهم ديوان المحاسبة في بناء مؤسسات فعالة تعمل في إطار تحكمه أسس المتابعة والمساءلة ومكافحة الفساد ، يأتي ذلك تفعيلاً لرقابة ديوان المحاسبة التي منحها المشرع القوة والفعالية في مكافحة جميع أوجه الإخلال بالمصالح المالية للدولة ، حيث نص قانون إنشاءه رقم 30 لسنة 1964 على تحديد المخالفات المالية والمسئولية القانونية لمرتكبيها ، وما يجب اتخاذه حيالهم من خلال مجلس تأديب تمثل في هيئة المحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية الذي تم تفعيل دورها واختصاصاتها لمكافحة الفساد ودعم توفير إمكانيات الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

ومن جانب آخر يعمل ديوان المحاسبة على دعم البيئة التنظيمية لبناء المؤسسات القوية بتطبيق الإدارة الرشيدة ودعم البنية التحتية المشتركة لتطبيق الإدارة الالكترونية لتنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات إنسجاماً مع عصر البيانات الرقمية .

آليات تفعيل مبدأ المساءلة ومكافحة الفساد :

تفعيل دور هيئة المحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية لتحقيق مبدأ المساءلة ومكافحة الفساد.

حتى لا تقتصر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة بقطاعاته المختلفة على قيامه

بإبلاغ الجهات الخاضعة لرقابته المالية بالملاحظات والمخالفات المالية التي تكشف عنها هذه الرقابة ، وحتى تكون هذه الرقابة مجدية ومثمرة وذات أثر فعال فقد رأى الديوان أهمية تفعيل أحكام الفصل الرابع من قانونه المذكور في إحالة مرتكبي المخالفات التي تظهر نتيجة هذه الرقابة إلى المحاكمة التأديبية أمام الهيئة المختصة لتحقيق العدالة والمساءلة بما يحقق المحافظة على المال العام .

وعمل الديوان على إعداد تقريراً بنتائج دراسة الفريق المكلف بإبداء رؤية الديوان في إدارة ملف مباشرة اختصاص إحالة مرتكبي المخالفات المالية إلى المحاكمة التأديبية والرد على الآراء التي تنكر انعقاد هذا الاختصاص.

جهود ديوان المحاسبة لتكريس مفهوم السلوك الأخلاقي المهني وتعزيز مبدأ النزاهة لدى منتسبيه :

إصدار دليل قواعد السلوك الأخلاقي المهني .

من منطلق تطبيق مستجدات الفكر المهني لدعم الإمكانيات التنظيمية والإدارية المؤسسية يولي ديوان المحاسبة اهتماماً بتطبيق مستجدات العمل التنظيمي المهني من خلال تفعيل الفكر الاستراتيجي باعتماد سياسة عمل منظمة اتخذت من التخطيط الموجه والمدروس نظام عمل يُغذي قيام بنية إدارية وفنية ذات امكانات مهنية وعلمية متطورة تنسجم مع تاريخ الديوان وخبراته الواسعة والممتدة على مدى سنوات من مسيرة العمل الفني والإداري المتطور، إيمانا منه بأن الإدارة الاستراتيجية هي الأداة الفعالة لاستثمار موارد ديوان المحاسبة المتاحة لتحقيق المهمة الأساسية للديوان ورسالته المتمثلة بتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان وفقا لأفضل الممارسات المهنية ، والتأكيد على رؤيته بتحقيق التميز المهني المستدام ، والتمسك بقيمه الجوهرية التي تتمثل بالاستقلالية والمهنية، والتحسين المستمر ودعم المساءلة .

وانطلاقاً من أهمية التخطيط الاستراتيجي فقد ضم الهيكل التنظيمي للديوان ضمن إداراته إدارة مختصة بالتخطيط الاستراتيجي تضطلع بمهام الإشراف على إعداد وتنفيذ وتقييم الخطط الاستراتيجية والأداء المؤسسي بالديوان وتحديد البرامج والمشاريع اللازمة لتنفيذها والعمل على تذليل المعوقات والصعوبات التي تواجهها، والمشاركة في متابعة القطاعات بشأن تنفيذ الأهداف والالتزام بنظم العمل المتعلقة بالاستراتيجية ، وتعمل على دعم وحصر أعمال فرق لجنة متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتي تختص بمتابعة وتقييم مدى الإنجازات التي تمت للخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة 2016-2020، وتختص بمتابعة نماذج الخطة الاستراتيجية المقدمة من القطاعات والإدارات المختلفة في الديوان والتواصل مع هذه القطاعات حول أية ملاحظات خاصة بتكامل النماذج وتعبئتها بالطريقة الصحيحة. وشاركت

الإدارة بإعداد تقرير رصد المعوقات والتوصيات والمقترحات للخطة القادمة 2020-2024.

جهود ديوان المحاسبة لتحقيق تواصل فعال مع المجتمع بكافة مؤسساته وفئاته للتعريف والتسويق لدور ديوان المحاسبة الرقابي وأهميته ، وتفعيل الإجراءات الرامية لتعزيز مبدأ الشفافية بنشر مخرجات أعماله والتعريف بمنجزاته :

من منطلق سعي ديوان المحاسبة لتحقيق أهدافه في إثبات جدية إجراءات الجهات المشمولة بالرقابة في معالجة الملاحظات والمخالفات المالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة عن حساباتها الختامية، وأهمية وضع قواعد ومعايير جديدة لتقييم إجراءات تلك الجهات ومعالجتها بصورة شاملة وموضوعية، تبني الديوان مفهوم الإجراءات التصحيحية الوارد بالمبدأ السابع من إعلان المكسيك (ISSAI 10) الصادر في عام 2007 ، حيث شكلت لذلك لجنة فنية مختصة أسند لها مهام صياغة مقترح للقواعد والمعايير والنماذج الخاصة في تحديد مدى جدية إجراءات الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة في معالجة الملاحظات والمخالفات المالية المسجلة على حساباتها الختامية. وكانت من أهم إنجازات اللجنة قيامها بإعداد المعايير والقواعد والنماذج والإرشادات الخاصة لحساب درجة الجدية الجزئية / الكلية والتي تمتاز بما يلي:

- إضفاء سياق موحد لكل القطاعات الرقابية لحساب درجة الجدية.
- إمكانية قياس مدى تعاون الجهة مع الديوان بخصوص إعداد تقرير الجدية من خلال سرعة استجابتها لطلبات الديوان.
- إمكانية حساب جدية إجراءات الجهات في معالجة ملاحظات الديوان بشكل رقمي "نسبة مئوية" .
- إمكانية معالجة تكرار واستمرارية الملاحظات لسنوات من خلال تطبيق خصم بنسبة معينة من درجة الجدية.
- إمكانية قياس ظهور معوقات جديدة في معالجة الملاحظة نتيجة تأخر الجهة بتنفيذ الإجراءات.
- تتيح للمدقق معرفة إجراءات معالجة الملاحظة والمواعيد المتوقعة لإنجازها.
- تتيح للمدقق معرفة الجهات الخارجية وأثرها في معالجة الملاحظة وبما يسهم في رصد أو تحويل ملاحظات جديدة على جهات أخرى بسبب إعاقة تلك الجهات الخارجية لمعالجة الملاحظة أو تلافيها.
- تشجيع الجهة المشمولة بالرقابة على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المرتبطة بالملاحظة

ودراسة ملاحظات الديوان والبحث عن حلول لها من خلال تحصيلها على درجات أكثر لتقييم جديتها.

هذا وقدمت اللجنة عدد (6) ورش عمل لجميع قطاعات الديوان الرقابية ذات العلاقة تخللها حالات عملية للتطبيق تخص كل قطاع ، كما تلقت اللجنة من خلال تلك الورش العديد من الاقتراحات والتصورات حيال تلك القواعد والمعايير الجديدة بما يساهم في توفير نموذج فعال لمتابعة تنفيذ ملاحظات ومخالفات الديوان وتحقيق أهدافه في حماية المال العام بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

ومن جانب آخر يعمل ديوان المحاسبة من خلال عدد من الوسائل والقنوات لتحقيق التواصل الفاعل مع المجتمع العام والمتخصص، يأتي من بينها :

الموقع الالكتروني :

يأتي الموقع الالكتروني كأحد القنوات الرئيسية التي اعتمدها ديوان المحاسبة لتحقيق التواصل الفاعل مع المجتمع العام والمتخصص ذلك من خلال اتخاذه لمبدأ الشفافية والإفصاح كأدوات تتيح لكافة فئات المجتمع الإطلاع على نتائج أعمال ديوان المحاسبة الرقابية ، يأتي ذلك من خلال نشر تقارير نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته حيث يتم توفيرها كمادة متكاملة بالنص الالكتروني ، بالإضافة إلى نشر نتائج تكليفات مجلس الأمة ومجلس الوزراء . ومن جهة أخرى أفرد الديوان نافذة إلكترونية على الموقع الالكتروني تحت مسمى " صفحة المواطن " تدعم بناء العلاقة التفاعلية بين المواطن والديوان ، أتيح من خلالها للمواطن المشاركة بتحديد أولويات العمل الرقابي، وتقديم مقترحاته لتطوير أداء ديوان المحاسبة ودعم دوره الرقابي في المحافظة على المال العام ، والمشاركة في مكافحة الفساد من خلال الإبلاغ عن مظاهر الفساد.

الإصدارات الدورية .

- تقرير المواطن (الإصدار الثاني) .

في إطار تعزيز مصداقية وسمعة ديوان المحاسبة وتحسين قدرة الديوان في إحداث فارق في حياة المواطنين من خلال تعزيز العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة والمهتمين بمخرجات الديوان الرقابية، فقد أصدر ديوان المحاسبة تقرير المواطن 2019 الذي

تأتي أهميته بدوره في تعزيز سيادة القانون والحد من الهدر في المال العام وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة في جميع المستويات وهو من مقاصد الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة ، كما تم ترجمته للغة الإنجليزية بالاستعانة بقسم الترجمة التابع لإدارة التدريب والعلاقات الدولية .

مشاركات مهنية فاعلة لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة المتعلقة بأعمال أجهزة الرقابة العليا كمؤسسات يحتذى بها :

للمساهمة في تفعيل الإجراءات الرامية لتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة المتعلقة بأعمال أجهزة الرقابة العليا، والعمل على إبراز وتطوير الجانب الإعلامي لأجهزة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إيمانا من ديوان المحاسبة بدولة الكويت بأهمية الاتصال والتواصل مع المجتمع وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة المتعلقة بأعمال أجهزة الرقابة العليا كمؤسسات يحتذى بها فقد قام الديوان بتقديم مقترح تفصيلي بشأن إبراز وتطوير الجانب الإعلامي لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاجتماع العشرون لوكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد خلال الفترة من 11–12 سبتمبر 2019 في سلطنة عمان الشقيقة.

ويهدف المقترح إلى إبراز الجانب الإعلامي لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحسين صورة دواوين المحاسبة أمام الإعلام والمواطنين وتعزيز مشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام في رصد أية تجاوزات أو هدر للمال العام.

جهود ديوان المحاسبة في دعم بناء المؤسسات القوية :

يعمل ديوان المحاسبة من خلال إدارة ضمان الجودة على تحسين وتطوير أداء ديوان المحاسبة ومخرجاته الرقابية بهدف :

- تعزيز مصداقية وسمعة الديوان ، وتحسين قدرة الديوان في إحداث الفرق في حياة المواطنين، وذلك من خلال تعزيز العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة المهتمة بمخرجات الديوان الرقابية.
- غرس ثقافة الجودة لدى كافة المستويات الإدارية بالديوان وذلك بهدف دعم وتطوير أداء العاملين بديوان المحاسبة.
- ضمان جودة المهمة الرقابية في كافة مراحلها، وكذلك في الأدلة والمخرجات الرقابية، عن طريق تفعيل نظام جودة التدقيق في ممارسة العمل الرقابي.

- الحفاظ على درجة عالية من النزاهة والمساءلة والكفاءة في عمليات الديوان ومخرجاته الرقابية.
- توفير أداة قياس للأداء المؤسسي لديوان المحاسبة.

وفي هذا الإطار يسعى ديوان المحاسبة إلى تأكيد دوره في تحقيق ما ينادي به الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) الذي يوجه إلى تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وفي إطار جهود ضمان جودة المهمات الرقابية عمل ديوان المحاسبة على تنفيذ عدد من مهمات المراجعة لضمان جودة المهمات الرقابية، شملت أغلب قطاعات الديوان ، وذلك في إطار الاستفادة من التجارب الدولية، وتهدف هذه المهمات إلى تحسين وتطوير الأداء الرقابي لضمان جودة المخرجات الرقابية .

جهود ديوان المحاسبة في دعم البيئة التنظيمية لتطبيق الإدارة الرشيدة:

الحوكمة من أهم مقومات قوة المؤسسات ، ومتطلب رئيسي في التنظيم الإداري الذي أضحى تطبيقه ضرورة لضمان تنظيم العمل في المؤسسات وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها ، من خلال وضع القواعد والنظم والمبادئ والمعايير والإجراءات المناسبة والفعالة لإدارتها وتحقيق خططها وأهدافها وإحكام الرقابة عليها وتحقيق الجودة والتميز فى أداءها .

وقد حرص ديوان المحاسبة على دعم قوة المؤسسات من خلال تطبيق مبادئ الحكومة وتفعيل آلياتها وذلك من خلال جهود فرق التدقيق بشكل عام وجهود فريق الحوكمة ومجموعتي حوكمة القطاع العام والشركات بشكل خاص الذي عمل على إعداد دليل حوكمة القطاع العام ودليل حوكمة الشركات بالتعاون مع لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية واللجنة الفرعية المنبثقة وترجمتها للغة الإنجليزية بالاستعانة بقسم الترجمة ، بالإضافة إلى تنظيم ورش وبرامج تدريبية لتطبيق دليل حوكمة القطاع العام ، وإعداد الإصدار الثاني للحوكمة متضمنا أهم ما تضمنته رؤية الكويت 2035 فيما يتعلق بالحوكمة، وأحدث التشريعات والمتغيرات المحلية والدولية وأفضل الممارسات المهنية المتعلقة بالحوكمة . ومن خلاله تم التواصل مع كافة لجان إعداد التقرير السنوي عن السنة المالية 2019/2018 بشأن إدراج القسم الخاص بالحوكمة ضمن الملاحظات التي أسفرت عنها عمليات الفحص والتدقيق لكل جهة مشمولة برقابة الديوان على حدة ، والتنسيق مع كافة لجان إعداد التقرير السنوي لكافة قطاعات الديوان اللاحقة بشأن إدراج الفصل الخاص بالملاحظات التي شابت تطبيق مبادئ الحوكمة ضمن الجزء الخاص بالملاحظات التي أسفرت عنها عمليات الفحص والتدقيق

لكل جهة مشمولة بالرقابة على حدة، وعمل على التواصل مع كافة لجان إعداد التقرير السنوي عن السنة المالية 2019/2018 بشأن تعبئة النماذج الخاصة بمدى التزام الجهات الحكومية (وزارات وإدارات حكومية / هيئات عامة ذات ميزانية ملحقة / مؤسسات عامة ذات ميزانية مستقلة) من قبل فرق التدقيق، وتجميعها لإعداد الفصل الخاص بالحوكمة في تقرير المؤشرات للسنة المالية 2019/2018 ، ومراجعة البيانات التي تم تحليلها من قبل فرق التدقيق في قطاع الشركات وفرق تدقيق الشركات النفطية للنماذج الخاصة بحوكمة الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة والمقرر إدراجها في فصل الحوكمة في تقرير المؤشرات للسنة المالية 2019/2018.

هذا وعمل الفريق على دعم مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في دولة الكويت من خلال تنظيم الاجتماع التنسيقي مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، وأسفرت جهوده عن تضمين بعض من الاتفاقيات التي أبرمها ديوان المحاسبة مع الأجهزة الرقابية بند الحوكمة.

ومن جانب آخر عمل فريق إعداد مجموعة إجراءات الفحص في الرقابة المسبقة على إتمام تنفيذ مجموعة اجراءات الفحص في الرقابة المسبقة ، وتعرف المجموعة بأنها عبارة عن وثيقة مرنة وسهلة الاستخدام وتتماشى مع كافة المتغيرات التي تطرأ سواء على بيئة العمل الرقابي أو على القوانين والقرارات والتعاميم المختلفة المرتبطة بفحص المواضيع التي تعرض على الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة وقد تم إعدادها في ضوء ما جاء بدليل التدقيق العام وكذلك مجموعة الإرشادات الرقابية لمباشرة اختصاصات الرقابة المسبقة في ضوء دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة ليكونا هما المرجع الأساسي لهذه المجموعة .

وتتمثل أبرز أهداف مجموعة إجراءات الفحص في الرقابة المسبقة على التالي :

1. دعم وتسهيل ورفع كفاءة عملية التدقيق لمختلف المواضيع التي تعرض على الرقابة المسبقة.
2. توحيد إجراءات التدقيق بين مختلف فرق التدقيق بالرقابة المسبقة وبشكل يعكس العمل المؤسسي بديوان المحاسبة .
3. سهولة الوصول إلى القرارات و القوانين والآراء القانونية والتوجيهات الرقابية المنظمة لعملية التدقيق في الرقابة المسبقة .
4. تيسير عملية التدوير الدوري للمدققين بين مختلف فرق التدقيق دون أن يؤثر هذا التدوير على جودة العمل الرقابي .
5. أداة تدريبية متميزة تساهم في تدريب المعينين الجدد بشكل مبسط وواضح .
6. تحقيق مفهوم العمل وسط بيئة لا ورقية ، وكذلك مفهوم المدقق الشامل والذي كان أحد

أهداف ملتقى الشباب بديوان المحاسبة والذي يهدف إلى إعداد مدقق يتمكن من العمل في كافة قطاعات الديوان .

وقد تم تصميم مجموعة إجراءات الفحص في الرقابة المسبقة بشكل نماذج معدة بطريقة الـ (CHECKLIST) ومقسمة بحسب طبيعة الأعمال التي تعرض على الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة ويتكون كل نموذج من التالي :

- توضيح لطبيعة الأعمال التي يغطيها نموذج الفحص في الرقابة المسبقة.
- أبرز القوانين والقرارات والتعاميم والآراء القانونية سواء الصادرة من خارج أو داخل ديوان المحاسبة المرتبطة بالأعمال التي سيتم فحصها.
- المستندات المطلوبة وإجراءات الفحص بحسب طبيعة الأعمال التي تعرض على الرقابة المسبقة.
- إجراءات الفحص للأوامر التغييرية أو التمديدات أو التجديدات التي تطرأ على العقود وبحسب طبيعة الأعمال .

كما تضمنت مجموعة إجراءات الفحص في الرقابة المسبقة مجموعة من التوجيهات المرتبطة بعملية فحص الموضوعات والتي من شأنها أن تساعد وتسهل وتوفر الوقت والجهد أثناء عملية الفحص مثل التوجيهات الخاصة بـ (استلام ملف الموضوع وإدخال البيانات في نظام الرقابة المسبقة – إعداد الفاكس ومحاضر الاجتماعات والزيارات الميدانية – تحويل الموضوعات الى إدارة الدعم الفني – إعداد الكتب الصادرة) وأيضا توضيح لبعض العمليات التي تشكل جزء من عملية الفحص في الرقابة المسبقة مثل (التدقيق الحسابي وكيفية التعامل مع الأخطاء الحسابية أو التسعير في حال وجودها – حساب قيمة ونسبة الأوامر التغييرية – حساب أفضلية المنتج المحلي).

وفي إطار الجهود الساعية لتقديم ديوان المحاسبة كنموذج مؤسسي يحتذى به ، عمل ديوان المحاسبة على إصدار عدد من الأدلة والسياسات الداعمة لمبادئ الحوكمة المؤسسية ، ويأتي من بينها :

- دليل قواعد السلوك الأخلاقي، حيث يعتبر السلوك الأخلاقي المكون الرئيسي للمحافظة على الثقة والمصداقية والسمعة الحسنة، وكذلك يعتبر من أهم الركائز الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لكسب ثقة الأطراف ذات العلاقة.
- السياسات والإجراءات المنبثقة من دليل قواعد السلوك الأخلاقي لموظفي ديوان المحاسبة، وذلك لضمان الوعي والالتزام بمتطلبات دليل قواعد السلوك الأخلاقي.
- ضوابط المظهر اللائق، وذلك رغبةً في الارتقاء بالمظهر العام الحسن لموظفي ديوان

المحاسبة بما يتلاءم مع بيئة العمل وبما يتوافق مع هيبة واحترام الوظيفة.

- مجموعة سياسات دعم التكامل والتعامل مع اختلافات الرأي في ديوان المحاسبة، بهدف تحقيق التكامل بين قطاعاته كافة والتعامل مع اختلافات الرأي أثناء العمل الرقابي، سعياً لأن يكون ديوان المحاسبة نموذجاً للتكامل المهني المتميز.

جهود ديوان المحاسبة في دعم البيئة التنظيمية لتطبيق الإدارة الإلكترونية لبناء المؤسسات القوية :

يعمل ديوان المحاسبة على دعم البيئة التنظيمية لتطبيق الإدارة الالكترونية لبناء المؤسسات القوية من خلال تمكين الجهات الحكومية في مجال التحول الذكي لتطبيق مشروعات تكنولوجيا المعلومات من خلال صياغة وتطبيق استراتيجيات عمل فعالة تتيح تقديم الخدمات الذكية المتطورة على مدار الساعة . وقد عمل فريق عمل فحص وتقييم الحكومة الإلكترونية على فحص وتقييم الحكومة الإلكترونية بدولة الكويت ، حيث استند في حصر وجمع البيانات لتنفيذ المهام الموكلة له على تنظيم عدد من الزيارات الميدانية لبعض الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات المستقلة التي تقدم هذه الخدمات ، والاستعانة بفرق التدقيق بالجهات المشمولة برقابة الديوان لجمع البيانات المتعلقة بالتكلفة المالية لمشروع الحكومة الإلكترونية في ضوء البيانات المتاحة ، بالإضافة إلى إعداد استبيان لقياس مدى رضا المستفيد من الخدمات الالكترونية .

وقد قام الفريق المختص ببحث مدى تنفيذ الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات للاختصاصات الموكلة إليه بالنسبة للخدمات الإلكترونية التي تقدمها الدولة ، وتم العمل على حصر جميع الخدمات الالكترونية المقدمة حالياً من الجهات الحكومية ، وتحديد مخاطر تطبيق الحكومة الالكترونية ، وقياس مدى سهولة استخدام الخدمات الإلكترونية ، وقد أعد الفريق تقريراً بنتائج الفحص والتقييم ، وتم تضمين الملخص التنفيذي للدراسة الموضوعات عالية المخاطر.

ومن جانب آخر اهتم ديوان المحاسبة من خلال إدارة تقنية المعلومات بمشاريع البنية التحتية التي من شأنها المحافظة على أمن واستقرار الأنظمة التقنية والخدمات الفنية المقدمة للعاملين في ديوان المحاسبة سواء داخل المبنى أو خارجه ، حيث عمل ديوان المحاسبة من خلال إدارة تقنية المعلومات على إنجاز عدد من المشاريع التي يأتي من بينها :

مشروع تطوير قواعد البيانات أوراكل إلى النسخة الحديثة Oracle 18C

لمواكبة التطور في قواعد البيانات وزيادة الأمن والأداء واستمرار الدعم الفني المقدم من شركة أوراكل، تم تطوير قواعد البيانات أوراكل إلى النسخة الحديثة Oracle 18C. وقد

بدأ تنفيذ هذا المشروع بوضع تصور مبدئي لعملية التطوير وتجربة تطوير نسخة من قاعدة بيانات بيئة التشغيل وتوصيلها بالجهاز الرئيسي للبرامج الخاصة بها. بالإضافة إلى تجربة تأثير وانعكاس نتائج تطوير قاعدة بيانات بيئة التطوير/الاختبار مع المطورين والمختبرين لقياس فعالية تطوير قاعدة البيانات على النظم من حيث آلية الاتصال بها وعمل الأنظمة وسرعتها وسلامة ودقة البيانات الموجودة عليها حيث يترتب على ذلك تطوير قاعدة بيانات بيئة التشغيل ، كما تم التنسيق مع مستخدمي الأنظمة للتحقق من سلامة عمل الأنظمة في قاعدة البيانات المطورة ، وعليه فقد تم تطوير جميع قواعد البيانات بنجاح.

مشروع تشغيل أجهزة قراءة البصمة الخارجية والتكامل مع نظام البصمة الحالي في الديوان

دعما للمدققين في إثبات بصمة الحضور والانصراف في الجهات الخارجية ، عمل ديوان المحاسبة على توفير عدد من أجهزة قراءة البصمة وربطها بقواعد البيانات للحضور والانصراف للإثبات الآلي للبصمة دون تدخل يدوي ، هذا وقد تم تركيب الأجهزة في 89 جهة مشمولة برقابة الديوان والتأكد من اتصالها بالجهاز الرئيسي.

استبدال أجهزة الجدار الناري الخاصة بالشبكة وبخدمة الاتصال من الخارج "VPN"

حرصا من ديوان المحاسبة على مواكبة التطور في الأجهزة الخاصة بأمن المعلومات، تم استبدال أجهزة الجدار الناري الخاصة بالشبكة وبخدمة الاتصال من الخارج "VPN Firewall" وتجهيز الجدار الناري الجديد وضبطه وتوصيله بالشبكة الداخلية والإنترنت بكفاءة.

مشروع تشغيل برنامج Office 365

يهتم ديوان المحاسبة بتقديم أحدث التقنيات للعاملين فيه ولذلك تم تشغيل برنامج Office-365 وهو عبارة عن حزمة تطبيقات Microsoft عبر الانترنت مما يمكن المدققين من الوصول إلى ملفاتهم ومشاركتها مع قرنائهم والاحتفاظ بالنسخ التكرارية وتتبعها إضافة إلى العديد من المميزات التي تساهم في دعم العاملين لإنجاز مهامهم بكفاءة عالية.

مشروع تشغيل نظام مكتب المساعدة لديوان المحاسبة (SAB IT Helpdesk)

تم توفير خدمة الإبلاغ عن مشكلة/طلب تقني آلي من خلال نظام System Center Service بدلا من الاتصال أو ارسال النماذج الورقية وهذا النظام مخول لاستقبال وتحويل الطلبات إلى المعنيين والمساهمة في تتبع حالة الطلب مع المستفيد بشكل آلي وتخضع الطلبات إلى اتفاقية الخدمة (SLA) والتي تُحدد معايير تقديم الخدمة لحساب رضا المستفيد عن الخدمات لاحقا.

مشروع الأمن السيبراني .

الأمـن السـيبراني هـو ممارسـة لحمايـة الأنظمـة والشـبكات والبرامـج مـن الهجمـات الرقميـة ، والتـي تهـدف عـادةً إلـى الوصـول إلـى المعلومـات الحساسـة أو تغييرهـا أو إتلافهـا أو ابتـزاز المـال مـن المسـتخدمين أو مقاطعـة العمليـات التجاريـة. وقـد قـام ديـوان المحاسـبة بقيـاس درجـة الوعـي لـدى موظفيـه بالتعـاون مـع مؤسسـة الكويـت للتقـدم العلمـي، وذلـك مـن خـلال محـاكاة لرسـائل التصيـد الإلكترونيـة والتـي توحـي للمسـتخدم بأنهـا مـن مصـادر موثوقـة، وتبـين أن 90% مـن هجمـات الاختـراق تأتـي عـن طريـق البريـد الالكترونـي بسـبب قلـة الوعـي بكيفيـة تمييزهـا والتعامـل معهـا. كمـا تبـين أن نسـبة الخطـر علـى مسـتخدمي البريـد الإلكترونـي في ديـوان المحاسـبة هـو 16.2% وعليـه قـام الديـوان باتخـاذ الإجـراءات التوضيحيـة والتدابيـر الصحيحـة والآمنـة في حـال تلقـي مثـل تلـك الرسـائل، والقيـام بحمـلات توعويـة شـاملة لفهـم مبـادئ أمـان البيانـات الأساسـية والامتثـال لهـا مثـل اختيـار كلمـات مـرور قويـة ، والحـذر مـن المرفقـات ذات المصـدر المجهـول في البريـد الإلكترونـي ، والحـرص علـى عمـل النسـخ الاحتياطـي للبيانـات.

تطوير الأنظمة الآلية والتكامل فيما بينها .

يهتـم ديـوان المحاسـبة مـن خـلال الإدارة المختصـة بتطويـر الأنظمـة الآليـة لـدى الوحـدات التنظيميـة المختلفـة كل حسـب احتياجـه لضمـان الربـط بينهـا ورفـع كفاءتهـا، فضـلاً عـن تحقيـق الأمـن المعلوماتـي لهـا وفـق المعاييـر العالميـة المتبعـة في هـذا الشـأن وتفعيـل اسـتخدام أسـاليب التدقيـق المدعومـة بالحاسـب الآلـي والأرشـفة الإلكترونيـة لكافـة أعمـال الديـوان وهـو الهـدف الاسـتراتيجي الثانـي لديـوان المحاسـبة والمعنـي بدعـم وتنميـة القـدرات المؤسسـية لديـوان المحاسـبة والقـدرات المهنيـة للعامليـن . ونلخـص المشـاريع التـي تم تنفيذهـا في عـام 2019 في المشـاريع التاليـة :

- جـاري إعـادة تطويـر نظـام الموسـوعة الرقابيـة (المرحلـة الأولـى) باسـتخدام تكنولوجيـا حديثـة وذلـك حرصـا مـن ديـوان المحاسـبة علـى الاسـتفادة مـن أحـدث المميـزات في الأنظمـة الآليـة والتـي اشـتملت علـى عـدد (28) متطلـب جديـد وتحسـيني معتمـد مـن فريـق صيانـة وتحسـين العمليـات الرئيسـة.

- مشـروع شـراء نظـام آلـي للأرشـفة والمراسـلات الداخليـة ECM والـذي يشـمل جميـع قطاعـات الديـوان ، حيـث تم تنفيـذ المشـروع والبـدء بتشـغيل النظـام بشـكل جزئـي وجـاري متابعـة الشـركة المنفـذة في تنفيـذ المراحـل النهائيـة مـن المشـروع.

مشروع دعم قدرات مدققي الديوان من خلال استخدام الحاسب الآلي (IDEA)

يسـاهم مشـروع دعـم قـدرات مدققـي الديـوان مـن خـلال اسـتخدام برنامـج التدقيـق بواسـطة

الحاسب الآلي (IDEA) بشكل فعال في تحسين عملية التدقيق لتشمل التدقيق على بيانات يتم استخراجها من الجهات المشمولة برقابة الديوان ، ويساهم هذا البرنامج في اكتشاف الملاحظات التي تمس المال العام لذا ارتأت إدارة تقنية المعلومات وضع هذا المشروع ضمن الخطة التشغيلية للإدارة لضمان تنفيذها وتحقيق عائد أعلى لمخرجات التدقيق . وفي عام 2019 تم استكمال المرحلة الثالثة من المشروع والتي كان التخطيط لها مغايراً عن المراحل السابقة من حيث التنويع في الأدوات المستخدمة و بمشاركة القطاعات الرقابية لاستعراض التجارب الناجحة في القطاعات الناتجة عن استخدام برنامج IDEA. حيث تم في عام 2019 تنفيذ عدد من الندوات التعريفية التي تهدف إلى التعريف ببرنامج IDEA وشرح أهم وظائفه، مع عرض التجارب الناجحة للمدققين باستخدام البرنامج ، والعمل على رفع الوعي بوظائف البرنامج وتشجيع المدققين على استخدام برنامج IDEA من خلال تنظيم مسابقة كنشاط تفاعلي كما تم إنشاء موقع فرعي خاص بفريق دعم استخدام IDEA على البوابة الإلكترونية لزيادة وسهولة التواصل مع المختصين ، هذا بالإضافة إلى توفير المادة العلمية كمرجع للمدققين على كيفية استخدام البرنامج وتنمية مهاراتهم في القيام بأعمال الرقابة والتدقيق باستخدام التقنيات الحديثة في الحاسب الآلي طبقا لمعايير الرقابة وتوصيات منظمة الأنتوساي، وتوفيرها مترجمة باللغة الإنجليزية ، حيث تحتوي المواد العلمية على شرح للوظائف في البرنامج وأمثلة على كيفية استخدامها.

تحديث الإجراءات الفنية ونظام إدارة الجودة

يعمل ديوان المحاسبة من خلال الإدارة المختصة على متابعة آخر مستجدات إدارة الجودة العالمية في مجال تقنية المعلومات بهدف تحقيق التوافق مع معاييرها بما يحقق جودة عالية للمخرجات التقنية، وقد تم :

- وضع سياسة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتخدم كافة منتسبي الديوان على كيفية استخدام الأصول التكنولوجية، وتعميمها والعمل على تعزيز وتفعيل تلك السياسات من خلال تسويقها ومتابعتها.
- مشروع عمليات إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات والذي يهدف إلى مواكبة إجراءات تكنولوجيا المعلومات المعتمدة من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات حيث يلتزم الديوان بتقديم الخدمات التقنية لمنتسبيه وفقا لضوابط ومعايير إطار حوكمة المعلومات المعتمدة عالميا لرفع جودة المنتجات والمخرجات التقنية ، وتم خلال عام 2019 تحقيق جزء كبير من توثيق الإجراءات وانعكاساته على إجراءات الإدارة المعتمدة بعد دراسة مستفيضة للفروقات.
- مشروع وضع اجراءات لمكافحة الكوارث وإدارة المخاطر حيث أولت إدارة تقنية المعلومات اهتماما بالغا في وضع الإجراءات الاحترازية لمواجهة أي مخاطر محتملة ومعوقات لما له

من أهمية في توفير البيانات لأطول وقت ممكن وبالطريقة السليمة مع حفظها من الضياع أو الاتلاف . حيث تم قياس أثر توقف الأنظمة والخدمات على عمل الديوان بشكل عام والمدققين بشكل خاص وشملت الدراسة الأنظمة التقنية بالإضافة إلى الأنظمة والخدمات الخاصة بالمبنى وإدارة المخاطر المتعلقة بالأنظمة التقنية من خلال حصر نقاط الضعف الموجودة لكل أصل والمخاطر التي قد تواجهها، وتحديد مدى تأثر الأصول عند وقوع الخطر، وتحديد احتمالية وقوع الخطر وتقييم الخطر على كل أصل . هذا ومن جانب آخر قام فريق من الإدارة المختصة بزيارات ميدانية للجهات الرائدة في هذا المجال من بينها بنك الكويت المركزي ومؤسسة البترول الكويتية للإطلاع على تجربتهم في إعداد خطط الاستمرارية واختبار خطط الإخلاء ، وعليه فقد تم تعديل خطة عمل الفريق بالدروس المستفادة من الزيارات وإعداد التقرير متضمنا التوصيات الفنية اللازمة لمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر بكفاءة وحرفية عالية.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

يُقدم ديوان المحاسبة مثلاً يُحتذى به في مجال دعم القدرات المؤسسية وتبادل الخبرات والمعلومات ترسيخاً لمبدأ الشراكة والتعاون المهني والعمل بسياسة التبادل المعرفي وتقاسم الخبرة والمعرفة بالتنسيق مع مؤسسات العمل المهني ومنظماته ، فقد تبني ديوان المحاسبة سياسات واستراتيجيات متطورة لتحقيق الاستفادة الممكنة من الفرص التي تتاح بفعل تبادل المعلومات والخبرات من خلال التعرف على الممارسات المهنية والإطلاع على نتائجها وعرض التجارب والمشاركة في تقييمها . يأتي ذلك من خلال عدد من الأنشطة والفعاليات التي نظمها ديوان المحاسبة ، وعدد من المشاركات الرسمية لوفود ممثلة لديوان المحاسبة في الاجتماعات والفعاليات واللقاءات المهنية والثقافية ، والتي جاء من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

تجسيد مفهوم المسئولية المشتركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التواصل الفاعل مع أصحاب المنفعة ودعم قدراتها وتفعيل آليات الرقابة الوطنية لحماية الأموال العامة:

يعمل ديوان المحاسبة على تطبيق أسس وضوابط علمية مدروسة ، ونظم منهجية متخصصة ومعايير وأدوات مهنية معتمدة لضمان كفاءة وفاعلية أداء أعماله ومهامه من خلال إعداد خطط وبرامج العمل التي تبلورت من استراتيجيات الديوان والتي ركزت على الاستمرار في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي للديوان بقطاعاته ودعم الأداء المهني بأحدث مفاهيم التراكم

الفكري في مجال الرقابة وتعزيز قدرات مدققي الديوان . ولا يقتصر دور الديوان على الجانب الرقابي فحسب بل يمتد لبناء جسور التواصل ليساند الجهات المشمولة برقابته ويتعاون معها لإيجاد الحلول المناسبة لما يعترضها من صعوبات تحول دون التنفيذ الأمثل لسياسات وخطط الميزانيات المعتمدة وحثها على تطوير أساليب الكشف المبكر عن الانحرافات لمكافحة الفساد والقضاء عليه وذلك في إطار القوانين واللوائح المطبقة.

وقد عمل ديوان المحاسبة على تحليل مشاريع خطة التنمية للسنة المالية محل الفحص وإعداد خطة المراجعة واعتمادها و إنجاز أعمال الفحص والتدقيق وفق الخطة المعتمدة.

وأنجز التقارير الدورية على مستوى كل جهة مشمولة برقابته للسنة المالية 2019/2018، و التقرير السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019/2018 للتحقق من صحة ودقة البيانات المالية عن المصروفات الفعلية والإيرادات المحصلة إلى جانب متابعة حركة وتسويات الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية في نهاية السنة المالية المعنية وكذلك تقييم الموجودات والممتلكات متضمنة أهم المخالفات المالية لكافة الجهات المشمولة برقابته وما تم بشأنها من إجراءات .

وأتم الديوان إعداد مذكرات بالرأي القانوني فيما يخص الموضوعات محل عمل الديوان واختصاصاته ، وعقد الاجتماعات مع مسئولي الجهات المشمولة برقابته لمناقشة الملاحظات و المخالفات المالية بهدف وضع السبل للحد منها ومعالجة آثارها.

وعمل على إعداد بيان بأهم نتائج تحليل البيانات الإجمالية للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة، وعرض الملاحظات التي لها صفة التكرار والتي تشكل ظواهر عامة ، وتلك التي يتعين إبرازها نظراً لما تتسم به من أهمية خاصة ما تستدعي التنويه إليها .

مشاريع الدعم وتطوير الأداء المؤسسي :

يسعى ديوان المحاسبة إلى تحقيق التميز في الأداء المهني وتأكيد دوره كشريك فاعل يساهم في دعم آليات العمل في الجهات المشمولة برقابته من خلال بحث كل ما يلزم لتطوير مستوى الأداء وكفاءة العمل . ومن بين ما قدمه ديوان المحاسبة من جهود في هذا المجال فقد عمل على إصدار التعاميم رقمي (8) و(9) لسنة 2019 بشأن التدقيق على قرارات شئون التوظف، وذلك تفعيلاً لنص المادتين (10) و(12) من قانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة ، وترجع أهمية تفعيل هاتين المادتين إلى ما يترتب على القرارات الإدارية من آثار مالية، كما أن اعتراض الديوان وبالتالي وقف القرارات بقوة القانون يمنح الجهة الإدارية فرصة لمراجعة مشروعية القرار ومن ثم إلغاءه أو سحبه متى ما كان غير مشروع، الأمر الذي يساهم في تقليل الرجوع على الجهة الإدارية بدعاوى الإلغاء والتعويض.

وقد عمل ديوان المحاسبة من خلال فريق عمل إعداد التعاميم بوضع خطة عمل تضمن وضوح التعاميم الصادرة بحيث تكون محددة في عباراتها وواضحة في إجراءاتها لتكون بمثابة خارطة عمل ومسار متكامل للتدقيق على قرارات شئون التوظف ، وتمت الإجراءات على النحو التالي:

- حصر كافة أنواع قرارات شئون التوظف في الجهات المشمولة بالرقابة.
- تصنيف القرارات طبقا للمواعيد المقررة قانونا.
- إعداد نماذج استبيان لكافة القطاعات الرقابية لمعرفة الآلية المتبعة في التدقيق على قرارات شئون التوظف ومدى التزام الجهات بتزويد الديوان بتلك القرارات، والصعوبات التي تواجه فرق التدقيق ومقترحاتهم لتحسين آلية التدقيق.
- تم فرز نتائج نماذج الاستبيان وتحليل البيانات الخاصة بكل قطاع لمعرفة الصعوبات التي تواجه فرق التدقيق للعمل على معالجتها في التعاميم الحديثة.
- بناء على النتائج المستخلصة من الاستبيانات عقدت عدة اجتماعات بين أعضاء الفريق وذلك للعمل على إعداد التعاميم ونماذج العمل المرفقة بها.
- تم استطلاع آراء كافة قطاعات الرقابة اللاحقة والإدارات المعنية بالتعاميم المقترحة والنماذج المرفقة بها، ثم تمت دراسة مقترحاتهم والاتفاق على ما يؤخذ منها.
- صدرت التعاميم رقمي (8) و (9) لسنة 2019 في 2019/6/9 على أن يتم العمل بها في الأول من أكتوبر 2019، وتم نشر التعميم رقم (9) الذي يخاطب الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة في جريدة (الكويت اليوم) الرسمية في يوم الأحد الموافق 2019/10/27.

وقد عمل ديوان المحاسبة على التعريف بالتعاميم الصادرة وبمدى أهميتها من خلال ارسال التعميم رقم (9) لسنة 2019 لكافة الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة بنظام التراسل الإلكتروني ، وعقد ندوة تعريفية للتعاميم ، وعدة ورش عمل بواقع (8) ساعات تدريبية حضرها (67) مدقق من مختلف القطاعات الرقابية، وتضمنت الورش شرح الالتزامات القانونية على الجهات المشمولة بالرقابة ودور فرق التدقيق تجاهها وتطبيقات عملية على النماذج المرفقة بالتعاميم، كما تم إعداد مادة علمية بعنوان (مدخل في التدقيق على قرارات شئون التوظف) تتضمن أهم المبادئ القانونية ذات الصلة بالتعاميم رقمي (8) و (9) لسنة 2019 ، وطرح مسابقة توعوية بهدف نشر الثقافة المعرفية وتشجيع الاطلاع والتعرف على التعاميم بالإضافة إلى التسويق لها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني لكافة فرق التدقيق .

مشـروع دعـم نظـم الرقابـة الداخليـة للجهـات المشـمولة برقابـة ديـوان المحاسـبة حـول منهجيـة التدقيـق الداخلـي فـي الجهـات الحكوميـة .

تبنى ديوان المحاسبة مشروع دعم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية وذلك بالتنسيق مع كل من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت لتنمية مهارات مدققي وموظفي مكاتب التفتيش والتدقيق لدى الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة وتقديم الدعم المهني لوحدات التدقيق الداخلي والتي تم إنشاؤها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (383) لسنة 2011 .

ويهدف المشروع إلى دعم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية لدعم نظم الرقابة الداخلية بالجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة وتعزيز قدرات وحدات التدقيق الداخلي بها وتقديم الدعم المهني لتلك الوحدات بالإضافة إلى تنمية مهارات مدققي الديوان في هذا المجال. حيث عمل ديوان المحاسبة على تشكيل فريق لمشروع دعم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الحكومية ، وقد قام فريق الديوان بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت لطرح هذا المشروع على مكاتب عالمية متخصصة لتنفيذه وفقا لأحدث المعايير الدولية في التدقيق الداخلي ، وقد تم التعاقد مع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) لتنفيذ المشروع والتي باشرت أعمالها في تاريخ 2018/6/24 ، وتكون المشروع من أربع مراحل وتم إنجازها على النحو التالي :

1. مرحلة تحليل الفجوات لمكاتب التدقيق والتفتيش:

تم تشخيص أعمال وحدات التدقيق الداخلي لعدد (35) جهة حكومية وتم إعداد التقرير الداخلي بذلك وكانت النتائج 75% جهة حكومية توجد بها فجوة كبيرة ، 11% جهات فجوة متوسطة ، 14% جهات فجوة صغيرة .

وتم إصدار تقرير لتحليل الفجوات وتمت مقارنة ممارسات التدقيق الداخلي لدى مكاتب التدقيق والتفتيش في الجهات الحكومية مع أفضل الممارسات في التدقيق الداخلي وتحليل وعرض النتائج وفقاً للإطار العام لمتطلبات معايير التدقيق الداخلي الرئيسية.

2. مرحلة إعداد منهجية التدقيق الداخلي (دليل المدققين الداخليين):

- تم القيام بالفهم العام وتحليل الوضع الحالي لدوائر ومكاتب التدقيق الداخلي في الجهات المحددة من خلال المستندات التي تم تزويدنا بها.
- تم صياغة محتويات المنهجية ، ومراجعته من قبل فريق العمل .
- تم إصدار منهجية التدقيق الداخلي.

3. مرحلة إعداد منهجية تقييم جودة التدقيق الداخلي (دليل نظام ضمان الجودة والرصد والتقييم):

- تم إعداد محتويات منهجية التقييم وفق معايير التقييم والاختيار (معايير الصفات : تحدد الخصائص التي يجب توفُرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي ، معايير الأداء : تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدّد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدّمة) .
- تم إصدار منهجية تقييم جودة التدقيق الداخلي.

4. مرحلة إعداد وإجراء عملية التدريب:

قام فريق من أعضاء المشروع بالإعداد لتنفيذ خطة التدريب على المنهجيات وتتضمن البرامج التالية:

- تدريب موظفي ديوان المحاسبة على منهجية التدقيق الداخلي للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة ، وتدريبهم على منهجية تقييم جودة التدقيق الداخلي الخاصة بديوان المحاسبة (137 مشارك) .
- تدريب موظفي الجهات الحكومية على منهجية التدقيق الداخلي للجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة (133 مشارك) .
- تدريب المدربين (52 مشارك) ، عدد (31) مدرب من مدققي ديوان المحاسبة، وعدد (21)

مدرب من موظفي الجهات الحكومية.

تم الانتهاء من المشروع في شهر مارس 2019 ورفعت التوصيات للإدارة العليا في الديوان لضمان رفع الكفاءة وتفعيل وتحسين أعمال مكاتب التدقيق والتفتيش وهي كالتالي :

- تفعيل استخدام منهجية التدقيق الداخلي بما يتوافق مع أهداف مشروع دعم نظم الرقابة الداخلية وتفعيل عمل مكاتب التدقيق والتفتيش في الجهات الحكومية من خلال مخاطبة مجلس الوزراء لدراسة إمكانية إصدار قرار يلزم الجهات الحكومية بتطبيق تلك المنهجية.

- عرض منهجية تقييم مكاتب التدقيق الداخلي على لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية لدراستها تمهيدا لاعتمادها.

- تنفيذ البرنامج التدريبي للجهات التي لم تشارك في برنامج التدقيق الداخلي للجهات وذلك لنشر المعرفة بما يتعلق بمنهجية التدقيق الداخلي عن طريق مدققي الديوان الذين تم تدريبهم وتأهيلهم من خلال الدورات التدريبية.

- ادراج البرامج الخاصة بالمنهجيتين ضمن خطة التدريب السنوية وخطة المعينين الجدد.

تم ارسال كتاب رقم 5093-4/1/1 إلى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء حيث تضمن :

- لضمان نجاح المشروع الذي تبناه ديوان المحاسبة والذي يتوافق مع قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2011 وفي إطار ما يسعى إليه مجلس الوزراء من تحقيق أهداف الخطة الإنمائية لدولة الكويت 2016/2015 - 2020/2019 وما جاء بالمسار الثالث منها " مواجهة تحديات الفساد وكفاءة الجهاز الإداري للدولة " ، وصولا لتحقيق خطة التنمية المنبثقة من تصور حضرة صاحب السمو أمير البلاد لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035 ، وعليه فإن الأمر يتطلب دراسة إمكانية إصدار قرار مجلس الوزراء بشأن - تقيد الجهات الحكومية بتطبيق المنهجية .

- الاستمرار بتدريب جميع العاملين في تلك الوحدات على العمل بموجبها حيث أنه تم تأهيل عدد (52) موظفا من ديوان المحاسبة ومن الجهات الحكومية المختلفة والذين لديهم القدرة على عقد تلك الدورات مستقبلا .

تم إرسال كتاب رقم 5090-3/1/1 إلى معالي رئيس مجلس الأمة تضمن التوصيات عن نتائج ومخرجات المراحل التي مر بها المشروع .

- تم تقديم عرض مرئي بشهر يوليو 2019 لمراحل المشروع وأهم التوصيات والنتائج لكل من سمو رئيس مجلس الوزراء ومعالي رئيس مجلس الأمة ، وتم إرسال منهجية التدقيق الداخلي إلى لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية .

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون مع المؤسسات الدولية:

التعاون مع البنك الدولي في مجال تقديم الخدمات الاستشارية لدعم القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة .

في إطار تطوير وتحسين بيئة العمل فقد حرص ديوان المحاسبة على تعزيز جودة أعماله وتقاريره الرقابية من خلال دعم قدرات العاملين والتطوير المستمر للعمليات والمنهجيات المتعلقة بالتدقيق بإنشاء فريق لدراسة وإعداد منهج التدقيق المبني على المخاطر، ليتولى القيام "بإعداد مذكرة بمرئيات الفريق بشأن الدليل الإرشادي لمنهج التدقيق المبني على المخاطر المزمع إعداده بمعرفة لجنة الأدلة والمعايير المهنية والرقابية بديوان المحاسبة" وعلى ضوء ذلك باشر الفريق أعماله بجمع ودراسة وتحليل ما ورد بأدلة التدقيق الصادرة عن الديوان وتجارب قطاعات الديوان المختلفة، وكذلك أهم ما ورد بأدلة ومعايير التدقيق وتجارب المنظمات والهيئات الدولية والأجهزة العليا للرقابة، وشارك في بعض البرامج التدريبية الخارجية والزيارات الرسمية لبعض الأجهزة العليا للرقابة بهدف التعرف على تجارب تلك الأجهزة.

وبادر ديوان المحاسبة بتعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون مع المؤسسات الدولية، وعمل على مد جسور التعاون مع البنك الدولي بتوقيع اتفاقية تعاون بتاريخ 14 مايو 2019، تختص بمشروع تقديم الدعم الفني بين البنك الدولي وديوان المحاسبة في إطار برنامج شراكة للاستفادة من خبرات البنك الدولي في مجال منهج التدقيق المبني على المخاطر من واقع تجربتهم مع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث تم عقد عدة اتصالات هاتفية واجتماعات متبادلة ومراسلات بالبريد الالكتروني وورش عمل بين كلا الطرفين وذلك لتحقيق هدف إعداد دليل إرشادي للارتقاء بعملية التدقيق ووضع منهجية خاصة للتدقيق المبنى على المخاطر كأساس لعمليات التدقيق، وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على تجربة البنك الدولي وخبرته الخاصة بالتدقيق المبني على المخاطر، وإعداد الأدلة الإرشادية، وتعاونه مع عدة دول بهذا الشأن مثل العراق وجورجيا وأذربيجان.
- التعرف على تجربة البنك الدولي وخبرته الخاصة بتحسين جودة العمل.
- تقديم الدعم الفني بين البنك الدولي وديوان المحاسبة في إطار برنامج شراكة وتتمثل خطوات العمل بعد توقيع اتفاقية التعاون بما يلي:

- تقييم قدرات الديوان الحالية الخاصة بالتدقيق المبني على المخاطر لتطوير استراتيجيات خاصة بذلك.
- وضع استراتيجية وخطة شاملة للتدقيق المبني على المخاطر لتوجيه خطة التنفيذ

وتحديد الإطار الزمني لخطة تنفيذ الأعمال.

- وضع دليل للتدقيق المبني على المخاطر الذي يقدم التوجيهات بالتخطيط والتنفيذ لعمليات التدقيق على المخاطر.

- وضع آلية تدريب مستدامة في الديوان حول التدقيق المبني على المخاطر.

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون مع المؤسسات الحكومية:

يحرص ديوان المحاسبة على أداء دوره الرقابي بفاعلية من خلال الإسهام والتعاون الفاعل مع مختلف الجهات والهيئات بالدعم الفني لما يُتخذ من قبلها من إجراءات وإبداء الرأي الفني من واقع خبرته المهنية الطويلة فيما يقترح إصداره من تشريعات وما يلزم اتخاذه من تعديلات على ما هو قائم منها .

ولتنفيذ ذلك الدور بكفاءة وفعالية فقد تم تشكيل لجنة فنية متخصصة تحت اسم اللجنة الفنية الدائمة لإعداد التعاميم والتوصيات الفنية والرقابية الصادرة عن الديوان وإبداء الرأي على مسودات القوانين واللوائح والتعاميم تضم متخصصين ماليين وقانونيين من العاملين بالديوان يمثلون كافة قطاعات الديوان ، وفر الديوان لها كافة مقومات أداء دورها بنجاح وتحقيق الهدف المبتغى حيث تعمل على دراسة ما يرد للديوان من موضوعات ومقترحات تتعلق باختصاصاتها ، وكذلك ما تكلف به من دراسة لموضوعات من قبل الإدارة العليا للديوان ومختلف قطاعات الديوان ، أو ما تبادر اللجنة بإعداده من دراسة لموضوعات مستجدة تستدعي دراستها والتوجيه بشأنها ، أو دراسة ما ورد بموضوعات في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" وتتعلق بمهام واختصاصات ديوان المحاسبة ليتم إحالة موضوعاتها إلى قطاعات الديوان المختلفة لاتخاذ ما يلزم بشأنها ، هذا بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الخارجية التي تمت دراستها وإبداء الرأي بشأنها .

ويأتي من بين أبرز الموضوعات التي أحيلت للجنة لدراستها خلال العام 2019 ما يلي :

- تم تقديم الرأي بتاريخ 2019/1/14 بشأن الدراسة "الفرق والازدواجية بالاختصاص بين وزارة الدولة لشئون الشباب والهيئة العامة للشباب" .

- الكتاب الوارد من وزارة المالية رقم REG-2019-04214 بتاريخ 2019/2/17 وطلبهم تقديم الرأي أو أي مقترحات بشأن مسودة تعميم المزايدات الحكومية ، حيث تم تشكيل فريق فرعي لدراسة مسودة التعميم وتم تقديم مذكرة بالرأي والمقترحات التي يراها الديوان أرفقت بكتاب ديوان المحاسبة الصادر إلى وكيل وزارة المالية رقم 1/1/22 - 1725 بتاريخ 2019/3/13 .

- دراسة مشروعي التعميم المقترحين أولهما بشأن آلية التدقيق على قرارات شئون التوظف وفق المادتين (10 ، 12) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 ، وثانيهما بشأن آلية تنفيذ التزامات الجهات المشمولة برقابة الديوان وفق المادتين المذكورتين من قانون إنشاء الديوان وتم رفع مشروعي التعميم للإدارة العليا واللذان صدرا برقمي (8، 9) لسنة 2019 بتاريخ 2019/6/9.

- الكتاب الوارد من وزارة المالية رقم REG-2019-11956 بتاريخ 2019/5/12 ، لموافاتهم بالملاحظات والمقترحات على التعميم رقم (5) لسنة 2018 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة وفقا لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2021/2020 ، حيث تم تشكيل فريق فرعي لدراسة التعميم وتم تقديم الملاحظات والمقترحات عليه بكتاب ديوان المحاسبة الصادر إلى وكيل وزارة المالية رقم 1/1/22 – 3759 بتاريخ 2019/5/30.

- تم تشكيل فريق فرعي لدراسة ما تراه قطاعات الديوان من توصيات وتعديلات يرى إدراجها على قواعد تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2020/2019 ، ومراعاة إدراجها ضمن قواعد تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2021/2020 ، حيث سيتم موافاة وزارة المالية بها فور الانتهاء من إعدادها وإقرارها من قبل الإدارة العليا بالديوان .

وفي إطار الهدف السابع عشر ، وتعزيزاً لمفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون مع المؤسسات الحكومية نظم ديوان المحاسبة عدداً من الاجتماعات مع عدد من الجهات الحكومية التي يأتي من بينها :

1. وزارة الصحة :

- في يوم الأحد الموافق 6 يناير 2019 عقد قطاع الرقابة المسبقة والدعم الفني ممثلاً عن ديوان المحاسبة اجتماع مع ممثلي من وزارة الصحة لمناقشة وتقديم عرض مرئي حول أبرز ملاحظات الرقابة المسبقة على وزارة الصحة خلال العام 2018 بهدف بيان نقاط الخلل في الوزارة حتى يتم وضع حلولاً لتلافيها مستقبلاً. وتم الاتفاق بالاجتماع على أن يتم منح الوزارة مهله 3 أشهر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن هذه الملاحظات ومن ثم عقد اجتماع آخر لاطلاع الديوان على تلك الإجراءات التصحيحية المتخذة من قبل الوزارة.

- وفي يوم الخميس الموافق 11 ابريل 2019 تم عقد الاجتماع الثاني بحضور السيد رئيس

ديـوان المحاسـبة بالإنابـة والسـيد وزيـر الصحـة ووكيـل الـوزارة والـوكلاء المسـاعدون ومـدراء الإدارات بالـوزارة وتم تقـديم عـرض مرئـي حـول أبـرز الملاحظـات المسـتمرة والجديـدة مـن بعـد الاجتمـاع السـابق ومقارنـة أداء الـوزارة قبـل وبعـد الاجتمـاع السـابق.

■ وفي يوم الأربعاء الموافق 1 مايو2019 قام فريق من إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية بديـوان المحاسـبة بالاجتمـاع في مقـر إدارة المسـتودعات الطبيـة بصبحـان مـع الوكيـل المسـاعد لشـؤون الأدويـة والتجهيـزات الطبيـة بـوزارة الصحـة للاطـلاع ومناقشـة الإجـراءات التصحيحيـة المتخـذة مـن الـوزارة بنـاء علـى التوصيـات المقدمـة مـن قبـل الديـوان في الاجتماعـات السـابقة لتـلافي ملاحظـات الرقابـة المسـبقة علـى الـوزارة.

2. الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة :

نظـم ممثلـي عـن ديـوان المحاسـبة زيـارة لمقـر الهيئـة العامـة لشـؤون ذوي الإعاقـة لشـرح تعميم (6) لسـنة 2018 وذلـك في يـوم الثلاثـاء الموافـق 16 ابريـل 2019 ، حيـث قـدم المشـاركون بالزيـارة شـرحاً لأحـكام تعميـم ديـوان المحاسـبة رقـم (6) لسـنة 2018 بشـأن اسـتيفاء كافـة المسـتندات المطلوبـة قبـل عـرض الموضوعـات علـى الرقابـة المسـبقة بديـوان المحاسـبة بهـدف تـلافي تأخيرالمشـاريع بسـبب عـدم التـزام الهيئـة بأحـكام التعميـم. تبـع ذلـك الاجتمـاع مـع هيئـة الإعاقـة بمقـر الديـوان لمناقشـة موضوعـات الأجهـزة التعويضيـة والتعاقـدات الخاصـة بهـا ومـا يتعلـق بهـا مـن موضوعـات مثـل الاسـتثناء الـذي تم مـن قبـل الجهـاز المركـزي للمناقصـات العامـة، والآليـة التـي سـيتم العمـل بهـا حتـى نهايـة السـنة الماليـة الحاليـة، بالإضافـة إلـى آليـات العمـل التـي سـيتم اتباعهـا مسـتقبلاً.

3. وزارة الدفاع :

■ بتاريـخ 18 مـارس 2019 قـام فريـق مـن ديـوان المحاسـبة بزيـارة وزارة الدفـاع لمناقشـة الملاحظـات المتكـررة علـى موضوعـات الـوزارة ومنهـا تلـك المتعلقـة بإجـراءات التعاقـد عـن طريـق نظـام الحـالات العسـكرية (FMS) وتوضيـح بعـض الملاحظـات الأساسـية في الموضوعـات السـرية.

■ وبتاريـخ 1 يوليـو2019 زار ممثلـي عـن ديـوان المحاسـبة وزارة الدفـاع للتعريـف بتعميـم ديـوان المحاسـبة رقـم 6 لسـنة 2018 ، حيـث تم التعريـف بالمسـتندات الأساسـية الواجـب توافرهـا عنـد عـرض الموضـوع لـدى الديـوان وبالتالـي تزويـد ديـوان المحاسـبة بكافـة المسـتندات لـدى مخاطبـة الديـوان والحـد مـن ظاهـرة رد أوراق الموضـوع لعـدم الالتـزام بالتعميـم المشـار إليـه أعـلاه وتقليـص فتـرة دراسـة المواضيـع.

■ وفي 26 مـارس 2019 شـملت زيـارة ممثلـي الديـوان هيئـة التسـليح ومقابلـة رئيـس الأركان لمناقشـة أهـم الملاحظـات والإجـراءات التصحيحيـة لتلافيهـا وبالأخـص الإجـراءات المتعلقـة بالتعاقـدات المباشـرة.

4. رئاسة الحرس الوطني :

■ تم عقد اجتماع في ديوان المحاسبة بتاريخ 28 يناير 2019 مع ممثلي عن رئاسة الحرس الوطني لمناقشة بعض الملاحظات الرئيسية والمتكررة في المواضيع المعروضة وبالأخص الملاحظات المتعلقة بعدم قيام رئاسة الحرس الوطني بتأهيل الشركات للقيام بالأعمال المطلوبة، نتيجة لذلك قامت الرئاسة بتأهيل عدد إضافي من الشركات وذلك عن طريق إضافة رابط في موقع الحرس الوطني من خلاله تقوم الشركات بالتسجيل وبالتالي تأهيلها مما ساهم في الحد من التعاقدات المباشرة والتمديدات والتوجه لطرح الممارسات والمناقصات للحصول على أسعار تنافسية وتوفير المال العام.

■ قام مدققين من ديوان المحاسبة بتاريخ 1 يوليو2019 بزيارة مقر الحرس الوطني للتعريف بتعميم ديوان المحاسبة رقم 6 لسنة 2018 بالإضافة إلى مناقشة بعض الملاحظات المتكررة في المواضيع المعروضة ، وقد أدى هذا الاجتماع إلى التعريف بالمستندات الأساسية الواجب توافرها عند عرض الموضوع لدى الديوان وبالتالي تزويد ديوان المحاسبة بكافة المستندات لدى مخاطبة الديوان والحد من ظاهرة رد أوراق الموضوع لعدم الالتزام بالتعميم المشار إليه أعلاه وتقليص فترة دراسة المواضيع.

5. وزارة الداخلية :

■ بتاريخ 23 مايو 2019 تم إرسال كتاب إلى وزارة الداخلية من قبل السيد رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة يتضمن أهم المؤشرات والظواهر التي تم رصدها من خلال دراسة موضوعات الداخلية والتي تم عرضها على رقابة ديوان المحاسبة المسبقة بالإضافة إلى أهم الملاحظات التي تبينت من خلال الفحص والمراجعة للسنتين الماليتين 2018/2017 و 2019/2018.

■ نتج عن ذلك تجاوب وزارة الداخلية حيث أفادت بالأخذ بكتاب ديوان المحاسبة المذكور أعلاه وأفادت بموجب كتابها رقم 13147 والمؤرخ 20 يونيو 2019 بأنه قد تم الأخذ بملاحظات الديوان لتلافي العديد من الملاحظات والالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الملاحظات الأخرى والعمل على عدم تكرارها.

6. وزارة الخارجية :

■ بتاريخ 23 مايو2019 وبناء على مبدأ التواصل والتعاون بين وزارة الخارجية تم إرسال كتاب من قبل السيد رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة لوزارة الخارجية يتضمن ملاحظات الرقابة المسبقة خلال دراسة الإجراءات التي تمت من قبل وزارة الخارجية لمختلف أنواع التعاقدات التي تبرم وتنفذ في الخارج لسد احتياجات البعثات الدبلوماسية نتج عن ذلك ما يلي :

- قامت الوزارة بتشكيل لجنة تتلخص مهامها بدراسة اللائحة التنظيمية التي تنظم عملية استئجار المباني الخاصة بسكن رؤساء البعثات وسكن الدبلوماسيين في الخارج.

- تزويد الديوان بجميع الإجراءات بناء على دراسة اللجنة المشار إليها أعلاه عند عرض الموضوعات على ديوان المحاسبة مما أدى إلى سرعة إنجاز الدراسة في الديوان وإصدار كتب الرقابة المسبقة بفترات أقل.

- بتاريخ 10 أكتوبر2019 تمت زيارة وزارة الخارجية للتعريف بتعميم ديوان المحاسبة رقم 6 لسنة 2018 وقد أدى هذا الاجتماع إلى التعريف بالمستندات الأساسية الواجب توافرها عند عرض الموضوع لدى الديوان وبالتالي تزويد ديوان المحاسبة بكافة المستندات لدى مخاطبة الديوان والحد من ظاهرة رد أوراق الموضوع لعدم الالتزام بالتعميم المشار إليه أعلاه وتقليص فترة دراسة المواضيع.

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون المهني على مستوى التنظيم المؤسسي الرقابي (الدولي ، العربي ، الإقليمي) .

يحرص ديوان المحاسبة على تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون المهني على مستوى التنظيم المؤسسي الرقابي (الدولي ، العربي ، الإقليمي) من خلال عضوية المنظمات المهنية في اللجان وفرق العمل ذات العلاقة بالتنمية المستدامة ، ودوره في دعم القدرات المؤسسية من خلال نقل المعلومات وتبادل الخبرات والمعارف وعرض أفضل الممارسات بين الأجهزة الرقابية العليا في المجال والمتمثلة بالتالي:

لجان وفرق عمل الأمانة العامة لدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يشارك الديوان في عضويتها :

- لجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس
- فريق قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

لجان المنظمة العربية (الأرابوساي) التي يشارك الديوان في عضويتها:

- لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
- لجنة المخطط الاستراتيجي
- لجنة تنمية القدرات المؤسسية
- لجنة المعايير المهنية والرقابية

مجموعات عمل المنظمة الآسيوية (الأسوساي) التي يشارك الديوان في عضويتها:

- مجموعة العمل الإقليمية الفرعية للتدقيق البيئي

لجان ومجموعات عمل المنظمة الدولية (الأنتوساي) التي انظم الديوان في عضويتها بعام 2019:

- مجموعة العمل المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة WGSDGs
- اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة النظراء

هذا ويشارك الديوان بالفعاليات التي تعقد على ضوء لجان ومجموعات عمل المنظمات الرقابية حيث شارك عدد (101) مشارك بعدد (32) فعالية ، وفق التالي :

أولاً : في إطار المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا (الأنتوساي) :

الموضــوع	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	عدد المشاركين
اجتماع اللجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS)	3/28-26	الإمارات	2
الاجتماع 12 لمجموعة العمل حول قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (WGVBS)	4/2-1	النمسا	2
الاجتماع 12 لمجموعة العمل حول المؤشرات الوطنية الأساسية (WGKNI)	4/4-2	سلوفاكيا	2
الاجتماع 28 لمجموعة عمل الأنتوساي للتدقيق على تكنولوجيا المعلومات (WGITA)	4/3-2	فيجي	2
الحلقة النقاشية " التدقيق على الأداء المتعلق بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات"	4/5-4		
الاجتماع السنوي 3 لفريق عمل الأنتوساي المعني بالبيانات الضخمة (WGBD)	4 /26-25	الدنمارك	2
الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الدين العام (WGPD)	5/25-23	أذربيجان	2
الاجتماع 4 لمجموعة عمل الأنتوساي لتدقيق الصناعات الاستخراجية (WGEI)	5/29-27	الفلبين	2
اجتماع لجنة بناء القدرات (CBC)	7/3-1	اليابان	5
الاجتماع 19 لمجموعة عمل الأنتوساي للتدقيق البيئي (WGEA)	8/9-6	تايلند	2
مؤتمر الانكوساي 23 حول " تكنولوجيا المعلومات لتنمية الإدارة العامة "	9/28-23	روسيا	8
المؤتمر المشترك للتنوع البيولوجي لمجموعة عمل اليوروساي المعنية بالتدقيق البيئي ومحكمة المدققين الأوروبية	10/24-22	لوكسمبورغ	4

ثانياً : في إطار المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة المالية العليا (الأسوساي) :

الموضــوع	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	عدد المشاركين
الاجتماع الثاني الخاص بفريق عمل التدقيق التعاوني لحماية البيئة المائية	1/24-22	تايلند	3
الاجتماع الثاني الخاص بفريق عمل مشروع بحث تطبيق تحليل البيانات الضخمة الخاصة بالتدقيق البيئي	4/2-1	النمسا	3
الاجتماع الأول لفريق عمل إعداد بحث الأسوساي 12 حول موضوع " التدقيق على أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الاستفادة من البيانات الرقمية أو الضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة " خلال الأعوام 2019 - 2021	2/27-25	الإمارات	2
الاجتماع 54 لمجلس مديري المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا	7/24-23	الكويت	12
الاجتماع الأول لفريق عمل إعداد بحث الأسوساي 12 حول موضوع " التدقيق على أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الاستفادة من البيانات الرقمية أو الضخمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة " خلال الأعوام 2019 - 2021	2/27-25	الإمارات	2

ثالثاً : في إطار المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي):

الموضــوع	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	عدد المشاركين
الاجتماع 13 للجنة تنمية القدرات المؤسسية	1/24-21	المغرب	3
الاجتماع 3 للجنة الرقابة البيئية	1/31-28	تونس	1
الاجتماع 12 للجنة المعايير المهنية والرقابية	1/30-27	السعودية	2
الاجتماع العاشر للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)	2/21-17	الكويت	6
اجتماع لفائدة رؤساء الأجهزة العليا والأطراف ذات العلاقة في المنظمة العربية حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	3/17	تونس	3
الاجتماع 57 للمجلس التنفيذي	3/20-18	تونس	6
الاجتماع 4 للجنة الرقابة البيئية	9/5-2	الأردن	2
الاجتماع 13 للجنة المعايير المهنية والرقابية	9/11-9	مصر	2
الاجتماع 14 للجنة تنمية القدرات المؤسسية	9/18-16	تونس	2
الاجتماع 11 للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية	10/9-6	الجزائر	2
الاجتماع 58 للمجلس التنفيذي	11/11-10	قطر	6
الاجتماع 13 للجمعية العامة والندوة الفنية الثانية حول موضوع " مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية"	11/14-12		8
الاجتماع 59 للمجلس التنفيذي	11/14		6

رابعاً : في إطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية :

الموضــوع	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	عدد المشاركين
الاجتماع 27 للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة	5/2-1	السعودية	2
الاجتماع 20 لوكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي	9/12-11	عمان	3
الاجتماع 16 لأصحاب المعالي رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي	10/17	عمان	5

هذا وشارك عدد (2) مشارك في اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الخاص بالتدقيق على أهداف التنمية المستدامة ، بعنوان " الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تُحدث الفرق " في مقر الأمم المتحدة ، نيويورك .

هذا وقد استضاف ديوان المحاسبة عدد (6) فعاليات مختلفة وذلك في إطار المنظمة الآسيوية (الأسوساي) والمنظمة العربية (الأرابوساي) خلال عام 2019 وهي على النحو التالي:

الموضــوع	تاريخ الانعقاد	من داخل الديوان	
		المشاركين	المراقبين
زيارة وفد من الأمانة العامة للأسوساي للاطلاع على ترتيبات استضافة الاجتماع 54 لمجلس مديري المنظمة الآسيوية	6/19-18	12	-
الاجتماع 54 لمجلس مديري المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا	7/24-23	12	27
الاجتماع العاشر للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية (الأرابوساي)	2/21-17	6	-
البرنامج التدريبي حول " التدقيق على القطاع النفطي " لمدققي ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية الشقيقة	9/12-8	8	3
البرنامج التدريبي " حول الرقابة على البعثات الدبلوماسية في الخارج "	10/10-6	4	-
البرنامج التدريبي " التدقيق على القطاع النفطي " الخاص لمدققي مكتب تدقيق الدولة في فيتنام	12/12-8	15	-
الاجمـــالي		**57**	**30**

وفي إطار التعاون المشترك بين الأجهزة الرقابية الذي يسهم في تعزيز العلاقات المهنية وتبادل الخبرات والمعارف تمت الإستعانة بمحاضرين متخصصين في معايير الأنتوساي لتقديم برامج تدريبية لمنتسبي ديوان المحاسبة بدولة قطر الشقيقة، حيث شارك عدد (4) محاضرين من ديوان المحاسبة في تقديم (4) برامج تدريبية خلال عام 2019 .

هذا وعقد ديوان المحاسبة عدة اجتماعات مع إحدى مكاتب التدقيق العالمية لمناقشة البرنامج التدريبي المقترح من المكتب والإجراءات الخاصة بتحسين آلية التدقيق على الضرائب ورفع كفاءة مدققي الضرائب بالديوان، وكذلك دراسة العروض المقدمة من قبل المكتب والعروض المعدلة من قبلهم بناء على توصيات الفريق ، والتي بلغت أكثر من 4 عروض تم دراستها وتحليلها واستعراض المآخذ التي وردت بها أو النقاط التي تناسب الديوان منها . وشارك الديوان في البرنامج التدريبي حول موضوع " ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي " الذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة خلال عام 2019 .

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون المهني في مجال التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

قدم قطاع الرقابة المسبقة والدعم الفني ممثلاً عن ديوان المحاسبة عرضاً مرئياً خاصاً بالدراسة التي تمت لقياس مدى فاعلية الجهات في الكويت وقدرتها لتطبيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفق المقاييس الدولية ، وتم خلال العرض توضيح ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات فيما يخص فاعلية الجهات في الكويت وقدرتها لتطبيق الهدف السابع من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، وقد تمت دعوة عدد من الجهات المعنية ، وشاركت كل من :

- معهد الكويت للأبحاث العلمية.
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط.
- شركة البترول الكويتية العالمية.
- مؤسسة البترول الكويتية.
- شركة نفط الكويت.
- شركة ناقلات النفط الكويتية.
- شركة صناعات الكيماويات البترولية.
- الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة.
- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتم خلال العرض المرئي تبادل وجهات النظر بين الديوان والجهات المشاركة حيث أثير النقاش على عدد من النقاط الجوهرية التي بينتها الدراسة مما ساهم في نقل وجهة نظر الديوان فيما يخص أداء الكويت في مؤشر الهدف السابع من خطة التنمية المستدامة وكذلك نقل الخبرات بين مختلف الجهات المشاركة والديوان .

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون المهني في مجال التنمية المستدامة بين الأجهزة الرقابية العليا على المستوى الإقليمي .

شارك ممثلي عن ديوان المحاسبة بحضور المؤتمر الخليجي للتنمية المستدامة، وبحث الـ 7 ركائز الأساسية لخطة التنمية لدولة الكويت لعام 2035، وهي مجالات تركيز الخطة على عدد من البرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلوغ رؤية الكويت الجديدة. كما شارك في المؤتمر الأول لتحديات تطوير البنية التحتية المستدامة والذي تم من خلاله بحث أبرز التحديات التي من الممكن مواجهتها عند تطوير البنى التحتية إلى بنى مستدامة وكيفية التغلب على تلك التحديات وتم خلال المؤتمر عرض تجارب لمشاريع بعض الدول مثل جسر جابر (دولة الكويت) وملاعب كأس العالم 2022 (دولة قطر) .

في إطار تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل التعاون المهني في مجال التنمية المستدامة بين الأجهزة الرقابية العليا على المستوى العربي.

في أكتوبر 2019 نظم ديوان المحاسبة برنامجاً لتبادل الخبرات بين ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية ، من خلال استضافة وفد منه للمشاركة في البرنامج التدريبي حول موضوع " دور التدقيق البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة " وذلك ضمن إطار تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة عمل اتفاقية التعاون الموقعة بين ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية، وقد تضمن البرنامج المحاور التالية :

- تعريف التدقيق البيئي، معايير التدقيق البيئي، وعرض نتائج أحدث التقارير البيئية لديوان المحاسبة وهي:

1. تقييم كفاءة وفاعلية وزارة الكهرباء والماء باستدامة المياه العذبة (الهدف رقم 6).
2. تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في مكافحة التصحر (الهدف رقم 15)

- تعريف التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة (الهدف رقم 6، 11، 12، 13، 14، 15).
- الاطلاع على أحد مشاريع دولة الكويت للطاقة المتجددة (مجمع الشقايا للطاقة المتجددة). (الهدف رقم 7).
- عرض تقرير المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية الخاص بالبيئة والمرتبط بالتنمية المستدامة.

وعلى مستوى التنظيم الداخلي والاستضافات .

■ نظم ديوان المحاسبة الحلقة النقاشية بالتعاون مع مكتب مراجع ومدقق عام الهند حول موضوع التدقيق على الضرائب ، حيث قدم الديوان ممثلاً بفريق الضريبة تقريراً متكاملاً حول الحلقة النقاشية وتوصياته بشأن أهم النقاط المستفادة منها .

وفي إطار اتفاقيات التعاون .

■ **اتفاقية التعاون الثنائي مع مكتب مراجع ومدقق عام الهند**

في مجال التدقيق على الضرائب عمل ديوان المحاسبة على التنسيق والتواصل مع أعضاء مكتب مراجع ومدقق عام الهند لأخذ مقترحاتهم وتوصياتهم لتحديث دليل التدقيق على الضرائب بعد أن تمت ترجمته للغة الإنجليزية من قبل قسم الترجمة التابع لإدارة التدريب والعلاقات الدولية.

■ **اتفاقية التعاون الثنائي مع المجلس الأعلى للحسابات / المملكة المغربية**

- المشاركة في الحلقة النقاشية حول "التدقيق المبني على المخاطر" في نطاق تفعيل المرحلة الأولى من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين

- شارك ديوان المحاسبة في الحلقة النقاشية حول "الحوكمة على القطاع العام" التي نظمها المجلس الأعلى للحسابات / المملكة المغربية الشقيقة في إطار تفعيل المرحلة الثانية من خطة عمل اتفاقية التعاون المبرمة بين الجهازين.

■ **اتفاقية التعاون الثنائي مع غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان (تجديد إبرام الاتفاقية).**

تم تقديم عرض مرئي حول نظام إدارة العمليات الرقابية (AMS) لوفد غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان وذلك من قبل فريق صيانة وتحسين العمليات الرئيسة (UML) على مستوى الديوان ونظام إدارة العمليات الرقابية (AMS).

تعزيز مفهوم الشراكات التعاونية بتفعيل الدور الرقابي في مجال تكنولوجيا المعلومات .

لا يمكن تحقيق الأهداف من التنمية المستدامة إلا بالإلتزام بالشراكة والتعاون، وتعد التكنولوجيا وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الإبتكار والتعاون بين الجهات، وتعد الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا إحدى الشركات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة ويأتي من بين أهم أغراضها العمل على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى دولة الكويت في مختلف المجالات، وذلك عن طريق إقامة المشروعات المتخصصة ذات التقنية العالية لتنمية الاقتصاد الوطني

أو المشاركة فيها وتعتبر الملاحظات التي يبديها الديوان معينا لها في معرفة أوجه الضعف فيها بما يساعدها على النهوض لتلافي تلك الملاحظات وتحقيق الهدف من إنشاء الشركة .

+965 24957000
+965 24957007
stateaudkw
sab_Kuwait
sab_q8
sab.gov.kw